

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2011

يونيو 2012

تقرير السنة المالية 2011



## مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي لعام 2011. ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.



بعد الانتعاش القوي الذي طبع العام 2010، سجل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً في الربع الثاني من عام 2011 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية واختلال الإنتاج ودورة التوزيع في قطاعي السيارات والإلكترونيات بعد الهزة الأرضية العنيفة التي ضربت اليابان وظاهرة تسونامي التي لحقتها. واتسع هذا الاتجاه مع ظهور أزمات مالية وخاصة في منطقة اليورو مما أدى تدريجياً إلى تفاقم أزمة الديون السيادية. وبصفة عامة سجل الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) العالمي نمواً حقيقياً بلغ 3,8% في العام المنصرم مقابل 5% عام 2010. وكان التباطؤ الذي طبع النشاط الاقتصادي العالمي أكثر حدة في الدول المتقدمة حيث استقرت نسبة النمو عند 1,6% مقابل 3,2% عام 2010 مقارنة مع البلدان الناهضة والسائرة في طريق النمو التي سجلت ارتفاعاً في ن.م.إ. الحقيقي بنسبة 6,2% مقابل 7,5% عام 2010.

وقد أدى تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو عام 2010 والتي اعتبرت بمثابة تهديد بالغ إلى اضطرابات حادة في الأسواق المالية. وكان من بين تبعاتها الحد من تمويل القطاع المصرفي. وبعد هذا التطور غير المناسب، اتخذ المسؤولون الأوروبيون مجموعة من الإجراءات لإعادة الاستقرار المالي إلى منطقة اليورو.

وقد ارتفع التضخم العالمي في عام 2011 ليستقر عند 4,9% مقابل 3,7% عام 2010. وفي معظم البلدان المتقدمة يبقى ارتفاع الأسعار بمستوى ضعيف بالقياس إلى الدول الناهضة والنامية حيث بلغ التضخم 7,1% عام 2011 مقابل 6,1% في العام السابق بفعل الضغوط التضخمية القوية.

وبالرغم من تقلص الطلب في أوروبا وارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنتجات الطاقة وتأثير الجفاف، سجل الاقتصاد الموريتاني نسبة نمو بلغت 4%. وسمحت السياسات الاقتصادية الملائمة التي نفذتها الحكومة بتخفيف تأثيرات الصدمات الخارجية وتفادي تراجع وتيرة النمو الاقتصادي.

وأظهر التحليل القطاعي للنمو أن هذا الأخير استفاد إيجابياً من أداء قطاعات البناء والأشغال العامة (+14,5%) والصيد (+12,6%) والتجارة والمطاعم والفنادق (+9,8%) والنقل والمواصلات (+7%) والنشاطات المعملية (+5,8%). ويتناقض هذا الأداء مع تراجع القطاع الزراعي والرعوي (-5,3%) نتيجة للظروف المناخية غير المواتية والنشاط الاستخراجي (-2,2%) الذي تأثر بالطلب العالمي. ويشار إلى أن القيمة المضافة الاسمية لقطاع الصناعات الاستخراجية سجلت ارتفاعاً قدره 35,6% من سنة لأخرى، بسبب صمود أسعار المعادن والنفط.

وبالرجوع إلى المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك، يمكن القول بأن التضخم تم التحكم به بمستويات دون التوقعات وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً ومن تأثيرات الجفاف.

ولم يتجاوز المؤشر الموحد للأسعار من سنة لأخرى 5,5% وقد بلغ 5,7% مقابل 6,3% عام 2010 كمتوسط سنوي. ونتج هذا التطور عن مواصلة سياسة نقدية حذرة وعن فاعلية برنامج دعم أسعار المواد الأساسية لصالح السكان الأكثر فقرا، من طرف الحكومة.

وفي مجال المالية العامة، سمحت النشاطات المقام بها بدعم إيرادات الدولة وبالتحكم في عجز الميزانية. وبلغت إيرادات الميزانية العامة 324,8 مليار عام 2011 (28,7% من ن.م.إ) مقابل 263,7 مليار عام 2007 (27,1% من ن.م.إ) أي بزيادة 23,2%. ويعزى هذا التطور إلى تضافر تحسن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خارج الهبات التي كان ارتفاعها على التوالي بنسبتي 26,9% و 31,8% مما عوض إلى حد كبير انخفاض الهبات. أما النفقات الإجمالية، فقد بلغت 341,7 مليار أي بزيادة 20,8% تحت تأثير زيادة الإنفاق والاستثمار وأهمية الإعانات التي تم الالتزام بها في إطار البرنامج الوطني للتضامن الذي أقرته الحكومة.

وفي نهاية السنة المالية، كانت نتيجة تنفيذ الميزانية عبارة عن عجز إجمالي قدره 16,9 مليار أي 1,5% من ن.م.إ مقابل 19,2 مليار عام 2010 (2% من ن.م.إ). وبالنسبة لتمويل الرصيد الإجمالي لعمليات الدولة، يجدر التنويه بتصفية بعض ديون الدولة تجاه البنوك مما أدى إلى انخفاض بمبلغ 20 مليار من مستحقات أدونات الخزينة العامة وإلى انخفاض أعباء المديونية الداخلية المترتبة على تراجع نسبة الفائدة المدفوعة مقابل هذه السندات. ومن جانبه سجل الصندوق الوطني للعائدات النفطية تراكما صافيا برسم تلك السنة بلغ 13,3 مليار نتيجة تحسن حالة المالية العامة. وبفضل حسن الأداء في مجال تعبئة الموارد المالية الخارجية بشروط ميسرة لأغراض تمويل الاستثمارات المحورية. فقد بلغت التدفقات النقدية الخارجية 33,8 مليار مقابل 8,9 مليار عام 2010.

وبخصوص المبادلات التجارية، فإنها تميزت بارتفاع الصادرات بنسبة 35,9% وذلك يعود أساسا إلى تحسن أسعار المنتجات التصديرية عالميا. ومن جانبها، سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 31,1% يعزى إلى فاتورة الطاقة وشراء المواد الغذائية لمواجهة تأثيرات الجفاف وكذلك واردات الشركات المنجمية من أجل رفع طاقتها الإنتاجية. وبذلك فإن الفائض التجاري ارتفع بنسبة 103,7% ليبلغ 77 مليار أوقية.

وقد انعكس هذا التطور على ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع عجزه في هذه السنة إلى 82,8 مليار أي 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 88 مليار (8,6% من ن.م.إ) عام 2010. وبالنظر إلى تدفق رؤوس الأموال وخاصة ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا بمبلغ 71 مليار أوقية.

وقد تحققت هذه النتائج بفضل اعتماد سياسة صرف مرنة سمحت بمواجهة الصدمات الخارجية وبالحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني دون المساس بهدف تراكم الاحتياطي من العملات الصعبة. وفي هذا الإطار، ارتفعت العائدات الخارجية من 81,2 مليار أوقية (287,8 مليون دولار) إلى 144,2 مليار أوقية (501,6 مليون دولار) أي بزيادة 63,5 مليار أوقية (78,3%). وإذا ما قيس ذلك بعدد أشهر الواردات من السلع

والخدمات، يكون مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة قد بلغ 3,5 شهرا مقابل 2,5 شهرا عام 2010.

ولأجل الاستعداد على نحو أفضل للتحديات التي يطرحها المستوى المتزايد من العائدات من العملات الصعبة، اتخذ البنك المركزي الإجراءات اللازمة للانتماء إلى برنامج البنك الدولي الخاص بتسيير العملات الأجنبية (RAMP) ومن ميزات أنه سيعزز كفاءات الهيئة في مجال تسيير العائدات بشكل فعال.

وقدر مخزون الدين الخارجي لموريتانيا بحوالي 2525,3 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2011 مسجلا ارتفاعا بنسبة 11,8% مقارنة مع مستواه في العام السابق. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تدفق التمويلات الخارجية بالتزامن مع انخفاض المدفوعات لسداد الديون. ومقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاستدانة الإجمالية اتجهت للانخفاض حيث مثلت 59,9% عام 2011 مقابل 61,1% في العام السابق.

وعلى الصعيد النقدي، ظلت مكافحة التضخم في صدارة نشاط البنك المركزي لعام 2011. وبذلك ساهم العمل بسياسة نقدية حذرة في تراجع التضخم إلى أقل من 6% رغم محيط اقتصادي دولي غير موات يطبعه على المستوى الداخلي الجفاف الحاد وعلى الصعيد الخارجي ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنتجات الطاقة. وقد تحقق هذا الأداء بدون تشديد الشروط النقدية حيث بقي كل من نسبة الفائدة المركزية والاحتياطي الإلزامي على التوالي عند 9% و 7% عام 2011 تفاديا لإعاقة وتيرة النمو الاقتصادي.

وفيما يخص تطور المجاميع النقدية، فقد تميزت بتسارع تزايد الكتلة النقدية أي 21,7% عام 2011 مقابل 11% في العام السابق، متأثرة في الأساس باتساع العائدات الأجنبية الصافية وبالقروض إلى الاقتصاد، ومع ذلك فقد أبقى البنك المركزي، في غياب الضغوط التضخمية على نسبة فائده المركزية ثابتة.

ومن أجل دعم الاستقلالية العملية للبنك المركزي في مجال السياسة النقدية تم بمساعدة صندوق النقد الدولي بذل المزيد من الجهود لقيام أداة للسياسة النقدية من شأنها أن تضمن ضبط السيولة المصرفية بشكل فعال، وصولا إلى تحقيق الاستقرار النقدي.

وقد عمل البنك المركزي على مواصلة وتعزيز منظومة النصوص التي يخضع لها القطاع المالي. وعلى هذا الأساس، تم في عام 2011 إصدار تعليمات تتعلق بالإدارة المؤقتة وبالرقابة الداخلية وغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ومن جهة أخرى، تم القيام بعدة أنشطة لتطوير الرقابة القائمة على المخاطر أسوة بالمواصفات الدولية الحديثة في مجال الإشراف المصرفي والقواعد المحاسبية الدولية، و بما يتلاءم مع واقع النظام المصرفي الموريتاني.

وعلى صعيد آخر تمت مواصلة برنامج تعزيز الأموال الخاصة للبنوك كما انطلقت في نفس الوقت إجراءات اكتتاب مكاتب الخبرة الدولية لتدقيق حسابات البنوك. ومن شأن القيام بهذا التدقيق أن يعزز مراقبة النظام المالي.

وبالإضافة إلى قيام فروع جديدة وشبابيك للبنوك القائمة، باشرت مؤسسات مصرفية دولية تم اعتمادها مؤخرا عملها مما سيكون له بالغ الأثر على الرفع من مستوى الصيرفة ونفاذ السكان إلى الخدمات المالية. ويعتبر تزايد عدد البنوك العاملة في البلاد مؤشرا أكيدا على الثقة التي يحظى بها اقتصاد البلاد وآفاقه المستقبلية.

وقد تم بفضل دعم شركائنا وعلى وجه الخصوص البنك الدولي انطلاق إعداد إستراتيجية تنمية القطاع المالي في شهر يوليو 2011. وتغطي هذه الإستراتيجية جميع مكونات القطاع المالي بما في ذلك القطاع غير المصرفي (التأمين والتمويلات الخفيفة).

وقد أسند الإشراف إلى لجنة تضم ممثلين عن البنك المركزي والقطاعات الوزارية المعنية بإشكالية التمويل والقطاع الخاص والروابط المهنية (البنوك، التأمين والتمويل الخفيف).

وشكل إنشاء صندوق الإيداع والتنمية من قبل السلطات العمومية في مارس 2011 قرارا بالغ الأهمية من شأنه أن يترك بصماته الإيجابية على مساهمة النظام المالي في تمويل الاقتصاد عبر توفير الموارد المالية التي تحتاجها على المدى الطويل بعض القطاعات الحساسة التي تدعم النمو (الزراعة، تنمية المواشي، العقارات، الصناعة والسياحة) والتي عانت في السابق من غياب التمويل (على المدى المتوسط والبعيد).

وتمثل أنظمة التمويل البديلة سندا قويا لمكافحة الفقر على مستوى نفاذ المقاولات الخفيفة والصغيرة إلى الخدمات المالية. وحرصا منه على دعم المكاسب في هذا المجال، قام البنك المركزي بمواكبة نشاط السلطات العمومية الرامي إلى إعادة هيكلة شبكة صناديق الادخار والقرض وتصحيح أوضاعها المالية مما ساعد في استئناف عمل هذه الشبكة الهامة.

وتم اعتماد إستراتيجية طموحة لضمان إصدار النقود مع مراعاة ضوابط صارمة وإدخال المزيد من تدابير الأمان على العلامات المميزة وتسهيل المعاملات التي تتطلب استعمال أوراق أو قطع نقدية. ويجري كذلك تنفيذ برنامج طموح لعصرنة نظام الدفع يتناول النقود الإلكترونية والمقاصة عن بعد وضبط المدفوعات المصرفية.

ونفذ البنك المركزي الموريتاني بوصفه الوكيل المالي للدولة بنجاح إصدار أدونات الخزينة وحرص بشكل فعال على إتمام العمليات في هذا السوق الذي يراود له أن يتطور وأن يكون نقطة انطلاق سوق لرؤوس الأموال في بلادنا. كما قام بضمان سداد خدمة الدين العمومي بدون تأخير وفقا لاتفاقيات التمويل ولمأمرية وزارة المالية.

وقد استمرت في عام 2011 الجهود المقام بها لعصرنة البنك المركزي. وفضلا عن الانتقال التدريجي إلى قواعد FRS المحاسبية، حيث انطلقت الأعمال التحضيرية الرامية إلى اعتماد هذه القواعد عام 2012، بوشر بالتفكير المعمق في اختيار نموذج معلوماتي مناسب مما قاد إلى اعتماد مخطط نهائي على أن ينطلق التنفيذ عام 2012.

وتعزيزا لقدرة العمال في مجالات اختصاص البنك المركزي، كان اللجوء إلى المساعدة الفنية للهيئات متعددة الأطراف وخاصة صندوق النقد الدولي مفيدا إلى حد كبير. وقد



استفاد عدد من الأطر من دورات تكوينية وتدريبية موجهة نحو المجالات ذات الأولوية كالسياسة النقدية والإشراف المصرفي وتسيير احتياطي الصرف وأنظمة الدفع وتسيير الديون والإحصاءات النقدية وأنظمة البيانات المالية والمحاسبية.

واقترعا من البنك المركزي بأن استقلاليته المؤسسية يجب أن تتزامن مع مطلب الشفافية، فقد عمل بانتظام على نشر أحدث البيانات حول القطاع الحقيقي (الإنتاج والأسعار) والنقود والصرف والمدفوعات الخارجية والقطاع المالي والمالية العامة على موقعه الخاص. كما أن التقرير السنوي الذي يصدر في الموعد القانوني، شأنه شأن الكشف المالية التي تخضع لتدقيق مالي دولي مستقل، يوجد في متناول الجمهور عبر الإنترنت منذ عام 2009.

وحرصا منه على عقلنة تسيير الموارد وتحقيق الفائض الضرورية لتمويل تكلفة السياسة النقدية، سمحت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الموريتاني بتغيير محتويات حساب التشغيل. وهكذا بدأ يلوح في الأفق الاتجاه نحو الرصيد الموجب الذي لوحظ منذ عام 2010 بعد العجز الذي سجل في السنوات السابقة. ويتوقع أن يتعزز هذا التوجه عام 2012. ويساعد هذا التطور الذي حصل نتيجة عدد من الإصلاحات الداخلية التي تميزت بروح التجديد على دعم الاستقلالية التشغيلية للسياسة النقدية وفاعلية البنك المركزي وهو يؤدي مهامه.

وتواصل تنفيذ البرنامج الاقتصادي والمالي بشكل مرضي في عام 2011 بفضل الدعم ضمن خطة التسهيل الموسع لقرض صندوق النقد الدولي مما أدى إلى نهاية عمليات المراجعة نصف السنوية التي قامت بها مصالح صندوق النقد الدولي في ظروف إيجابية وبموافقة مجلس إدارة الهيئة. وسمح التنسيق مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية بالتقيد بالأهداف المرسومة في مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي وبتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي أقرت في إطار البرنامج.

كما تواصل العمل المشترك مع الهيئات المالية الدولية متعددة الأطراف ومع البنوك المركزية في البلدان الصديقة وتعزيزت هذه الشراكة بمناسبة الاجتماعات السنوية واللقاءات الثنائية.

كما أجرى البنك المركزي دراسة حول تأثير أزمة الديون السيادية في أوروبا على الاقتصاد الوطني في ضوء علاقاتنا الاقتصادية مع بلدان هذه المنطقة ووزنها على صعيد الاقتصاد العالمي. وسمحت الدراسة بتقييم اتساع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة على بلادنا وقنوات نقل هذه التأثيرات وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب اقتصادنا تداعيات هذه الأزمة.

وبوجه عام، تكلل عام 2011 بنتائج مرضية سواء تعلق الأمر بأداء البنك المركزي أو بالإصلاحات الداخلية الضرورية لمواجهة مختلف التحديات المترتبة على محيط محلي ودولي يتغير باستمرار. وتندرج هذه الإنجازات في إطار التقدم الذي تشهده البلاد في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

ومن شأن مواصلة هذا التقدم أن تسمح باجتياز خطوات كبيرة نحو ما يصبو إليه شعبنا  
من ازدهار ورفاه.

نواكشوط 20 يونيو 2011

سيد أحمد الرئيس

## الفهرس

15	.....:
15	.....المحيط الدولي
17	I. النمو العالمي.....
18	II. التضخم.....
19	III. التجارة الدولية.....
20	IV. الأسواق المالية.....
20	4.1 تطور أهم الأسواق المالية.....
21	4.2 نسب الفائدة.....
21	4.3 سوق الصرف.....
21	4.3.1.....
22	4.3.2 اليورو.....
23	4.3.3 الجنيه الإسترليني.....
23	4.3.4 الين.....
23	4.4 سوق المواد الأولية.....
23	4.4.1.....
24	4.4.2 الذهب.....
24	4.4.3.....
24	4.4.4 الحديد.....
25	4.4.5.....
25	4.4.6.....
25	4.4.7.....
27	.....:
27	.....
29	I. النشاط الاقتصادي.....
29	1.1 التحليل القطاعي.....
29	1.1.1.....
29	1.1.1.1.....
30	1.1.1.2 تنمية المواشي.....
30	1.1.1.3 الصيد البحري.....
30	1.1.2.....
31	1.1.2.1.....
31	1.1.2.2.....
32	1.1.2.3 الصناعات المعملية.....
32	1.1.2.4.....
33	1.1.3.....
33	1.1.3.1.....
33	1.1.3.2.....
33	1.1.3.3.....لعمومية
34	1.2 الطلب الداخلي.....
34	1.2.1 الاستهلاك.....
34	1.2.2.....
34	II. التضخم.....
37	III. القطاع الخارجي.....
37	3.1 المعاملات الجارية.....
38	3.1.1 الميزان التجاري.....
38	3.1.1.1.....
40	3.1.1.2.....
41	3.1.2.....
41	3.1.3.....
41	3.1.4 التحويلات الجارية.....
41	3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية.....
42	3.3 احتياطي الصرف.....
45	3.4 تطور سعر الصرف.....
46	IV. الدين الخارجي.....
46	4.1 مخزون الديون الخارجية.....

46	4.1.1 الديون الثنائية
46	4.1.2 الديون مت
47	4.1.3 رصيد الدين حسب العملات
47	4.1.4 الدين حسب المدين
47	<b>4.2 خدمة الدين الخارجي</b>
48	4.2.1 خدمة الدين حسب الممول
48	4.2.2 خدمة الدين حسب المدين
49	4.2.3 خدمة الدين حسب العملة
49	<b>4.3 السحب من القروض الخارجية</b>
50	4.3.1 السحب على قروض ثنائية
50	4.3.2
51	4.3.3 عمليات السحب حسب المستفيد
51	4.3.4
52	<b>4.4 الالتزامات الخارجية الجديدة</b>
52	<b>V. المالية العمومية</b>
53	<b>5.1 إيرادات الميزانية</b>
53	5.1.1 الإيرادات الضريبية
54	5.1.2 الإيرادات غير الضريبية
54	5.1.3 الهبات
54	<b>5.2 نفقات الميزانية</b>
54	5.2.1 النفقات الجارية
55	5.2.2 النفقات الرأسمالية
55	<b>5.3 رصيد الميزانية وتمويله</b>
56	<b>VI. النقود</b>
56	<b>6.1 السياسة النقدية</b>
57	<b>6.2 المجاميع النقدية</b>
57	6.2.1 الكتلة النقدية M2
57	6.2.2 مقابل الكتلة النقدية
58	6.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية
58	6.2.2.2 القروض الداخلية
59	6.2.2.3 المستحقات الصافية على الدولة
59	6.2.2.4
59	<b>6.3 تطور السيولة المصرفية</b>
60	<b>VII. سوق رؤوس الأموال</b>
60	<b>7.1 سوق أدونات الخزينة</b>
62	7.2 السوق المصرفي البيني
63	7.3 نسب الفائدة على أدونات الخزينة
63	7.4 نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني
63	7.5 عمليات غرفة المقاصة
64	7.6 عمليات التتقيد الالكتروني
66	<b>VIII. الإشراف المصرفي</b>
66	<b>8.1 مكونات القطاع المالي</b>
66	8.1.1
66	8.1.2 مؤسسات المالية الأخرى
67	8.1.3
67	8.1.4 معاملات الحيلة
67	8.1.4.1 السيولة
67	8.1.4.2 الأموال الخاصة الصافية
68	8.1.4.3 التوازن بين الموارد الثابتة
68	8.1.4.4 تغطية المخاطر
68	8.1.5 مردودية البنوك
69	<b>8.2 نشاط القطاع المالي</b>
69	8.2.1
69	8.2.1.1 توزيع القروض من قبل ال
74	8.2.2 هيئات التمويل الصغرى
74	8.2.2.1
75	8.2.2.2

75	8.2.2.3
75	8.2.2.4
75	8.2.2.5 قواعد الحيلة
76	8.3 مكافحة غسل الأموال
77	IX. الكشوف المالية للبنك المركزي عام 2011
79	9.1 حسابات الموازنة
87	9.2 حساب النتائج
89	9.3 العمليات خارج الموازنة
91	9.4 تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني
97	9.5 المصادقة على الكشوف المالية من طرف المجلس العام
99	X. الملحقات



## الجزء الأول: المحيط الدولي





تحت تأثير العوامل الظرفية والأزمات المالية، شهد انتعاش الاقتصاد العالمي الذي بدأ عام 2010 بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5,3%، بعض الفترات عام 2011 حيث تراجعت وتيرة النمو التي بلغت 3,9%. وهكذا كان نمو الاقتصاد العالمي أقل اطرادا مقارنة مع عام 2010، بسبب تضافر ارتفاع المواد الأساسية خلال العام المنصرم وما أعقبه من تراجع القدرة الشرائية للأسر، وكذلك تأثر سلسلة التموين العالمية نتيجة الزلزال المدمر والتسونامي الذي تلاه والمخاوف من وقوع حادث نووي في اليابان في شهر مارس 2011 والصدمات التي تعرضت لها الأسواق المالية وتراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين.

## 1. النمو العالمي

تميز عام 2011 بتفاقم أزمة الديون السيادية في أوروبا. وفي منطقة اليورو اعتمدت كل من اليونان وأيرلندا والبرتغال سياسات مالية صارمة بفعل التدهور القوي الذي عرفته المالية العامة في هذه البلدان. وامتدت الأزمة فيما بعد إلى إيطاليا وإسبانيا حيث ارتفعت تكاليف المديونية السيادية فيها بفعل زيادة معدلات الفائدة خلال صيف 2011.

وبالرغم من القرارات التي اتخذها القادة الأوروبيون للتحكم في تأثيرات المديونية، ظلت الأزمة تهدد الاستقرار في المنطقة بالكامل. وبقيت الأسواق حذرة جدا. وشهدت الدول التي تأثرت بالأزمة ارتفاع الفوائد على التزاماتها العمومية بعد تراجع العلامات الصادرة عن الوكالات المتخصصة. وأدى كل ذلك إلى تقليص القروض وإلى مصاعب هيكلية ذات علاقة بالقدرة على المنافسة والنمو.

وفي مثل هذا السياق، تراجع نمو الاقتصاد العالمي بالأسعار الثابتة إلى 3,9% عام 2011 مقابل 5,3% عام 2010. ويعكس هذا التراجع على صعيد الاقتصاد العالمي ضعف مستوى النمو في البلدان المتقدمة وانخفاض الطلب الداخلي الخاص الذي يعول فيه على دفع الميزانية إضافة إلى ارتفاع البطالة في البلدان الصناعية وتأثير سياسات التقشف التي تم تبنيها بعد أزمة ديون الدول الأوروبية.

وفي الولايات المتحدة، سجل النمو ركودا في النصف الأول من 2011 قبل التسارع في صيف 2011. وبوجه عام، تباطأ الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 ليستقر عند 1,7% مقابل 3% عام 2010. ويعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ إعادة تشكّل المخزونات الخاصة وتقليص النفقات العامة.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، استقر النمو عند نسبة 1,4% عام 2011 مقابل 1,9% في عام 2010. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طفرة قوية في الربع الأول بلغت 0,8% مقارنة بالربع الأخير من 2010. وسجلت وتيرة النمو انخفاضا في الفصول الموالية. وقد هبط من 0,2% في الربع الثاني إلى 0,1% في الربع الثالث، وفي الربع الأخير تقلص بنسبة 0,3% مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع ثقة المستهلكين ورؤساء الشركات وتشديد شروط الإقراض المصرفي وانخفاض الطلب العالمي وأزمات الأسواق المالية. وفي ألمانيا زادت نسبة النمو بنحو 3,1% في حين ارتفعت بنحو 1,7% في فرنسا. وسجلت كل من إيطاليا وإسبانيا على التوالي زيادة 0,4 و 0,7%.

وفي المملكة المتحدة، زادت نسبة النمو بنحو 0,5% في الربع الأول من 2011 وهي ناتجة أساساً عن الصادرات الصافية وإجراءات الانتعاش النقدي. وعلى مدار السنة كانت نسبة النمو 0,7% عام 2011 مقابل 2,1% عام 2010.

وفي اليابان، عرف الاقتصاد ركوداً عام 2011 وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,7% مقابل زيادة 4,4% عام 2010 وذلك عائد أساساً إلى تداعيات الهزة الأرضية وظاهرة تسونامي التي دمرت البلاد في مارس 2011. وقد تعطل النمو أيضاً بسبب ارتفاع قيمة الين وضعف الطلب الخارجي. غير أن اليابان عادت إلى النمو مجدداً اعتباراً من الربع الثالث بفضل ارتفاع الطلب الصافي (الاستثمار العقاري لإعادة بناء المناطق المدمرة) وانتعاش الصادرات الصافية لإعادة تشكيل المخزونات في الخارج بعد الاضطراب الذي حصل في سلسلة التموين.

ولم تتج الدول الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو من تدهور الاقتصاد العالمي وخاصة في الربع الأخير. وقد أدت الفيضانات في تايلندا والإجراءات النقدية الصارمة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وهكذا فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان تراجع من 7,5% عام 2010 إلى 6,2% عام 2011.

أما في الصين، فقد عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً طفيفاً عام 2011 ليستقر عند 9,2% مقابل 10,4% في العام السابق. ونتج هذا التطور أساساً عن انخفاض الطلب الخارجي وعن الإجراءات التي اتخذتها بكين للحد من الاستثمار العقاري الذي كان المحرك الرئيس للنمو. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصيني بنسبة 2% في الربع الأخير من 2011 مقابل 2,3% في الربع الثالث وهو ما يشير إلى نمو أكثر تباطؤاً في الصادرات وإلى ضعف السوق العقاري للبلاد.

وفي الهند، هبطت نسبة النمو إلى 7,2% عام 2011 وهو ما اعتبر تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع نسبة 10,6% المسجلة عام 2010. وبذلك يكون الاقتصاد الهندي قد حقق أسوأ أداء له منذ 2008.

وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفضت نسبة النمو عام 2011 لتستقر عند 3,5% مقابل 4,9% عام 2010. ويرتبط هذا التراجع بالاضطرابات السياسية التي كان لها وقعها السيئ على النشاط في بعض بلدان المنطقة.

أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5,1% عام 2011 مقابل 5,4% في العام السابق. وتبين هذه النتيجة أن غالبية الدول الإفريقية قد قاومت بشكل جيد تأثيرات الأزمة المالية في ظرفية اقتصادية عالمية غير مواتية.

## II. التضخم

في عام 2011 استمر التضخم في الزيادة في الدول الصناعية متأثراً بارتفاع أسعار المواد الأساسية والإبقاء على نسبة الفائدة منخفضة. غير أن التضخم خارج المواد الغذائية والطاقة

بقي ضعيفا في البلدان المتقدمة الرئيسية. وفي الدول الناهضة والنامية كان التضخم مرتفعاً والضغوط التضخمية قوية إلى حد ما.

وبلغ التضخم العالمي 4,9% عام 2011 مقابل 3,7% عام 2010. وفي البلدان الناهضة والنامية استقر التضخم عند 7,1% عام 2011 مقابل 6,1% عام 2010.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع التضخم ليصل 3,1% عام 2011 مقابل 1,6% عام 2010، أما التضخم الكامن sous-jacent فقد استقرت وتيرته السنوية عند 2,2%. ويعزى هذا التطور أساساً إلى ارتفاع أسعار النقل والإسكان والملابس.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، زاد التضخم على مدى عام 2011 ليستقر عند معدل 2,7% مقابل 1,6% عام 2010. ويعود ارتفاع التضخم في الأساس إلى غلاء المواد الأولية وزيادة الضرائب غير المباشرة في عدد من اقتصاديات منطقة اليورو.

وفي اليابان، شهد مؤشر الأسعار تطوراً سلبياً عام 2011 ليصل إلى -0,3% بينما كان -0,1% عام 2010. واستمر البنك المركزي الياباني في توجيه سياسته النقدية نحو تحفيز الاقتصاد ومكافحة الانكماش.

وفي البلدان الناهضة والنامية، تراجع التضخم قليلاً حيث بلغ 6,2% في عام 2011 مقابل 7,1% عام 2010. وفي الصين، ارتفعت نسبة التضخم إلى 5,4% عام 2011 مقابل 3,3% عام 2010.

وتميز الربع الأخير من عام 2011 بالاستقرار أو حتى تراجع نسب التضخم في كل من الدول المتقدمة والناهضة بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية واستمرار التضخم القاعدي في التزايد في عدد من البلدان الآسيوية متأثراً مع ذلك بقوة الطلب الداخلي.

### III. التجارة الدولية

في العام 2011، بلغ النمو الحقيقي للتجارة الدولية 5%. وهو ما يعني تباطؤاً بالمقارنة مع المستوى القياسي الذي بلغ 13,8% عام 2010. ويعزى هذا التطور إلى تضافر تأثيرات أزمة الديون في أوروبا وظاهرة تسونامي في اليابان والفيضانات في تايلندا.

سجلت الصادرات والواردات نمواً على التوالي بـ 5% و 4,9% مقابل 13,8% و 13,7% عام 2010.

وبلغ نمو الصادرات في البلدان المتقدمة 4,7% عام 2011 مقابل 13% عام 2010. وفي الولايات المتحدة شهدت الصادرات والواردات على التوالي ارتفاعاً بلغ 7,2% و 3,7%. وبالنسبة لأوروبا، تقدمت الصادرات والواردات تباعاً بنسبة 5% عام 2011 و 2% عام 2010. وأدى تقليص حجم الصادرات اليابانية بنسبة 0,5% إلى تراجع المعدل في مجموع البلدان المتقدمة. وكانت زيادة الواردات اليابانية نحو 1,9%.

وعرفت صادرات البلدان النامية عام 2011، زيادة بحدود 5,4%. وبالنسبة للبلدان الإفريقية انخفضت الصادرات بنسبة 8,3% بينما زادت الواردات بنحو 5%. ويعزى هذا الانخفاض في الصادرات إلى انقطاع الإمدادات من النفط الليبي.

واحتلت آسيا مكان الصدارة في مقدمة جميع القارات من حيث حجم تجارة البضائع عالمياً. وبالنسبة لهذه المنطقة، بلغت نسبة زيادة الصادرات 6,6%. وتم تحقيق هذه النتيجة بفضل حسن أداء كل من الهند والصين، حيث زادت صادرات كل منهما على التوالي بنحو 16,1% و 9,3%.

وكان نصيب الدول النامية ومجموعة البلدان المستقلة من التجارة العالمية في تزايد حيث استقر عند 47% من الصادرات و 42% من الواردات.

وبالأرقام، زادت التجارة العالمية بنحو 19,7% لتصل إلى 18.200 مليار دولار عام 2011. ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وفي الولايات المتحدة سجلت قيمة الصادرات ارتفاعاً بلغ 15,8% مقابل 21,0% عام 2010. كما أن قيمة الصادرات الأوروبية شهدت زيادة بنسبة 17,1% عام 2011 مقابل 12,3% عام 2010.

وبالنسبة لآسيا، زادت قيمة الصادرات بنحو 18,1% عام 2011. أما إفريقيا فقد ارتفعت صادراتها بنسبة 17,4% عام 2011 وزادت وارداتها بنحو 18,2%.

ومن حيث الترتيب، كان النمو الأسرع في الصادرات مسجلاً في الهند تليها الصين ثم الولايات المتحدة. وبالمقابل، عرفت إفريقيا واليابان والفلبين انخفاضاً في صادراتها. وبالنسبة للواردات تحتل الصين المركز الأول عالمياً تليها الهند. وبالنسبة لتجارة الخدمات تأتي الولايات المتحدة في المقدمة وتليها المملكة المتحدة وألمانيا ثم الصين.

## IV. الأسواق المالية

### 4.1 تطور أهم الأسواق المالية

واصلت الأسواق المالية خلال الأشهر الأولى من 2011 اتجاهها نحو الارتفاع الذي لوحظ في نهاية 2010. وفي مارس 2011 جاءت ظاهرة تسونامي لتهز ثقة الأسواق مما أدى إلى خسائر بمعدلات بلغت 9% بالنسبة للمؤشرات الأوروبية و 5% في الولايات المتحدة و 17% بالنسبة لمؤشر نيكاي.

وفي شهر إبريل عادت البورصات إلى اتجاهها التصاعدي حيث بلغت أعلى مستوياتها خلال العام. و في صيف 2011 أدى تراجع التصنيف الأمريكي والأزمات المستمرة التي عرفتھا الديون السيادية في أوروبا إلى هبوط الداوجونز بـ 16% والداكس الألماني بـ 30% والنيكاي بـ 15%.

وعلى مدار عام 2011، شهدت أسواق البورصة تقلبات قوية. وكان مؤشر داوجونز هو الوحيد الذي أنهى السنة مرتفعاً بنسبة 4,7% حيث استقر عند 12.217 نقطة.

أما المؤشرات الأخرى فقد كانت تتجه إلى الهبوط. وقد خسرت مؤشرات ناسداك، داكس، فوتسي، الكاك 40، ونيكاي على التوالي 3%، 6,15%، 7%، 19% و 18,7% لتسجل بتاريخ 31 دجنبر 2012 النقاط التالية: 2605 نقطة، 5898 نقطة، 5572 نقطة، 3160 نقطة و 8455 نقطة.

## 4.2 نسب الفائدة

خلال عام 2011، أبقت الخزينة الاتحادية الأمريكية وبنك إنجلترا نسب الفائدة المركزية عند 0,25% و 0,5% على التوالي.

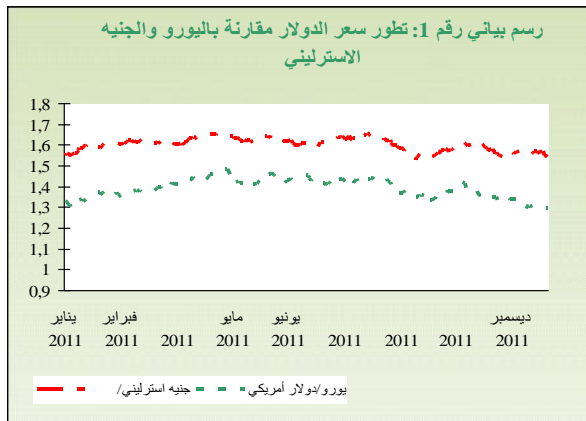
وعلى العكس من ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي بتعديل نسبة فائدته أربع مرات. وفي البداية زاد نسبة الفائدة بـ 25 نقطة أساسية لتستقر عند 1,25% يوم 7 إبريل. وكان الارتفاع الموالي 25 نقطة أي 1,5% يوم 7 يوليو. وفي الثالث من نوفمبر خفض البنك الأوروبي نسبة الفائدة إلى 1,25%. وفي يوم 8 دجنبر تم تخفيض النسبة مجدداً لتستقر عند 1% وهو نفس المستوى في بداية العام. وكانت التعديلات الأولى باتجاه رفع نسبة الفائدة لغرض السيطرة على التضخم بينما استهدفت التعديلات التالية تخفيف تأثير أزمة الديون الأوروبية.

أما المقصود بالإبقاء على نسب الفائدة منخفضة فهو تشجيع أسواق الائتمان، وبالتالي الاستثمار كأسلوب محفز للنمو.

## 4.3 سوق الصرف

خضع تطور هذا السوق على مدار العام لتأثير عاملين هما أزمة الديون السيادية في أوروبا وتدخلات البنوك المركزية في السياسة النقدية.

### 4.3.1 الدولار



رويترز :

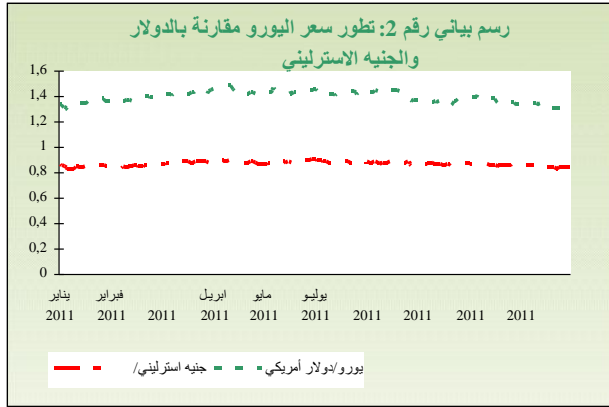
ارتفعت قيمة الدولار قياساً إلى العملات الرئيسية باستثناء اللين والجنيه الإسترليني. وكان هذا الارتفاع ناتجاً عن انتعاش الاقتصاد الأمريكي متأثراً بحوافز الاستثمار التي بادرت إليها السلطات الأمريكية، كما نتج عن الشكوك التي حامت حول مستقبل اليورو وتأثره بتفاقم أزمة الديون الوطنية الأوروبية وما يترتب عليها من مخاطر جمة.

وفي الفصول الثلاثة الأولى من عام 2011، اتجه الدولار نحو الانخفاض مقارنة مع العملات العالمية الرئيسية. وعليه فقد انخفضت قيمته قياساً إلى اليورو بنحو 8% حيث

انتقل من 1,3361 دولار لليورو في بداية يناير إلى 1,4369 دولار/يورو في نهاية شهر أغسطس 2011.

ومن سبتمبر عادت العملة الأمريكية إلى الانتعاش حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 12% مقارنة مع العملة الأوروبية في نهاية العام. وعلى مدار السنة استقرت زيادة قيمة العملة الأمريكية عند 3% قياساً إلى اليورو. وكان الدولار يساوي 76,27 ين في نهاية 2011 مقابل 81,74 في بداية العام أي بزيادة 6%. وفي عام 2011 بقي الدولار ثابتاً بالمقارنة مع الإسترليني حيث بادل بنحو 0,6435 في نهاية دجنبر 2011 مقابل 0,6456 في بداية يناير 2011.

### 4.3.2 اليورو



: رويترز

على النقيض من الدولار، تقدم اليورو في بداية 2011 قبل أن يهبط في المرة الأولى في سبتمبر 2011 ليعود إلى الاستقرار في دجنبر 2011 عند مستوى يقل عما كان عليه في نفس الفترة من العام 2010. وقد تأثر اليورو بمخاطر انتشار عدوى أزمة الديون إلى بلدان منطقة اليورو الأخرى.

وبقي تطور اليورو في حدود الاتجاه الذي كان سائداً في نهاية 2010 ليصل مع بداية مايو 2011 إلى 1,4827 دولار/يورو أي أهم مستوى له في عام 2011 حيث مثلت الزيادة 11%. وتعزى هذه الزيادة إلى نشاط البنك المركزي الأوروبي (رفع قيمة الفائدة المركزية) والآفاق الواعدة بالنمو في منطقة اليورو ولانخفاض العملة الأمريكية.

وقد استقر اليورو عند 1,43 دولار خلال الربع الثالث قبل أن يهبط في الربع الأخير حيث بلغ 1,2961 دولار بتاريخ 30 دجنبر 2011. ولهذا الانخفاض علاقة بتفاقم أزمة الديون بمنطقة اليورو بعد تدهور علامة إيطاليا والمخاوف بشأن إفلاس اليونان الذي شابه على أوروبا طول الربع الأخير من العام.

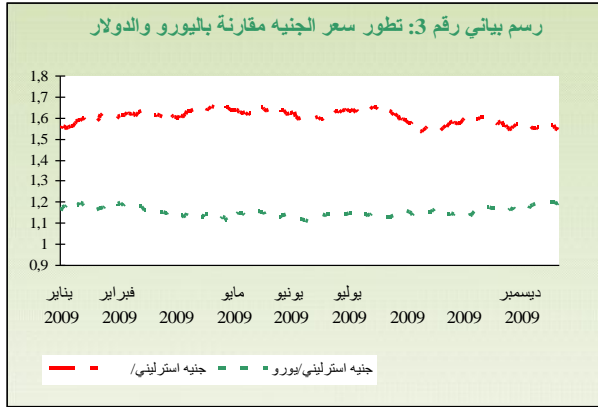
وعلى مدار السنة، انخفضت قيمة العملة الأوروبية الموحدة بنحو 3% مقارنة مع الدولار حيث استقرت عند 1,2961.

وكانت التقلبات مقارنة مع الإسترليني مشابهة إلى حد كبير لسعر صرف الدولار (الرسم البياني). وانتقلت قيمة مبادلة الإسترليني/اليورو من 0,86262 في يناير 2011 إلى 0,83339 جنيه/يورو في دجنبر 2011 أي بانخفاض 3%.

وقد انخفضت قيمة اليورو بنحو 9% مقارنة مع الين الياباني على مدار عام 2011. وكانت العملة الأوروبية تعادل 109 ين في يناير مقابل 99 ين في نهاية دجنبر.



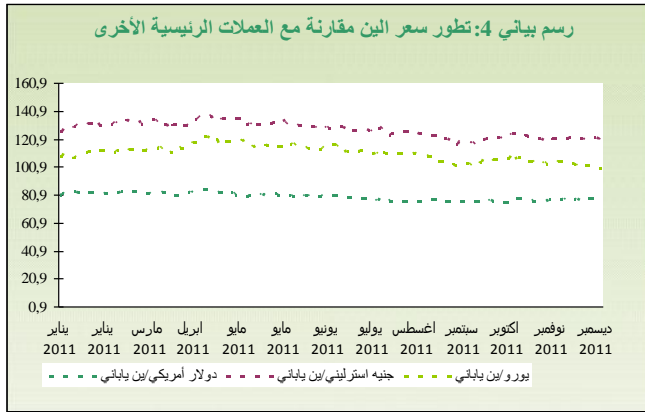
### 4.3.3 الجنيه الإسترليني



رويترز :

بقي الجنيه الإسترليني ثابتاً مقابل الدولار الأمريكي على مدار 2011 رغم زيادة قيمته بقوة في الفصلين الأولين من العام. ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى ضعف الدولار. وبلغ الجنيه أعلى مستوى له في شهر أبريل حيث بادل بـ 1,6707 دولار في شهر إبريل. وأنهى السنة عند 1,5543 دولار بعد أن تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي.

### 4.3.4 الين



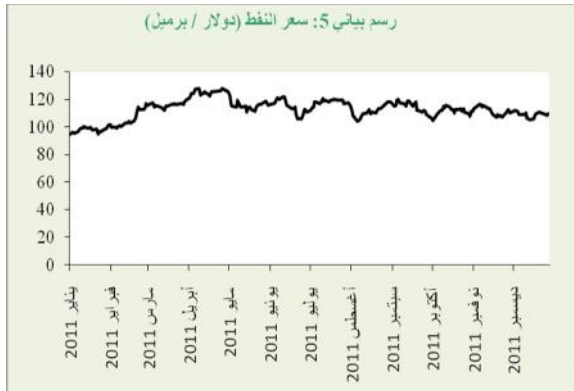
رويترز :

رغم هبوطها القوي نتيجة ظاهرة تسونامي، كانت قيمة العملة اليابانية مرتفعة مقارنة مع باقي العملات الرئيسية الأخرى على مدى عام 2011. ويعزى هذا الارتفاع إلى المخاوف من تفاقم الأزمة النووية في اليابان ومن نقل المستثمرين اليابانيين على نطاق واسع لاستثماراتهم إلى الخارج. وعلى مدى السنة، زادت قيمة الين بمعدل 6% مقارنة بالدولار الأمريكي.

### 4.4 سوق المواد الأولية

كان سوق المواد الأولية شديد التقلب خلال عام 2011 وقد سجلت الأسعار ارتفاعاً في الربع الأول من العام قبل أن تتأرجح في الفصول التالية. وكان هذا التقلب ناتجاً عن المخاوف المتصلة بأزمة ديون منطقة اليورو والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط بالرغم من انتعاش الاقتصاد الأمريكي.

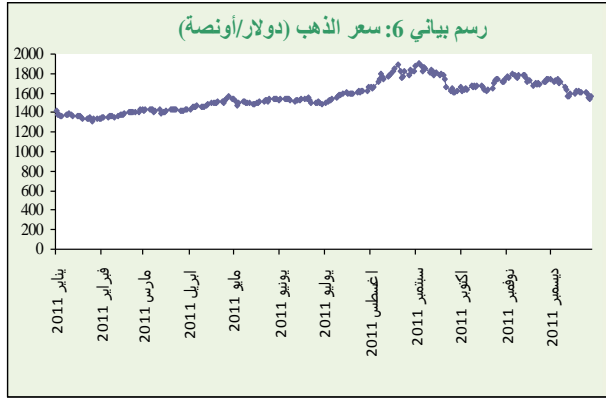
### 4.4.1 النفط



رويترز :

عرف سعر برميل نفط برنت ما بين يناير وإبريل زيادة بنسبة 35% حيث انتقل من 94 دولار إلى 127 دولار. وانقلب هذا الاتجاه في منتصف الربع الثاني دون أن يهبط سعر البرميل عن 100 دولار منهيًا السنة عند 110 دولار. ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل منها المخاوف المتعلقة بالعرض وأزمة الأسواق المالية وديناميكية الطلب على النفط.

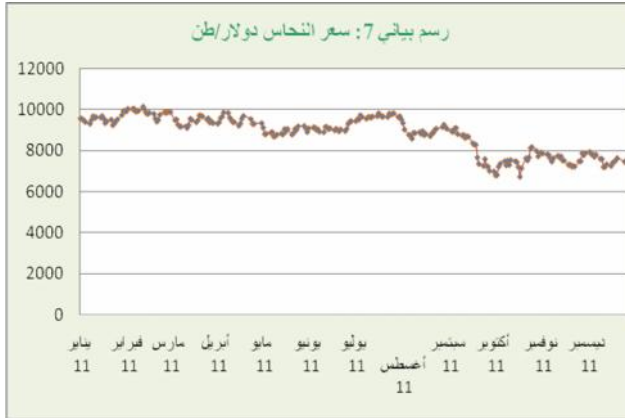
#### 4.4.2 الذهب



: رويترز

شهد سعر الذهب خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2011 اتجاهًا تصاعديًا حيث انتقل من 1.414 دولار أمريكي للأونصة إلى 1921 دولار. غير أن الذهب خسر حوالي 11% من قيمته ما بين بداية ونهاية سبتمبر 2011 بالارتباط مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وأنهى الذهب السنة عند 1.564,9 دولار أي بزيادة 11% مقارنة مع سعره في شهر يناير 2011.

#### 4.4.3 النحاس



: رويترز

كان سعر النحاس مستقرًا إلى حد ما من يناير إلى أغسطس 2011 حيث افتتح السنة عند 9.850 دولار أمريكي للطن ليتراجع إلى 9.300 دولار للطن بتاريخ 31 أغسطس 2011. وبعد ذلك تراجع السعر قليلاً دون حاجز 9.000 دولار في شهر مايو- يونيو قبل العودة إلى ما بين 9.500 دولار و 10.000 دولار في شهر يوليو 2011. وفيما بين بداية ونهاية سبتمبر

2011، انخفض سعر النحاس بنحو 23% بسبب ارتفاع قيمة الدولار. وعلى مدار 2011، خسر سعر هذا المعدن 20% لغاية 4 يناير 2011 واستقر عند 7.600 دولار للطن في نهاية دجنبر 2011.

#### 4.4.4 الحديد

كان سعر الحديد مع بداية 2011 يساوي 171 دولار للطن، وبلغ 190 دولار في منتصف فبراير مواصلاً اتجاهه التصاعدي الذي بدأ خلال عام 2010. وانقلب هذا الاتجاه في أعقاب تسونامي اليابان مما أدى إلى هبوط سعره ليتراجع إلى 164 في ظرف شهر واحد. وكما هو حال المواد الأولية التي تأثرت بتباطؤ النشاط الاقتصادي، شهدت الأسعار حالة هدوء لغاية شهر سبتمبر 2011. وفي شهر أكتوبر 2011، انخفضت أسعار المواد الأولية بشكل عام وكان سعر الحديد من أقواها تأثراً حيث انخفضت قيمته بنحو 31%.

وقد تراجع سعر الحديد بأكثر من 19% مقارنة بشهر يناير 2011 واستقر عند 138,5 دولار في نهاية دجنبر 2011.



#### 4.4.5 السكر



رويترز :

وفي 2011/12/30، استقر سعر السكر عند 459 دولار/ طن مسجلا زيادة خفيفة قياسا إلى مستواه عند نهاية العام.

#### 4.4.6 القمح

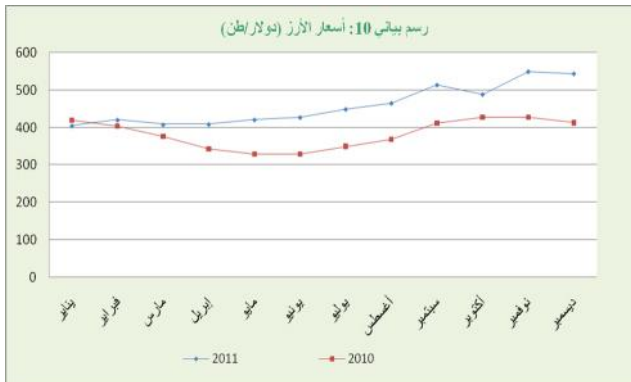


رويترز :

وكانت الظروف المناخية سببا لمراجعة توقعات الإنتاج في أمريكا الشمالية وأستراليا باتجاه الهبوط مما أدى إلى ارتفاع سعر القمح ما بين مارس ويونيو. وبدأ هذا الاتجاه ينعكس اعتبارا من شهر سبتمبر نتيجة لصعود سعر الدولار الأمريكي مقارنة بالعملة الرئيسية وللظروف المناخية المواتية في أوروبا الغربية.

وعلى مدار السنة، تراجع سعر القمح بنحو 19% حيث بلغ 6,4 دولار للصاع.

#### 4.4.7 الأرز



رويترز :

في عام 2011، استقر متوسط سعر الأرز التايلندي A1 عند 458,6 دولار/ طن أي بزيادة 20% مقارنة بعام 2010. وكانت الزيادة أقوى في النصف الثاني نتيجة ارتفاع سعر الإنتاج والفيضانات التي تأثر بها جزء من المحاصيل.



## الجزء الثاني:

### الوضع الاقتصادي والمالي الوطني



## أ. النشاط الاقتصادي

### 1.1 التحليل القطاعي

بالرغم من ظرفية اقتصادية دولية صعبة ، سجل الاقتصاد الموريتاني نمواً بالأسعار الثابتة ناهز 4%. وكان هذا المستوى دون ما تحقق عام 2010. ويعزى هذا التباطؤ في النمو أساساً إلى نقص الأداء في القطاع الأول (تنمية المواشي، الزراعة) والقطاع الثاني (الحديد، النحاس والنفط) وباستبعاد النفط، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4,1% مقابل 5,6% عام 2010.

وعلى مدى السنوات الخمس السابقة استقر المعدل الترجيحي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون النفط عند 3,6%. ويعود الفضل في هذا النمو في الأساس إلى القطاع الثالث وبدرجة أقل، إلى القطاع الثاني دون الإنتاج النفطي. وقد ضعف أداء القطاع الأول خلال الفترة المذكورة متأثراً بالظروف المناخية غير الملائمة.

وقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2011 بنحو 1.184,3 مليار أوقية أي بزيادة 16,5% مقابل زيادة 28% في عام 2010.

ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 350,2 ألف أوقية أي بزيادة 17% بدل 24% عام 2010. وإذا ما قيس بالدولار الأمريكي يكون نصيب الفرد 1.246,2 بدل 1.083,7 دولار عام 2010.

#### 1.1.1.1 القطاع الأول

تميز عام 2011 بصعوبات جمة بالنسبة لنشاطات القطاع الأول خاصة الزراعة وتنمية المواشي. وقد هبط إنتاج موسم الأمطار بقوة متأثراً بالجفاف مما أدى إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع بحوالي 2,6% بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 7% عام 2010. وأدى هذا الانخفاض إلى تراجع النمو بشكل عام بنحو نصف نقطة. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع الأول بنسبة 7,2% مقارنة مع المستوى الذي بلغه عام 2010 أي 157,9 مليار أوقية.

#### 1.1.1.1.1 الزراعة

في عام 2011، كان ضعف مستوى الأمطار سبباً في نقص أداء القطاع الزراعي. وبالفعل سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للزراعة انخفاضاً بنسبة 21,1% بعد ارتفاع 19% عام 2010. وساهمت القيمة المضافة للزراعة في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع بنحو 4,3 نقطة بعد أن كانت هذه المساهمة إيجابية عام 2010 أي 3,5 نقطة. وهكذا فإن إنتاج الحبوب قد هبط بنسبة 27,3% حيث بلغ 199,4 ألف طن مقابل 274,4 ألف طن في نهاية الحملة الزراعية السابقة. وتعلق انخفاض الإنتاج أساساً بالمحاصيل الشتوية. ولم تتأثر الزراعة المروية (الأرز) حيث ارتفع الإنتاج من 134,4 ألف طن عام 2010 إلى 152,2 ألف طن عام 2011.

وقد استقر الناتج المحلي الإجمالي لزراعي عند 30,2 مليار عام 2011 مقابل 40,4 مليار عام 2010 أي بتراجع قدره 25,1% وانتقلت مساهمتها في تكوين ناتج القطاع الأول من 25,6% عام 2010 إلى 20,6% عام 2011، وقد تراجعت هذه المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,6%.

#### 1.1.1.2 تنمية المواشي

شهد نمو تنمية المواشي عام 2011 انخفاضا بلغ 0,4% بعد الارتفاع الملاحظ عام 2010 والبالغ 2,5%. وساهمت القيمة المضافة لتنمية المواشي في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الأول بنحو 0,26 نقطة.

وجاء التطور السلبي لناتج هذا الفرع كنتيجة لتأثر المواشي والمراعي بالجفاف الذي تعرضت له المناطق الزراعية لرعوية عام 2011.

واستقر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتنمية المواشي عام 2011 عند 68,4 مليار أوقية بانخفاض 14,1% عن مستواه عام 2010. وقد انخفضت قليلا مساهمته في تكوين الناتج المحلي للقطاع الأول حيث تراجعت من 50,4% عام 2010 إلى 46,7% عام 2011. أما مساهمة تنمية المواشي في الناتج المحلي بشكل عام فقد تراجعت لتستقر عند 5,8% عام 2011، مقابل 7,8% عام 2010.

#### 1.1.1.3 الصيد البحري

شهد النشاط الإنتاجي للصيد عام 2011، تطورا إيجابيا تمثل في نمو قدره 12,6% وهو ما يقل قليلا عن مستواه عام 2010 (13,3%). وهكذا كانت مساهمته في ناتج القطاع الأول 1,9 نقطة ما يعادل بالكامل مستواه عام 2010.

وسجل الناتج الفرعي الاسمي لقطاع الصيد زيادة 26,6% مقابل 6,6% عام 2010. وقد استقر عند 47,9 مليار أوقية أي 32,6% من ناتج القطاع الأول و 4% من الناتج الكلي.

#### 1.1.2 القطاع الثاني

عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثاني نموا قدره 3,7% بتراجع قليلا مقارنة بالارتفاع البالغ 4,6% والذي لوحظ عام 2010.

ونتيجة لهذا التطور من جهة عن زيادة النشاط المعمل والبناء، ومن جهة أخرى عن تراجع النشاطات الاستخراجية. وكانت مساهمته في الناتج الكلي 0,9 نقطة مقابل 1,1 نقطة عام 2010.

وفي 2011، بلغ الناتج الفرعي للقطاع 547 مليار أوقية بزيادة 32,1% مقارنة مع العام السابق.

### 1.1.2.1 النفط



استمر الانخفاض في مستوى الناتج الفرعي لقطاع النفط الذي لوحظ عام 2009 (7,2%) وعام 2010 (26,3%) بوتيرة أقل سرعة عام 2011 (5,6%). وهكذا بلغ إنتاج النفط 2,82 مليون برميل عام 2011 وهو ما يقل عن كمية الإنتاج لعام 2010 والبالغة 3,02 مليون برميل. وقد أدى ذلك إلى خسارة 0,3 نقطة في نمو القطاع الثاني مقابل 1,8 نقطة عام 2010. كما ساهم ذلك في إضعاف النمو الكلي بنحو 0,1 نقطة مقابل 0,4 نقطة عام 2010.

وقدرت القيمة المضافة الاسمية للإنتاج النفطي بما يناهز 54,2 مليار أوقية، أي بارتفاع 22,8% مقارنة مع 2010. ومثلت 4,6% من الناتج الكلي.

### 1.1.2.2 المعادن

بعد انتعاش ملحوظ العام 2010 5,7%، سجلت القيمة المضافة الحقيقية للصناعات المعدنية انخفاضا بلغ 1,9% عام 2011. ويعكس هذا التطور بوجه خاص تراجع القيمة المضافة لكل من الحديد والنحاس.

وهكذا، كانت مساهمة النشاط المعدني في النمو الحقيقي للناتج الكلي وفي نمو القطاع الثاني سلبية حيث بلغت على التوالي 0,2 نقطة و 0,9 نقطة.

وقدرت القيمة المضافة الاسمية هذا لفرع بنحو 394,8 مليار أوقية بدل 286,5 مليار أوقية عام 2010 أي زيادة 37,8% متأثرة أساسا بارتفاع أسعار المعادن عالميا.

وفي عام 2011، تراجع إنتاج الحديد بنحو 3,1% ليستقر عند 11,2 مليون طن مقابل 11,5 مليون عام 2010. أما قيمته المضافة الحقيقية فقد انخفضت بنسبة 2,8% عام 2011 مقابل ارتفاع 6,1% عام 2010. وساهم بنحو 1,1 نقطة في انخفاض نمو القطاع الثاني وبنسبة 2,5 نقطة في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاط المنجمي.

و بلغت القيمة المضافة الاسمية للحديد 248,9 مليار أوقية مقابل 179,8 مليار عام 2010 أي بزيادة 38,4%.

وفيما يتعلق بإنتاج الذهب، فقد تراجع بنسبة 1,6% عام 2011 ليستقر عند 263,6 ألف أونصة مقابل 267,7 ألف أونصة في العام السابق. وانتقل نمو القيمة المضافة الحقيقية لإنتاج الذهب من 6,7% عام 2010 إلى 7,6% عام 2011. وساهم الناتج الفرعي للذهب في تخفيض النمو السالب للناتج الحقيقي للنشاط المنجمي بنحو 1,2 نقطة.

وبلغت القيمة المضافة الاسمية لإنتاج الذهب 104,1 مليار أوقية أي بزيادة 47,4% ومثلت 19,0% من الناتج الفرعي للقطاع الثاني و 26,4% من الناتج الاسمي للنشاط المنجمي.

وقد سجل نشاط إنتاج النحاس انخفاضا 4,6% حيث بلغ 35,3 عام 2011. وانخفضت القيمة المضافة الحقيقية بنسبة 10,4 لتصل إلى 3,5 مليار أوقية عام 2011 بعد أن كانت 3,9 مليار أوقية عام 2010. وأدى تراجع الناتج الفرعي للنحاس إلى خسارة في نمو النشاط المنجمي بنحو 0,9 نقطة.

وقد رت القيمة المضافة الاسمية لإنتاج النحاس ب 41,8 مليار أوقية عام 2011 مقابل 36,1 مليار أوقية أي بزيادة 16% عن 2010 نتيجة ارتفاع الأسعار.

وبعد العودة مجددا إلى النمو بنسبة 1,9% عام 2010، تقلصت القيمة المضافة الحقيقية للصناعات الاستخراجية بنسبة 2,2% نتيجة ضعف الأداء الذي سجله منجم الحديد والنحاس وإنتاج النفط.

وقد رت القيمة المضافة الاسمية للنشاطات الاستخراجية بحوالي 449,1 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 35,8% مقارنة مع 2010.

### 1.1.2.3 الصناعات المعملية

سجلت القيمة المضافة لنشاط المعامل والتي تقاس بمؤشر الإنتاج الصناعي بعد استبعاد النشاطات الاستخراجية نموا قدره 5,8% عام 2011 مقابل 4,7% عام 2010. ويفسر هذا النمو بارتفاع إنتاج المواد الغذائية والماء والكهرباء والتعدين والصلب والمشغولات المعدنية والزجاج والخزف ومعدات البناء والورق. وهكذا، فإن القيمة المضافة الحقيقية للفرع ساهمت في نمو الناتج الفرعي بنحو 1,1 نقطة مقابل 0,9 نقطة عام 2010.

وفي عام 2011، كانت زيادة القيمة المضافة للوحدات المعملية بحدود 11,8% أي 37 مليار أوقية مقابل 33,1 مليار عام 2010. وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مثلت القيمة المضافة 6,7% من ناتج القطاع الثاني و 3,1% من الناتج الكلي.

### 1.1.2.4 البناء والأشغال العامة

تواصل تزايد نشاط قطاع البناء والأشغال العامة بوتيرة متسارعة عام 2011 وبلغ 14,5% بعد انتعاش قدر بنحو 10,8% في عام 2010.

وساهم ب 3,7 نقطة في نمو ناتج القطاع الثاني مقابل 2,6 نقطة عام 2010. ويعود الفضل في هذا التطور إلى: (1) مشروع أفطوط الشرقي، (2) بناء محطة كهربائية جديدة في نواكشوط، (3) إنجاز عدد من الطرق، (4) توسيع ميناء نواذيبو المستقل وميناء نواكشوط، (5) بناء حرم جامعي في نواكشوط، (6) بناء وتأهيل وتوسيع البنى الأساسية الصحية.



وقدّرت القيمة المضافة الاسمية " لبناء والأشغال العامة" بنحو 61 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 21% مقابل 23,8% عام 2010. كما مثلت 11,2% من ناتج القطاع الثاني و 5,2% من الناتج الكلي.

### 1.1.3.3. القطاع الثالث

مع نهاية العام 2011، تسارع نمو الناتج الحقيقي للقطاع الثالث حيث بلغ 6,6% بعد انتعاشه بنحو 4,4% عام 2010. ويعزى هذا التطور إلى الأداء الذي حققه فرع "النقل والمواصلات" و"الإدارة العمومية" وبوجه خاص "الخدمات الأخرى". وقد ارتفعت مساهمته في نمو الناتج الحقيقي للقطاع من 2,1 نقطة إلى 3,1 نقطة عام 2011.

وقدّرت القيمة المضافة الاسمية للقطاع 397,5 مليار أوقية مقابل 358,7 مليار أوقية عام 2010 ومثلت 33,6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2011.

### 1.1.3.1. النقل والمواصلات

حقق نشاط "النقل والمواصلات" نموا في قيمته المضافة الحقيقية بنسبة 7% 1,7% عام 2010. وبلغت مساهمة الفرع في النمو الحقيقي للقطاع الثالث 1,1 نقطة.

وقدّرت القيمة المضافة الاسمية لهذا النشاط بحوالي 40,6 مليار أوقية أي بزيادة 10,1% مقارنة مع 2010. واستقرت عند 10,2% من الناتج الاسمي للقطاع الثالث و 3,4% من الناتج الاسمي الكلي.

### 1.1.3.2. التجارة، المطاعم والفنادق

سجلت القيمة المضافة الحقيقية لفرع "التجارة، المطاعم والفنادق" نموا قدره 9,8% أي بتراجع بسيط عن نسبة 11% التي تحققت عام 2010. وساهم ذلك في زيادة نمو القطاع الثالث بنحو 2,5 نقطة.

وفي عام 2011، كان الناتج الاسمي للفرع حوالي 110,4 مليار أوقية أي بزيادة 15,2% مقارنة مع 2010. ومثلت القيمة المضافة للفرع 27,8% من الناتج الاسمي للقطاع الثالث و 9,3% من الناتج الكلي.

### 1.1.3.3. الإدارة العمومية

حققت القيمة المضافة للإدارة العمومية زيادة 3,2% حيث تباطأت قليلا بالقياس إلى زيادة 3,8% عام 2010. وبذلك ساهمت في نمو الناتج الداخلي الحقيقي للقطاع الثالث بنحو 0,9 نقطة مقابل 1,1 نقطة عام 2010.

وبلغت القيمة المضافة الاسمية لهذا الفرع 134,5 مليار أوقية أي بزيادة 6% مقارنة مع 2010. مع تراجع طفيف لمساهمتها في تشكيل الناتج الاسمي للقطاع الثالث حيث مثل 33,8% مقابل 35,4% عام 2010. وفي نفس الوقت سجلت حصتها ضمن الناتج الكلي تراجعا إلى 11,4% بدل 12,5% عام 2010.

## 1.2 الطلب الداخلي

استقر الطلب الداخلي عام 2011 عند 1.255,7 مليار أوقية أي بزيادة 11,1% مقارنة مع 2010. وبلغ العجز في الموارد 71 مليار عام 2011 أي 6% من الناتج الاسمي مقابل 113 مليار عام 2010. ونتج هذا العجز عن عوامل تراجع استهلاك الأسر وزيادة الاستثمارات بوتيرة أسرع مقارنة مع 2010.

### 1.2.1 الاستهلاك

بلغ الاستهلاك الكلي 869,5 مليار أوقية أي بانخفاض 1,9% مقارنة مع مستواه البالغ 886,1 مليار أوقية عام 2010. ويعود السبب في هذا التراجع إلى تضافر عوامل الاستهلاك الخاص بنحو 4% وزيادة الاستهلاك العمومي بحوالي 7,2%.

### 1.2.2 الاستثمار

حقق الاستثمار الكلي زيادة قوية بلغت 58,4% حيث ارتفع من 243,9 مليار أوقية عام 2010 إلى 386,3 مليار عام 2011. وتتأتي هذه الزيادة أساسا من ارتفاع الاستثمارات الخاصة (القطاع المعدني) بنحو 70,6%. ولم يتزايد الاستثمار العمومي إلا بنسبة 19,7% مقارنة مع 2010. وقد مثل 18,2% من الاستثمار الكلي في عام 2011 أي بتراجع 5,9 نقطة مقارنة مع 2010.

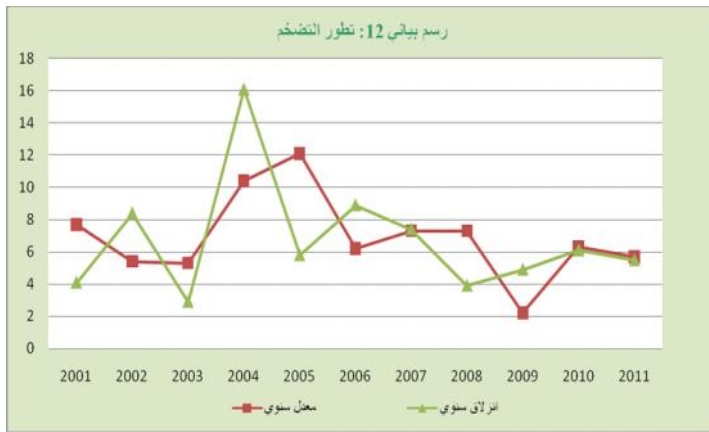
وقد مثل الاستثمار الخاص أكثر من 81,8% من الاستثمارات بشكل عام في 2011، أي 26,7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يكون الاستثمار بشكل عام قد ارتفع من 24% عام 2010 إلى 32,6% عام 2011.

## II. التضخم

بالرغم من غلاء أسعار المواد الغذائية والطاقة على المستوى العالمي عام 2011، تمت نسبة التضخم من حيث مؤشر الانزلاق السنوي عند 5,5%. وكمتوسط سنوي، كانت نسبة التضخم 5,7% عام 2011 متراجعة قليلا بالمقاييس إلى نسبة 6,3% التي سجلت عام 2010. ويعود هذا التراجع جزئيا إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع المواد الغذائية والطاقة خلال الأشهر الأخيرة من 2011. وقد ارتفع المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك بنسبة 1,3% في الربع الأخير أي بانخفاض خفيف عن نسبة 2,2% التي لوحظت في الربع الثالث.

ومن أجل استقرار الأسعار، قام البنك المركزي الموريتاني خلال 2011 بإتباع سياسة نقدية حذرة، كما أن البرنامج الاستعجالي الذي نفذته الحكومة سمح بتخفيف تأثير غلاء أسعار المواد الغذائية والطاقة وتداعيات الجفاف على إنتاج بعض المحاصيل المحلية.

ويعزى التضخم الداخلي الذي لوحظ عام 2011 بشكل أساسي إلى غلاء المواد الغذائية وأسعار النقل حيث كانت ساهمة العاملين على التوالي 2,2 نقطة و 1,2 نقطة. باعتبار الانزلاق السنوي، فإن مؤشر أسعار المواد الغذائية قد ارتفع بنحو 5,6% مقابل 12,1% لمؤشر أسعار النقل. وكان تأثير المكونات الأخرى على التضخم بحدود 1,5 نقطة فقط.



وفيما يتعلق بالمواد الغذائية، ارتفعت جميع المكونات باستثناء مكونة "الملح، التوابل، المرق والمواد الغذائية" حيث سجلت انخفاضا بنسبة 7,4%. وكانت التغيرات الأقوى متأتية من مكونات "الفواكه" (+16%)، "الخضار" (+15%) و"الأسماك وثمار البحر" (+8,6%). وقد ارتفعت المكونات "زيوت

وسمن"، "حليب، جبنة وبيض" و "سكر، مربى، عسل، شوكولاته وحلويات" على التوالي بنسب 5,4%، 5,1% و 4,9%. وبالمقابل، استقرت مادة "الخبز والحبوب" عند 0,7% بعد انخفاض بلغ 1,9% في دجنبر 2010.

وقد تمت مراجعة أسعار الوقود باتجاه الزيادة عدة مرات عام 2011 نتيجة غلاء أسعار النفط عالميا. وفي نواكشوط بلغ سعر الديزل 330,9 أوقية أي بزيادة 16% مقارنة مع سعره عام 2010.

كما زاد كل من مؤشر أسعار "السكن، الماء، الغاز والكهرباء" بنحو 1,9% ومؤشر أسعار "الملبوسات والأحذية" بنسبة 6,4% ومؤشر أسعار "التبغ وغيره" بنسبة 25,4% و"الأثاث والأدوات المنزلية" بـ 5% و "الفنادق، المقاهي والمطاعم" بـ 4,4% و "الخدمات الأخرى" بـ 2,7%. وبالمقابل بقي عدد من المؤشرات على حاله نسبيا وبوجه خاص مؤشرات الصحة والتعليم والاتصال.

وساهمت المواد المنتجة محليا أكثر من غيرها في التضخم أي بنسبة 4 نقاط، في حين ساهم مؤشر المنتجات المستوردة بنحو 1,5 نقاط.

جدول 1: التضخم السنوي		
سنة	معدل سنوي	انزلاق سنوي
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
2007	7,3	7,4
2008	7,3	3,9
2009	2,2	4,9
2010	6,3	6,1
2011	5,7	5,5

:

جدول 2 : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك 2010 - 2011

مساهمة في التضخم بالنقاط %	تغير %	مؤشر موحد لأسعار الاستهلاك		%	ترجيح	البيان
		2011	2010			
3,1	5,8	207,6	196,3	54	5438	مواد غذائية، مشروبات وتبغ
2,8	5,6	210,6	199,4	49	4944	منها: مواد غذائية
0,1	0,7	180,5	179,2	15	1456	خبز وحبوب
0,6	4,5	174,3	166,8	13	1300	لحوم
0,4	8,6	421,5	388,2	4	443	أسماك وثمار بحرية
0,3	5,1	180,2	171,5	5	526	حليب، جبن وبيض
0,2	5,4	174,3	165,4	4	358	زيوت وشحوم
0,2	16,0	197,8	170,5	1	132	فواكه
0,7	15,0	266,7	232,0	4	438	خضار
0,0	0,5	215,8	214,8	0	48	بطاطا، مانويك ودرنيات أخرى وموز
0,1	4,9	230,9	229,1	2	216	سكر
0,0	3,6	165,4	159,6	0	12	مربي، عسل وشوكولاته
0,0	7,4-	179,4	193,7	0	15	ملح، بهارات، مرق ومواد غذائية
0,0	0,3-	154,3	154,8	4	361	مشروبات
0,3	25,4	240,2	191,6	1	133	تبغ
0,4	6,4	185,3	174,2	6	588	ملبوسات وأحذية
0,3	1,9	166,1	163,1	14	1368	سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى
0,3	5,1	183,8	175,0	6	628	أثاث، مواد منزلية وصيانة
0,0	0,1	163,7	183,6	1	148	صحة
1,2	12,1	140,7	125,5	10	1030	نقل
0,0	2,7-	86,2	88,6	2	158	ترفيه وثقافة
0,1	9,4	127,7	116,7	1	61	تعليم
0,1	4,4	159,3	152,6	2	176	فنادق ومطاعم
0,1	2,1	118,0	115,6	4	405	سلع وخدمات
5,5	5,5	184,7	175,1	100	10000	مؤشر عام

:

### III. القطاع الخارجي



في عام 2011، شهدت المدفوعات الخارجية بوجه عام تطوراً ملائماً تجسد في تخفيف العجز الجاري وفي تحقيق فائض إجمالي في ميزان المدفوعات وفي توطيد احتياطي الصرف الرسمي.

وكان عجز الحساب الجاري الذي تقلص بشكل ملموس عام 2010،

قد انخفض من جديد عام 2011 حيث بلغ 82,8 مليار أوقية أو 7% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 88,0 مليار أوقية (8,7% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. ويعود الفضل في هذه النتيجة إلى تماسك الميزان التجاري كنتيجة لارتفاع أسعار الصادرات الذي عوض عن زيادة الواردات.

أما حساب رأس المال والعمليات المالية، فقد أبرز فائضاً يبلغ 140,3 مليار أوقية مقابل 151,9 مليار أوقية عام 2010 وهي السنة التي سجل فيها مبلغ 57,7 مليار أوقية على أساس تخفيف الدين الخارجي.

وباستبعاد عمليات تخفيف المديونية لعام 2010 شهد رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية تحسناً بشكل ملحوظ.

وقد سمح الفائض الذي تحقق على مستوى رأس المال والعمليات المالية بتغطية عجز ميزان المعاملات الخارجية وبتحقيق فائض في الميزان العام يقدر بنحو 71,1 مليار أوقية مقابل 65,1 مليار أوقية عام 2010. كما أن احتياطي الصرف قد تعزز بشكل ملموس ليصل 501,6 مليون دولار في نهاية 2011 أي ما يعادل 3,5 شهراً من تغطية واردات السلع والخدمات.

جدول 3: تطور أرصدة ميزان المدفوعات		
2011	2010	(مليار أوقية)
-82,8	-88,0	رصيد المعاملات التجارية
140,3	151,9	حساب رأس المال والعمليات المالية
13,6	1,2	خطأ وسهو
71,1	65,1	الميزان العام

/ :

#### 3.1 المعاملات التجارية

بلغ عجز الميزان الجاري 82,8 مليار أوقية عام 2011 أي 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 88,0 مليار أوقية أي 8,7% من نفس الناتج للعام السابق. ويعود هذا التحسن إلى

الظروف الملائمة على مستوى الميزان التجاري الذي سمح بتعويض تراجع رصيد الخدمات والعائدات.

2011	2010	جدول 4: تطور الرصيد الجاري (مليار أوقية)
77,7	38,1	الميزان التجاري
-203,0	-170,9	خدمات وعائدات (صافي)
42,5	44,6	تحويلات جارية (صافي)
-82,8	-88,0	رصيد جاري

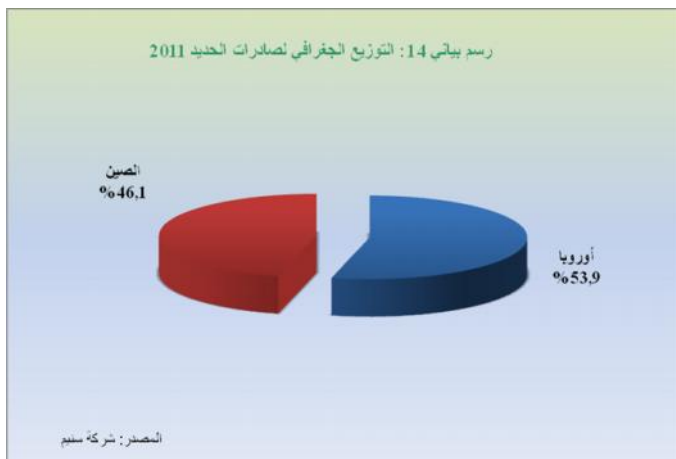
/ :

### 3.1.1 الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري فائضا قدره 77,7 مليار أوقية عام 2011 مقابل 38,1 مليار عام 2010 أي بزيادة 103,7% تعود إلى زيادة في حجم الصادرات مقارنة بالواردات. وعليه، فإن نسبة تغطية الواردات سجلت تحسنا حيث انتقلت من 107,1% عام 2010 إلى 111,1% عام 2011.

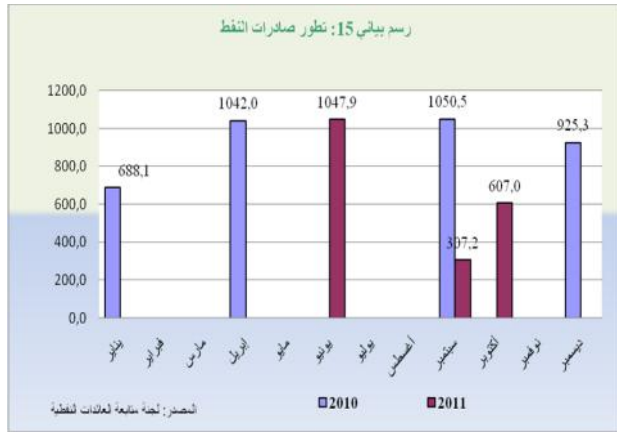
#### 3.1.1.1 الصادرات

بلغت الصادرات 777,5 مليار أوقية عام 2011 مسجلة ارتفاعا سنويا بنسبة 35,9% بفضل زيادة أسعار منتجات التصدير دوليا. وباستثناء النفط الذي انخفضت مبيعاته فإن تصدير المنتجات الأخرى قد ارتفع وتمثل حصة القطاع المنجمي 76,2% من مجموع صادرات 2011.



وبلغت كميات الحديد من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم 413,3 مليار عام 2011 مقابل 275,1 مليار عام 2010، أي بزيادة 138,2 مليار أوقية أي بنسبة 50,2% مما رفع حصتها من الصادرات إلى 53,2%. ويعود هذا التطور إلى زيادة نسبة 47,8% في متوسط سعر طن الحديد وإن كانت الكميات المصدرة قد انخفضت بنحو 0,8% عام 2011.

ويتبين من التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد أنها مازالت باتجاه أوروبا والصين على التوالي 53,9% و 46,1% من الكميات المصدرة.



أما صادرات البترول فقد انتقلت من 82,3 مليار أوقية عام 2010 إلى 62 مليار أوقية عام 2011 أي بانخفاض 24,4% نتيجة تراجع نسبة 45,3% لكميات التصدير. وقد زاد سعر البرميل المستخرج من حقل شنقيط، غير أن مستوى السعر الذي كان بمعدل 108,9 دولار عام 2011 مقابل 80,2 دولار لم يسمح بتعويض الانخفاض على مستوى كمية المبيعات.

وفيما يتعلق بصادرات النحاس، فقد بلغت 65,8 مليار أوقية عام 2011 مقابل 51,8 مليار في العام السابق أي بزيادة 27,2% بفعل تضافر تأثير ارتفاع معدل السعر بنسبة 19,4% والكميات المصدرة التي زادت بنحو 16,4% مقارنة بما تحقق في السنة السابقة.

ومن جانبها، كانت قيمة صادرات الذهب 113,6 مليار أوقية عام 2011 حيث زادت بنسبة 33% نتيجة ارتفاع معدل سعر الذهب بنحو 25% والكميات المباعة بـ 3,1%.



وبخصوص صادرات قطاع الصيد، فإنها بلغت 119,7 مليار أوقية عام 2011 مقابل 76,1 مليار في العام السابق، أي بزيادة 57,4%. وكانت الكمية 420,1 ألف طن مقابل 172,4 ألف طن في العام السابق أي بزيادة 143,8%.

وقد شهدت الكميات المصطادة التي قامت بتسويقها الشركة الموريتانية لتسويق

ارتفاعاً بنسبة 57,4% حيث انتقلت من 53,6 مليار أوقية إلى 84,4 مليار عام 2011، بعد غلاء سعر الطن لدى التصدير الذي ارتفع من 4.007,1 دولار أمريكي عام 2010 إلى 6305,6 دولار عام 2011 أي بزيادة 57,4%. ولم تتغير الكميات المصطادة من سنة لأخرى حيث استقرت عند 48 ألف طن.

وتعود الزيادة القوية في السعر إلى أن الأنواع التي تسوقها الشركة وخاصة رأسيات الأرجل تتمتع بقيمة عالية في الأسواق. ويبين التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة مدى استحواذ اليابان وأوروبا حيث إن حصتيهما على التوالي قدرت بـ 55% و 40%. وتبقى حصص إفريقيا والصين هامشية أي بنسبة 5% فقط من مجموع صادرات 2011.

وتعلقت المبيعات في إطار عقود الشحن بأسماك السطح ذات القيمة التجارية المنخفضة. وارتفعت بنسبة 141,8% أي من 6,7 مليار أوقية عام 2010 إلى 16,2 مليار عام 2011 بعد زيادة بنسبة 141,5% على مستوى الكميات المصدرة.



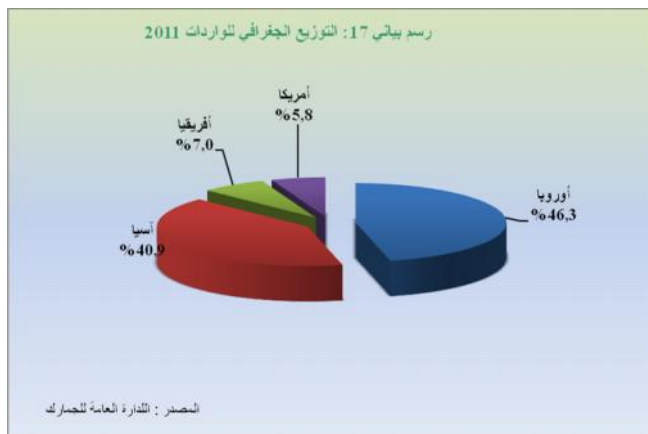
وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، سجلت الصادرات زيادة بلغت 19,14 مليار أوقية مقابل 16,0 مليار في العام السابق بفضل زيادة الكميات المصدرة بنحو 262,5%. وتعلقت هذه المبيعات التي تتم خارج إطار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك عائدات اتسمت بزيادة قوية ما بين 2010 و 2011 وإن كانت لا تمثل سوى 29,5% من مجموع إنتاج قطاع الصيد.

### 3.1.1.2 الواردات

سجلت قيمة الواردات البالغة 699,8 مليار أوقية زيادة قدرها 165,8 مليار أوقية أي نسبة 31,1% مقارنة بالسنة السابقة. وترتبط هذه الزيادة بدناميكية النشاط الاقتصادي وبغلاء أسعار معظم المواد المستوردة وخاصة النفقات الكبيرة التي تقوم بها الشركات المعدنية في إطار برامجها الاستثمارية الجارية بهدف زيادة قدراتها الإنتاجية.

وارتفعت الفاتورة النفطية التي بلغت 153,9 مليار أوقية بحوالي 53,2 مليار أوقية أي 52,8% من سنة لأخرى. وباستبعاد الشركات المعدنية، بلغت واردات المنتجات النفطية 99 مليار أي 64,4% من مجموع نفقات المنتجات النفطية لعام 2011. وشهدت واردات الشركات المنجمية من مواد الطاقة اتجاها تصاعديا سريعا أي بزيادة أكثر من 57% لعام 2011.

ومن جهتها، بلغت واردات الصناعات الاستخراجية، بدون المنتجات النفطية 337,9 مليار أوقية مقابل 235,2 مليار عام 2010 أي بزيادة 102,7 مليار أوقية وهي عائدة إلى ارتفاع واردات الشركات المنجمية في إطار برامجها لرفع طاقاتها الإنتاجية علما بأن واردات الصناعات البترولية انخفضت بنحو 44,1% مقارنة مع عام 2010.



أما بالنسبة للواردات الأخرى (المواد الغذائية، معدات التجهيز لغير الصناعات الاستخراجية وغيرها من السلع الاستهلاكية) فقد سجلت ارتفاعا قدره 5% لتستقر عند 208 مليار عام 2011 مقابل 198 مليار في العام السابق، وخاصة بعد زيادة الواردات الغذائية نتيجة نقص الأمطار المسجل عام 2011.

وتتميز توزيع الواردات حسب المنطقة الجغرافية بسيطرة الاتحاد الأوروبي على حركة المبادلات، وبذلك فإنه ظل يحتل المرتبة الأولى في قائمة موردي موريتانيا بنسبة 46% من قيمة البضائع رغم انخفاض بنسبة 14% خلال هذه السنة. وتحتل آسيا الرتبة الثانية بنسبة 40,9% مقابل 28% في العام السابق. أما الواردات من منطقتي إفريقيا وأمريكا فقد مثلت على التوالي 7% و 5,8% من قيمة واردات 2011.



### 3.1.2 الخدمات

سجلت المبادلات في مجال الخدمات عجزا بقيمة 156,1 مليار أوقية عام 2011 مقابل 152 مليار عام 2010 أي بانخفاض 4,1 مليار أو 2,7% وهو ما يعزى إلى الزيادة البالغة 16,3% على مستوى النفقات التي جاءت مغايرة لتحسن الإيرادات.

وهكذا، فإن الإنفاق على الخدمات قد زاد بمبلغ 30,2 مليار أوقية أي 16,3% ليستقر عند 215 مليار أوقية بسبب زيادة الإنفاق على الخدمات من قبل الشركات المنجمية وغيرها من نفقات الخدمات التي زادت على التوالي بما يقارب 8 مليار و 18,8 مليار.

وبدورها، بلغت الإيرادات المتأتية من الخدمات 58,9 مليار مقابل 32,8 مليار عام 2010 أي بزيادة 79,5% و تعود أساسا إلى المداخل الناتجة عن حقوق الصيد ورخص البحث المنجمي وخدمات الاتصال.

### 3.1.3 العائدات

في عام 2011 سجل ميزان عائدات العوامل عجزا قدره 46,9 مليار أوقية مقابل 18,9 مليار عام 2010 بفضل تزايد تدفق أرباح الشركات المنجمية (خارج شركة الصناعة والمناجم) التي بلغت 49,9 مليار مقابل 38,9 مليار عام 2010 وارتفاع المدفوعات التي تمت على أساس فوائد الديون الخارجية والتي مثلت 13,9 مليار مقابل 10,5 مليار في العام السابق.

ومن جانبها، شهدت تدفقات الفوائد المستلمة والمؤلفة أساسا من القسط السنوي الذي يدفعه الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد والإتاوات التي تدفعها الشركات المنجمية، زيادة بمبلغ 4,3 مليار لتصل 35,7 مليار أوقية عام 2011 مقابل 31,4 مليار عام 2010.

### 3.1.4 التحويلات الجارية

تقلص فائض ميزان التحويلات الجارية بنحو 2,2 مليار أي 5% ليستقر عند 42,5 مليار أوقية بعد تراجع التحويلات الخاصة والمساعدات الأخرى. وهكذا، فإن تزايد الهبات المستلمة أدى إلى رفع فائض التحويلات العمومية إلى 33,7 مليار أوقية أي بزيادة 5,3 مليار أوقية وهو يستطع تعويض التراجع البالغ 7,5 مليار أوقية الذي سجله رصيد التحويلات.

### 3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بلغ 140,3 مليار أوقية متراجعا بنحو 11,6 مليار مقارنة مع مستواه عام 2010. ويعزى ذلك إلى انخفاض في حساب رأس المال لم يتسن تعويضه بفضل تحسن رصيد العمليات المالية.

جدول 5: رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية		
2011	2010	(مليار أوقية)
140,3	151,9	حساب رأس المال والعمليات المالية
0,0	57,7	
140,3	94,3	العمليات المالية

/ :

ويبين حساب رأس المال، بعد أن سجل فائضا بمبلغ 57,7 مليار أوقية عام 2010 نتيجة تخفيف المديونية، رسيدا لاغيا هذا العام.

أما ميزان العمليات المالية فقد شهد فائضا بلغ 140,3 مليار مقابل 94,3 مليار عام 2010، حيث تحسن بمبلغ 46 مليار بفضل ارتفاع الاستثمارات المباشرة في القطاع المنجمي. وقد ارتفعت هذه الاستثمارات المباشرة بما يقارب 131 مليار أوقية مع تسارع الاستثمارات في قطاع استغلال الذهب من أجل زيادة إنتاج هذا المعدن الذي ارتفعت أسعاره بشكل حاد في السنوات الماضية.

وبلغ سحب التمويلات الخارجية التي تعاقدت بشأنها الدولة والمؤسسات العمومية 86,2 مليار أوقية أي بزيادة 22,8 مليار أوقية عام 2011 بفعل زيادة السحوبات التي قامت بها شركة الصناعة والمناجم والدولة، وكانت على التوالي 12,4 مليار و 10,4 مليار أوقية. ونظرا لسداد الديون الخارجية للدولة والمؤسسات العمومية البالغة 17,9 مليار أوقية، فقد بلغ التدفق الصافي للموارد بموجب القروض الخارجية 68,3 مليار أوقية مسجلا زيادة قدرها 20,2 مليار.

أما تدفق رؤوس الأموال الخصوصية قصيرة الأجل، فقد تميز بمخرجات صافية بلغت 93,5 مليار وهو ما يعزى إلى تراكم الاحتياطي لدى شركة الصناعة والمناجم.

ونظرا لوجود فارق إحصائي إيجابي بمبلغ 13,6 مليار أوقية، حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره 71,1 مليار؛ مما أدى إلى زيادة احتياطيات الصرف الرسمية بحوالي 64 مليار أوقية. وبلغت هذه الاحتياطيات 501,6 مليون دولار في نهاية 2011 وهو ما يعادل 3,5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

### 3.3 احتياطي الصرف

سجل احتياطي الصرف الخام لدى البنك المركزي عام 2011، زيادة قياسية حيث بلغ 501,6 مليون دولار في 2011/12/31 مقابل 287,8 مليون دولار في 2010/12/31 أي بزيادة 74,3%. ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى ارتفاع المبالغ بالعملات التي جلبتها الشركات المنجمية وخاصة شركة الصناعة والمناجم وإلى توطين عائدات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك لدى البنك المركزي في النصف الأخير من 2011.

جدول 6: احتياطي الصرف (مليون يورو)			
تغير %	31/12/2011	31/12/2010	
74,3	501,6	287,8	احتياطي خام
11,6	268,8	240,8	
395,3	232,8	47,0	احتياطي صافي

/ :

وقد ارتفعت الاحتياطيات الصافية بنسبة 395,3% لتستقر عند 232 مليون دولار في نهاية 2011 مقابل 47 مليون دولار يوم 2010/12/31.

وبلغت الإيرادات بالدولار 1.196,6 مليون أي بزيادة 60,4% مقارنة مع العام السابق. أما الإيرادات باليورو، فقد ارتفعت بنسبة 37,3% مقارنة مع 2010 لتبلغ ما قيمته 256,4 مليون دولار. وبلغ إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة 1.453 مليون دولار مقابل 932,6 مليون دولار عام 2010 أي بزيادة 55,8%.

جدول 7: إيرادات بالعملة الصعبة (مليون دولار)			
تغير %	2011	2010	
37,3	256,4	186,8	يورو
60,4	1.196,6	745,8	دولار أمريكي
0,0	0,0	0,0	
55,8	1.453,0	932,6	

/ :

أما النفقات بالعملة الصعبة على أساس المشتريات من سوق الصرف عام 2011، فقد بلغت 1.453 مليون دولار مقابل 932,6 مليون دولار أي بزيادة 39,8% مقارنة مع العام السابق.

جدول 8: نفقات بالعملة الصعبة (مليون دولار)			
تغير %	2011	2010	
41,81	283,68	200,04	يورو
37,60	981,03	712,97	دولار أمريكي
4,88	4,96	0,08	
39,05	1.269,67	913,08	

/ :

جدول 9 : ميزان المدفوعات 2010 - 2011				
مليون أوقية		مليون دولار أمريكي		
2011	2010	2011	2010	
77.694,2	38.132,1	276,5	138,2	الميزان التجاري
777.472,9	572.080,3	2766,6	2 073,50	صادرات
413.255,1	275.068,6	1470,6	997	حديد
62.021,1	82.018,5	220,7	297,3	نפט
65.791,6	51.712,9	234,1	187,4	نحاس
113.588,3	85.381,3	404,2	309,5	ذهب
119.697,4	76.058,0	425,9	275,7	صيد
3.119,3	1.840,9	11,1	6,7	أخرى
-699.778,7	-533.948,2	2490,1	1 935,30-	واردات فوب
81.722,3	-76.474,3	-290,8	277,2-	منتجات غذائية
-153.874,8	-100.681,6	-547,6	364,9-	منتجات بترولية
-24.465,0	-18.393,0	-87,1	66,7-	من بينها: اسنيم
-12.226,8	-9.147,1	-43,5	33,2-	شركة نحاس موريتانيا
-18.156,4	-7.332,7	-64,6	26,6-	تازيزات
-337.898,4	-235.227,9	-1202,4	-852,6	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
-126.283,2	-121.564,4	-439,4	440,6-	واردات أخرى
-202.972,1	-170.907,8	-722,3	619,5-	خدمات وعائدات (صافية)
-156.106,6	-151.996,3	-555,5	550,9-	خدمات (صافية)
-46.865,5	-18.911,5	-166,8	68,5-	عائدات (صافية)
42.495,3	44.728,7	151,2	162,1	تحويلات جارية (صافية)
8.796,1	16.361,4	31,3	59,3	تحويلات خاصة (صافية)
33.699,2	28.367,3	119,9	102,8	تحويلات رسمية
-82.782,7	-88.046,9	-294,6	319,1-	ميزان العمليات الجارية
140.333,8	151.924,8	499,3	550,7	حساب رأس المال والعمليات المالية
0,0	57.663,1	0,0	209,0	حساب رأس المال
140.333,8	94.261,7	499,3	341,7	حساب العظميات المالية
165.455,1	35.399,4	588,8	128,3	استثمارات مباشرة (صافية)
21.586,4	22.983,9	76,8	83,3	منها صناعات بترولية (صافية)
68.316,0	48.091,7	243,1	174,3	قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل
86.216,9	63.443,4	306,8	230,0	سحوبات*
49.656,2	37.288,1	176,7	135,2	الحكومة
36.560,7	26.155,3	130,1	94,6	شركة سنييم
-17.901,0	-15.351,7	-63,7	55,6-	أصل الدين مستحق الأداء
-93.467,3	10.770,6	-332,6	39,0	معاملات رأسمالية خاصة أخرى
13.605,0	1.205,5	48,4	4,4	خطأ وسهو
71.126,2	65.083,4	253,1	235,9	الميزان الإجمالي
-71.126,2	-65.083,4	-253,1	235,9-	التمويل
-62.189,7	-12.682,2	-221,3	46,0-	أصول خارجية صافية
-55.023,7	-11.260,1	-195,8	49,8-	بنك مركزي (صافي)
-64.634,6	-11.262,2	-230,0	40,8-	موجودات
9.610,9	2,1	34,2	0,0	التزامات
-7.166,0	- 1.422,0	-25,5	5,2-	بنوك تجارية (صافي)
-12.983,1	-483,9	-46,2	1,8-	حساب نفطي
4.046,7	-51.917,3	14,4	188,2-	تمويل استثنائي

/ :

### 3.4 تطور سعر الصرف

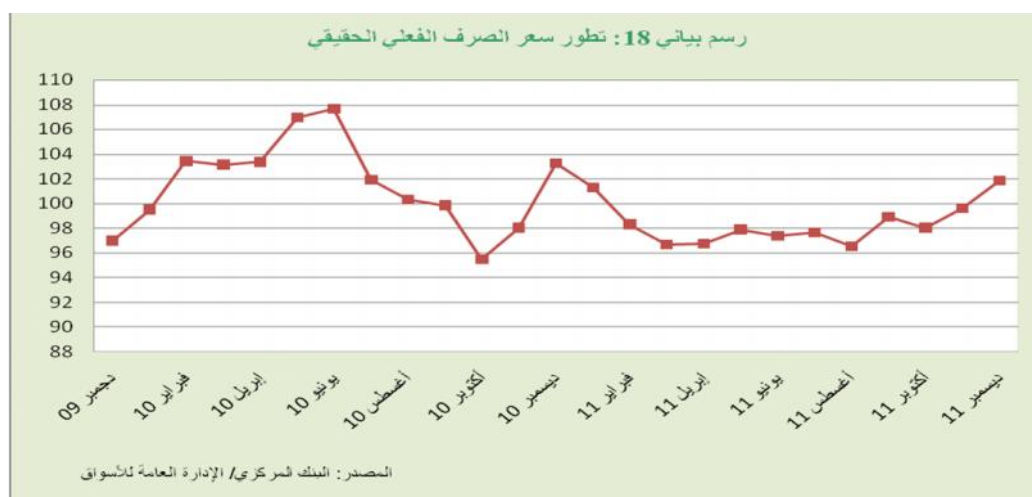
في عام 2011، كان سعر صرف الأوقية مستقرا نسبيا مقارنة بالدولار، حيث بلغ سعر صرفها 282 أوقية/ للدولار في فاتح يناير 2010 و 286,73 في 2011/12/31 أي بتراجع خفيف بنحو 1,7%. وبالمقارنة مع اليورو، انخفضت الأوقية في دجنبر 2011 بنسبة 3,3% مقارنة مع مستواها قبل عام. وهكذا، كان سعر تبادل العملة الوطنية 382,56 أوقية/يورو بتاريخ 31 دجنبر 2011. وكمعدل سنوي تراجعت قيمة الأوقية بنسبة 1,9% مقابل الدولار و 6,8% مقابل اليورو و 12% مقابل الين الياباني.

جدول 10: متوسط الأسعار الشهرية لبعض العملات					
	تغير 11/10	تغير 10/09	2011	2010	2009
1 دولار أمريكي	1,9%	5,0%	281,1	275,9	262,7
1 يورو	6,8%	-0,2%	391,2	366,2	366,8
1000 ين	12,0%	12,6%	3.529,6	3.151,4	2.799,6

/ :

وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فإنه تراجع بنسبة 4,6% في الربع الأول من 2011 قبل أن يشهد استقرارا نسبيا ما بين مارس وأغسطس 2011، ثم عاد ليرتفع في بقية العام.

وإجمالا، سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضا بنسبة 3,7% عام 2011 مقارنة بمستواه في 2010. وهو ما يعني تراجعاً في سعر الأوقية مما يعبر عن زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التنافس بالرغم من أن ارتفاع الأسعار في البلدان الشريكة (بنسبة 2,6%) كان أضعف من زيادة الأسعار في الداخل (5,5%).



وقد تحققت هذه النتائج بفضل انتهاج سياسة صرف مرنة بقصد مواجهة الصدمات الخارجية والمحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني دون المساس بالهدف المتمثل في تراكم الاحتياطيات بالعملات الصعبة.

## IV. الدين الخارجي

### 4.1 مخزون الديون الخارجية

مع نهاية 2011، كان مخزون الديون الخارجية يعادل 2.525,3 مليون دولار أي بزيادة 11,7% مقارنة مع نهاية عام 2010. وبقي تركيب مخزون الديون حسب فئات الدائنين على حاله، حيث تسيطر عليه مؤسسات التنمية متعددة الأطراف أي بنسبة 68,4% من المجموع مقابل 31,6% للديون الثنائية.

وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، سجل مخزون الدين تراجعاً خفيفاً أي 59,9% عام 2011 مقابل 61,1% عام 2010 وذلك بفضل زيادة أكبر في الناتج معبراً عنه بالدولار منها في مخزون الدين.

جدول 11: مخزون الدين الخارجي حسب فئات الدائنين						
2011		2010		2009		
	مليون دولار أمريكي		مليون دولار أمريكي		مليون دولار أمريكي	
100,0%	2.525,29	100,0%	2.259,42	100,0%	1.932,37	
31,6%	797,21	30,2%	682,30	29,4%	568,50	. ثنائيين
68,4%	1.728,08	69,8%	1.577,12	70,6%	1.363,87	.
81,8%	2.065,74	84,8%	1.916,46	88,1%	1.702,52	
25,2%	635,22	25,8%	582,71	27,0%	520,99	. ثنائيين
56,6%	1.430,52	59,0%	1.333,75	61,1%	1.181,53	.
5,1%	130,05	5,7%	127,87	4,7%	91,05	
1,1%	26,88	1,2%	26,88	0,5%	10,00	. ثنائيين
4,1%	103,17	4,5%	100,99	4,2%	81,05	.
13,0%	329,51	9,5%	215,09	7,2%	138,80	سليم
5,4%	135,11	3,2%	72,71	1,9%	37,51	. ثنائيين
7,7%	194,39	6,3%	142,38	5,2%	101,29	.

/ :

#### 4.1.1 الديون الثنائية

سجل إجمالي الدين تجاه دائنين ثنائيين زيادة قدرها 16,8% حيث بلغ 797,2 مليون دولار في نهاية 2011. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى عمليات السحب لدى دائنين ثنائيين عرب والصين وثنائيين أعضاء نادي باريس.

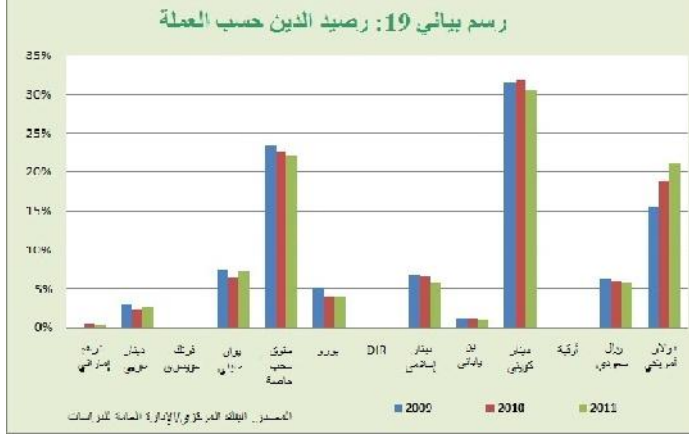
وفيما يتعلق بتركيبة الدين الثنائي تحتل المملكة العربية السعودية قائمة الدائنين الثنائيين بنسبة 24,3% من المجموع، تليها الصين بنحو 22,5% والكويت بـ 15,4%.

#### 4.1.2 الديون متعددة الأطراف

بلغت مكونة الديون متعددة الأطراف 1.728,1 مليون دولار بزيادة 9,6% مقارنة مع مستواها في نهاية 2010 بعد عمليات السحب المقام بها لدى الصندوق العربي للإنماء

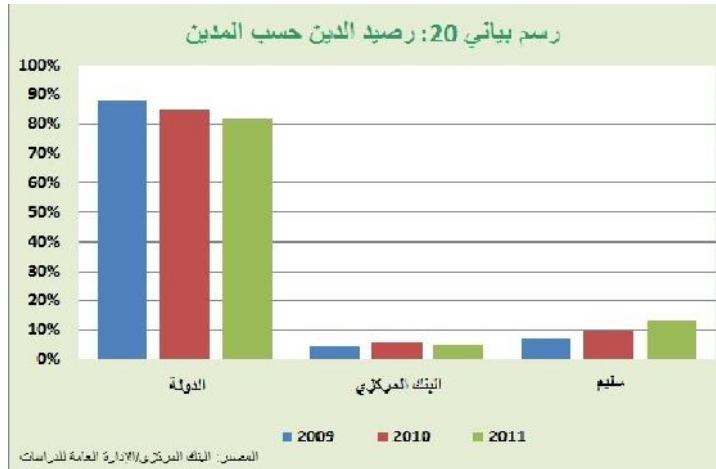
الاقتصادي والاجتماعي ووكالة التنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي. وتعتبر الزيادة المستمرة في مستويات الديون متعددة الأطراف على مدى السنوات الماضية عن مواكبة هذه المؤسسات لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

#### 4.1.3 رصيد الدين حسب العملات



لا يزال الدينار الكويتي يسيطر على بنية الدين الخارجي حسب العملة، بوصفه عملة الاستدانة الرئيسية في السنوات الماضية وخاصة بعد السحوبات التي قام بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. غير أن اتساع التدفقات الصافية حسب العملة وتقلبات أسعار العملات الرئيسية التي تتم الاستدانة بها مقارنة بالدولار، كان لها تأثير خفيف على هذه البنية عام 2011 مما عزز بشكل محدود حصة الدولار على حساب اليورو وحقوق السحب الخاصة والدينار الكويتي.

#### 4.1.4 الدين حسب المدين



مقارنة بعام 2010، بقيت بنية مخزون الدين حسب المدين دون تغيير يذكر مع انتهاء عام 2011. وقد تراجعت حصة الدولة من إجمالي الدين خلال الفترة من 84,8% إلى 81,8%. كما انخفضت قليلا حصة البنك المركزي من 5,7% إلى 5,1%. أما حصة شركة الصناعة والمناجم فقد انتقلت من 9,5% عام 2010 إلى 13,0% عام 2011 بالارتباط مع زيادة الموارد المعبأة في إطار برنامج عصرنة الشركة وتنميتها.

#### 4.2 خدمة الدين الخارجي

بلغت أعباء الدين الخارجي العمومي بما فيها الأقساط والفوائد المسددة عام 2011 نحو 100,7 مليون دولار مقابل 109,6 مليون دولار عام 2010، أي بتراجع 8,1% نتيجة انخفاض الدفعات على أساس سداد أصل الدين، حيث تقلصت بنسبة 19,2% بعدما انخفضت الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة من قبل البنك المركزي الموريتاني.



وقد مثلت المبالغ المدفوعة على أساس أصل الدين 62,3% من مجموع خدمة المديونية فيما مثلت الفوائد 37,7% مقابل 70,9% و 29,1% على التوالي في العام السابق. ومقارنة مع صادرات السلع والخدمات، كانت خدمة الدين المدفوعة لعام 2011 تمثل 3,4% مقابل 5% عام 2010.

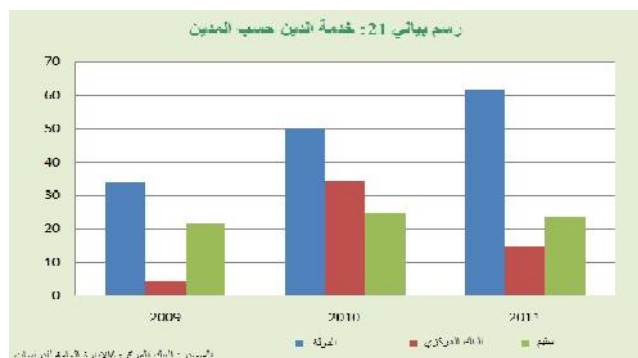
جدول 12: تطور خدمة الدين العمومي								
2011				2010				مليون دولار أمريكي
%				%				
100,0%	100,7	38,0	62,8	100,0%	109,6	31,9	77,7	
26,6%	26,8	11,8	15,1	41,1%	45,0	8,9	36,1	. ثنائيين
73,4%	73,9	26,2	47,7	58,9%	64,6	23,0	41,6	.
61,9%	62,4	29,5	32,9	46,3%	50,7	24,3	26,5	
14,6%	14,7	8,8	5,9	10,5%	11,5	6,6	4,9	. ثنائيين
47,3%	47,7	20,7	27,0	35,8%	39,3	17,7	21,6	.
14,6%	14,7	0,1	14,6	31,1%	34,0	0,6	33,4	
6,0%	6,0	0,1	6,0	26,1%	28,6	0,6	28,0	. ثنائيين
8,6%	8,7	0,1	8,6	5,0%	5,5	0,1	5,4	.
23,5%	23,7	8,3	15,3	22,7%	24,8	7,0	17,8	شركة سنيم
6,1%	6,1	2,9	3,2	4,6%	5,0	1,8	3,2	. ثنائيين
17,4%	17,5	5,4	12,1	18,1%	19,9	5,3	14,6	.

/ :

#### 4.2.1 خدمة الدين حسب الممول

مثلت دفعات خدمة الدين الخارجي التي تمت عام 2011 لصالح دائنين ثنائيين 26,6% من مجموع الخدمة المدفوعة مقابل 41,1% عام 2010. وقياسا إلى مجموع خدمة الدين الثنائي، تم سداد 59,6% من الأقساط لصالح دائنين ثنائيين عرب، منها 16,7% لحساب دائنين أعضاء في نادي باريس، و 23,8% لصالح الصين.

أما دفعات خدمة الدين لحساب دائنين متعدي الأطراف فقد ارتفعت بنسبة 14,4% مقارنة مع مستواها في العام السابق، بسبب الأقساط الجديدة المتعلقة بأصل بعض القروض التي أصبحت مستحقة الوفاء عام 2011 وبدرجة أقل نتيجة لزيادة الفوائد على السحوبات الجديدة.



#### 4.2.2 خدمة الدين حسب المدين

يبين توزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين أن حصة المدفوعات التي قامت بها الدولة على أساس ديونها للعام 2011، بلغت 61,9% مقابل 46,3% عام 2010. أما حصة خدمة الدين التي دفعتها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم فقد زادت

لتصل إلى 23,5% من المجموع عام 2011 مقابل 22,7% عام 2010.

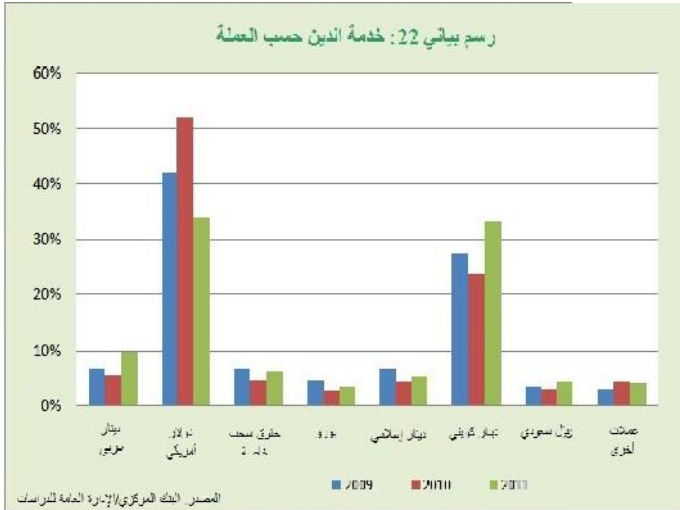


أما خدمة الدين التي قام البنك المركزي بالوفاء بها فإن حصتها في مجموع خدمة الدين المدفوع قد تراجعت من 31,1% إلى 14% خلال الفترة بسبب تغير تركيبة خدمة الدين حيث تميزت في العام الماضي بسداد الالتزامات قصيرة الأجل المطلوبة لصندوق النقد العربي في إطار تمويله لبرنامج التجارة العربية. وقد لوحظ هذا التراجع بشكل خاص على مستوى الأصل الذي انتقل من 33,4 مليون دولار إلى 14,6 مليون دولار خلال نفس الفترة أي بانخفاض 56,3%.

### 4.2.3 خدمة الدين حسب العملة

مقارنة مع عام 2010، تميز تركيب خدمة الدين حسب العملة بانخفاض حصة الدولار الأمريكي حيث انتقلت من 52,1% إلى 34,0% من سنة لأخرى وخاصة بعد تراجع سداد الدين قصير الأجل الذي تم الوفاء به عام 2011.

أما حصة الدينار الكويتي فقد انتقلت من 23,8% إلى 33,3%، بينما زادت حصة الدينار العربي من 5,5% إلى 9,5%.



### 4.3 السحب من القروض الخارجية

شهدت الموارد المعبأة بواسطة قروض خارجية والبالغة 323 مليون دولار عام 2011، انخفاضاً بنسبة 10,6% مقارنة مع مستواها في 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى تقليص الموارد التي عبأتها كل من الحكومة والبنك المركزي ولم تستطع الزيادة التي نتجت عن زيادة سحبات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم أن تعوضها بالكامل.

جدول 13: تطور السحوبات						
2011		2010		2009		
%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	
100,0%	323,0	100,0%	361,1	83,9%	519,6	
35,5%	114,7	20,3%	73,2	37,5%	195,1	. ثنائيين
64,5%	208,3	79,7%	288,0	46,4%	324,5	.
54,5%	176,0	61,1%	220,6	76,4%	480,7	
15,1%	48,7	9,5%	34,2	37,5%	195,1	. ثنائيين
39,4%	127,3	51,6%	186,4	38,9%	285,6	.
5,2%	16,8	12,7%	45,7	2,3%	12,0	
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0	. ثنائيين
5,2%	16,8	12,7%	45,7	2,3%	12,0	.
40,3%	130,1	26,2%	94,8	5,2%	27,0	شركة سنيم
20,4%	66,0	10,8%	39,0	0,0%	0,0	. ثنائيين
19.9%	64.1	15.5%	55.8	5.2%	27.0	.

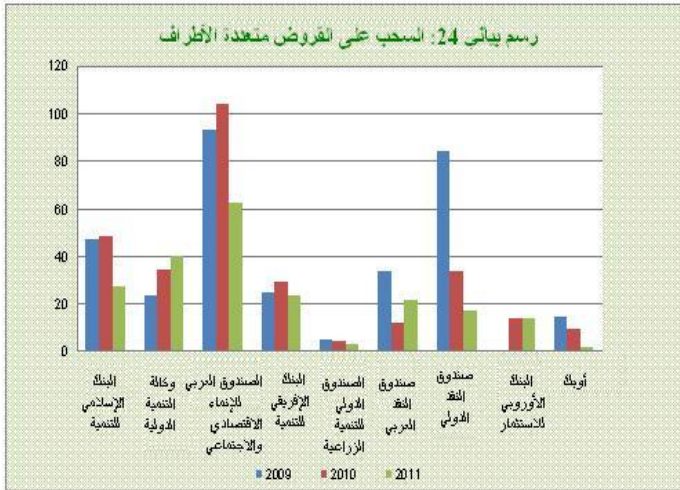
/ :

### 4.3.1 السحب على قروض ثنائية



حصل تغيير معتبر في نسبة السحوبات حسب نوع التعاون ما بين 2010 و 2011 بما ينعكس زيادة في حركة الأموال ذات المنشأ الثنائي حيث زادت حصتها من 20,3% إلى 35,5%. وعند توزيعها حسب الجهة المستفيدة، فإن عمليات السحب من القروض الثنائية لعام 2011 قد تم القيام بها بحدود 42,5% من طرف الدولة وبنسبة 57,5% من قبل شركة الصناعة والمناجم مقابل 46,7% و 53,3% على التوالي في 2010. وفيما يخص الدولة كانت غالبية الموارد الثنائية من فرنسا على شكل دعم الميزانية ومن الصين في إطار بناء طريق أفطوط الشرقي.

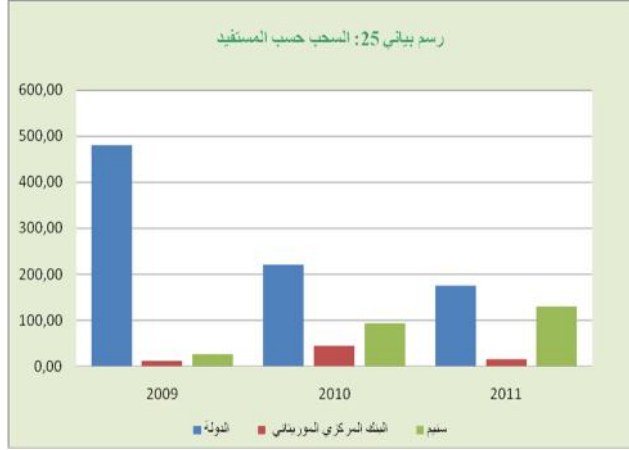
### 4.3.2 السحب على قروض متعددة الأطراف



في عام 2011، سجلت الموارد المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف انخفاضا بنسبة 28% حيث بلغت 208,3 مليون دولار مقابل 288 مليون دولار عام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأموال المتأتية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وخاصة عمليات السحب من القرض المخصص لتمويل مشروع تزويد مدينة نواكشوط بمياه الشرب الذي اكتمل مؤخرا.

وفي هذا الإطار، كان الممولون متعددون الأطراف في طليعة ممولي الاقتصاد الوطني عام 2011. كما هو الشأن بالنسبة للسنوات السابقة. وهكذا فإن توزيع السحب من مصادر متعددة الأطراف يبرز المكان الريادي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغت حصته 37,3% من جميع السحوبات يليه البنك الإسلامي للتنمية ثم صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وتبلغ حصة كل من هؤلاء على التوالي: 17,9% و 12,5% و 9,5%.

### 4.3.3 عمليات السحب حسب المستفيد



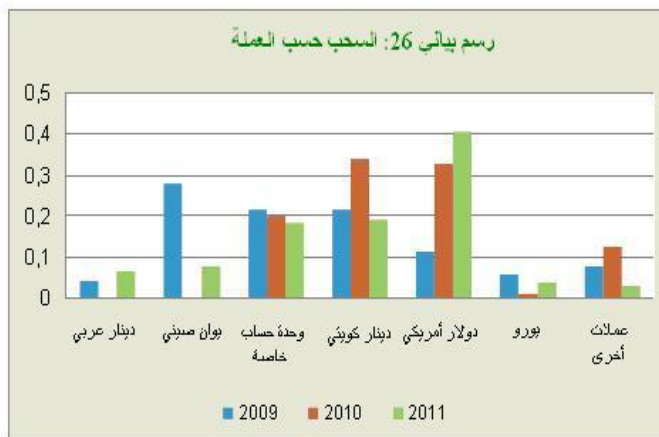
خلال عام 2011، تغيرت ملامح عمليات السحب بقوة لصالح شركة الصناعة والمناجم حيث انتقلت حصتها من المجموع من 26,2% عام 2010، إلى 40,3% عام 2011. بينما انتقلت حصص كل من الدولة والبنك المركزي من سنة لأخرى مابين 61,1% و 12,7% إلى 54,5% و 5,2%. وبذلك فإن الأموال التي عبأتها الدولة اقتصرت على 176 مليون دولار مقابل 220,6 مليون دولار في العام السابق أي بانخفاض 20,2%.

أما عمليات سحب البنك المركزي خلال العام فقد اقتصرت على 16,8 مليون دولار مقابل 45,7 مليون دولار عام 2010. وتعلق سحب البنك المركزي فقط بالقسط الذي تم سحبه في دجنمبر 2011 على أساس الجزء الثالث من التسهيل الموسعة للقرض المقدم عام 2009 من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الثلاثي مع موريتانيا.

ومن جانبها، بلغ إجمالي عمليات سحب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم 130,1 مليون دولار مقابل 94,8 مليون دولار عام 2010.

وتم السحب لدى كل من البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وهيئة KFW ودائنين آخرين وذلك في إطار الجزء الثاني من عمليات السحب على قروض الشركة لعام 2009 لتنفيذ برنامج تطوير وعصرنة أدائها.

### 4.3.4 السحب حسب العملة



يبرز توزيع عمليات السحب حسب العملة لعام 2011 شبه تساوي حصص حقوق السحب الخاصة والدينار الكويتي أي 37,6% من مجموع عمليات السحب مقابل 19,9% و 33,7% على التوالي عام 2010. ويعود تراجع حصة الدينار الكويتي إلى انخفاض عمليات السحب الموسومة بالدينار الكويتي والمتأتية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وبالمقابل، بلغت حصة عمليات السحب الموسومة بالدولار الأمريكي 40,7% عام 2011 مقابل 32,85 عام 2010، وذلك عائد إلى أهمية حجم السحب بالدولار الأمريكي عام 2011

من طرف شركة الصناعة والمناجم في إطار برنامج تطوير وعصرنة أدائها. أما عمليات السحب بالدينار العربي واليوان الصيني والتي لم تحصل على الإطلاق عام 2010، فإنها مثلت على التوالي 6,6% و 7,7% عام 2011.

#### 4.4 الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2011، بلغت قيمة اتفاقيات التمويل الجديدة التي أبرمها القطاع العمومي 338,2 مليون دولار منها 31,3% مع ممولين على المستوى الثنائي و 68,7% مع ممولين متعددي الأطراف.

ومن المقرر أن تخصص هذه التمويلات بحدود 51,2% للقطاع الصناعي وخاصة إنتاج وتوزيع الكهرباء في نواكشوط وبنسبة 28,2% للاستصلاح الترابي في إطار مشاريع إنتاج وتطوير شبكة توزيع الماء في مدينة نواكشوط وفي منطقة أفطوط الشرقي.

وعلى العموم، كانت شروط منح هذه الالتزامات جد ميسرة من حيث نسبة الفائدة ومدة السداد. وهكذا، فإن معدل الفائدة بلغ 2,1% وكان معدل فترة السداد 19 سنة منها 6 سنوات سماح.

#### ٧. المالية العمومية

تميز عام 2011 على صعيد المالية العمومية بتحسن ملحوظ في وضع الميزانية، من خلال تخفيض عجز الميزانية العامة.

ومن اللافت أن هذا الأداء حصل رغم زيادة كبيرة في نفقات الاستثمار والإنفاق الجاري وخصوصا دعم أسعار الوقود والإعانات في إطار برنامج التضامن لمساعدة السكان ذوي الأوضاع الهشة. وتم هذا التحسن بفضل القيام بجهود مطردة لحماية الموارد الضريبية وتحسين العائدات المنجمية. وقد تزامن تزايد موارد الميزانية مع تناقص الحاجة إلى التمويل باللجوء إلى السوق الداخلي، مما أدى إلى تخفيض الديون المترتبة على أدونات الخزينة.

وكان التوجه الذي طبع سياسة الميزانية بموجب قانون المالية الأصلي لعام 2011، يهدف إلى إصلاح المالية العمومية عبر التحكم في تكاليف التسيير وتحسين تعبئة الموارد. وكان يتوقع أن يسمح هذا التوجه بحشد المزيد من الموارد المالية لتمويل الاستثمار العمومي مع الإبقاء على عجز الميزانية بحدود نسبة 2% كما في عام 2010.

إن تعبئة موارد بحجم أكبر مما كان متوقعا وتطور الوضع الاقتصادي الذي تميز بعجز في تساقط الأمطار وبالارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية، كلها عوامل قادت إلى اعتماد قانون المالية المعدل لمراعاة هذه الوضعية. وقد سمح هذا الإجراء بدعم برنامج للتدخل أطلق عليه اسم "البرنامج الوطني للتضامن 2011" وهو يتمحور أساسا حول: (1) دعم المواد الأساسية لصالح من هم أكثر فقرا، (2) تطوير الزراعة والبنى الأساسية الريفية، (3) ترقية التشغيل والأنشطة المدرة للدخل.

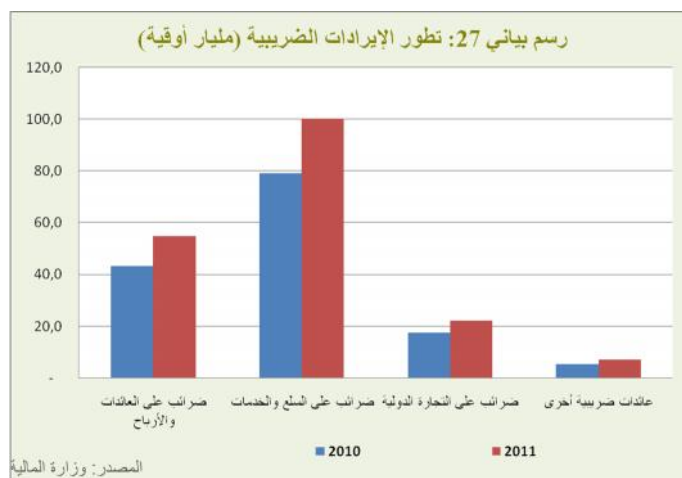
ولم يحل هذا الوضع دون المضي قدما في سياسة تصحيح المالية العامة والتحكم في عجز الميزانية الذي تقرر أن يتراجع إلى 1,6% بدل 2% في قانون المالية الأصلي.

ومع نهاية عام 2011، أدى تنفيذ الميزانية إلى عجز إجمالي بنسبة 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 1,9% عام 2010. ونتج هذا التحسن عن زيادة في موارد الميزانية بـ 23,2% وهي تفوق ارتفاع 20,8% الذي سجله الإنفاق الكلي.

## 5.1 إيرادات الميزانية

بلغت إيرادات الميزانية الكلية 324,8 مليار أوقية عام 2011 مسجلة زيادة 61,1 مليار أوقية أي 23,2% مقارنة مع العام السابق. وجاء هذا الأداء نتيجة ارتفاع كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي سجلت على التوالي زيادة بنسبة 26,9% و 31,8% وهو ما عوض بشكل واسع انخفاض الهبات بحوالي الثلث.

### 5.1.1 الإيرادات الضريبية



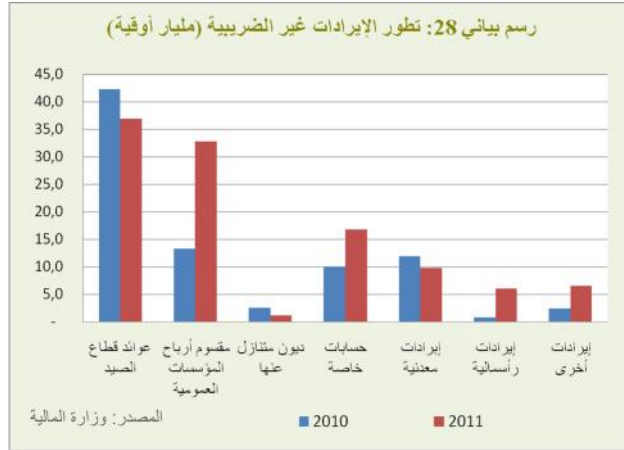
بلغت الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها عام 2011 حوالي 184,7 مليار أوقية أي بزيادة 39,1 مليار أوقية أو 26,9% نتيجة التحسن الذي سجلته جميع فئات الإيرادات الضريبية. وبلغت الرسوم على الدخل والأرباح التي تمثل 30% من الإيرادات الضريبية 54,8 مليار أوقية أي بزيادة 26,1% بفضل الجهود التي قيم بها في مجال التحصيل.

أما الرسوم على البضائع والخدمات فقد بلغت 100,4 مليار أوقية أي بزيادة 26,7% نتيجة تحسن المداخل المتأتية من ضريبة القيمة المضافة على الواردات التي ارتفعت بنسبة 28,4% لتصل 47 مليار أوقية إضافة إلى ضريبة رقم الأعمال والخدمات التي زادت بنسبة 37,8% لتبلغ 30 مليار أوقية. ومن جانبه، بلغ إجمالي رسوم التجارة الدولية 22,3 مليار أوقية أي بزيادة 26,9% وذلك بالارتباط مع ارتفاع الواردات. وبالنسبة لباقي الإيرادات الضريبية ومنها حقوق التسجيل فقد ارتفعت بـ 1,9 مليار أوقية لتستقر عند 7,2 مليار أوقية.

كما أن التحسن الذي سجلته الإيرادات الضريبية قد رفع حصتها في مجموع إيرادات الميزانية من 55,2% عام 2010 إلى 56,9% عام 2011. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انتقلت من 14,3% إلى 15,6% في نفس الفترة.



### 5.1.2 الإيرادات غير الضريبية



يعزى التحسن الذي لوحظ عام 2011 في الإيرادات العامة للزيادة في الإيرادات غير الضريبية خارج النفط والهبات والتي بلغت 109,5 مليار أوقية أي بزيادة 26,4 مليار أوقية وهو ما يعادل 31,8%. ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى قيام شركة الصناعة والمناجم بتوزيع الأرباح لعام 2010 والبالغة 28,8 مليار أوقية وبزيادة 23,1 مليار أوقية مقارنة بالعام السابق.

أما إيرادات الصيد فقد تراجعت بـ 5,3 مليار أوقية مقارنة بعام 2010 حيث بلغت 36,9 مليار بسبب الانخفاض التدريجي لإتاوات الصيد التي يدفعها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد. وبخصوص الإيرادات الرأسمالية فإنها زادت بمبلغ 3,5 مليار لتستقر عند 6 مليار أوقية بفضل المبالغ الإضافية التي نتجت عن بيع القطع الأرضية.

وفيما يتعلق بالإيرادات النفطية، فإنها سجلت زيادة حيث انتقلت من 13,5 مليار عام 2010 إلى 22,9 مليار عام 2011 بفضل تحسن المداخيل على أساس المكافأة التشجيعية.

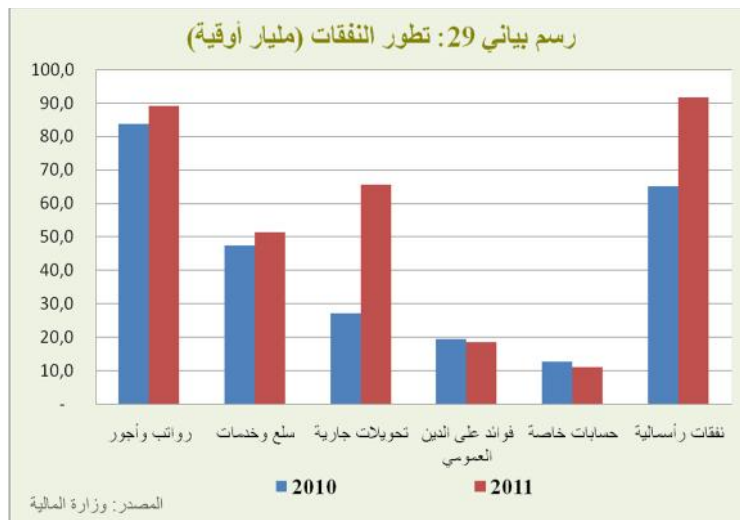
### 5.1.3 الهبات

بلغت الهبات 7,7 مليار أوقية عام 2011 حيث تراجعت بما يعادل 3,8 مليار بسبب انخفاض دعم الميزانية الذي لم يتجاوز مليارات واحد مقابل 9,3 مليار عام 2010.

### 5.2 نفقات الميزانية

بلغت نفقات الدولة لعام 2011 ما يعادل 341,7 مليار أوقية، أي بزيادة 20,8% وهي عبارة عن زيادة ملموسة في النفقات الجارية ونفقات الاستثمار أيضاً.

#### 5.2.1 النفقات الجارية



تقدر النفقات الجارية بـ 247,8 مليار أوقية وقد زادت بنحو 43,3 مليار أي 21,2% بسبب زيادة الإعانات والتحويلات التي بلغت 65,4 مليار عام 2011 مقابل 27 مليار عام 2010 أي بزيادة 38,4 مليار وهي عبارة عن النفقات الملتزم بها في إطار البرنامج الوطني للتضامن الذي أقرته الحكومة لتوفير المواد الغذائية

بأسعار مخفضة للسكان وعن التعويضات المدفوعة لموزعي منتجات النفط للحد من ارتفاع أسعارها. وبالنسبة لتكاليف الرواتب ونفقات السلع والخدمات، فقد كانت على التوالي 89,1 مليار أوقية و51,3 مليار أوقية بزيادة طفيفة بلغت 5,5 مليار و4,1 مليار تبرز سياسة ترشيد الإنفاق في التسيير المطبقة منذ عام 2009. ومن جانبه، سجل دفع فوائد الدين العمومي انخفاضا بمبلغ مليار أوقية حيث أن الارتفاع في تكاليف الفوائد على الدين الخارجي عوضه انخفاض نسب الفائدة على الدين الداخلي، نتيجة تراجع مبلغ الدين ومتوسط نسبة الفائدة على أدونات الخزينة. وشهدت نفقات الحسابات الخاصة للخزينة ترجعا خفيفا من 12,6 مليار أوقية عام 2010 إلى 11 مليار عام 2011.

## 5.2.2 النفقات الرأسمالية

بلغ حجم النفقات الرأسمالية 91,7 مليار أوقية أي بزيادة 40,8% بعد ارتفاع نفقات الاستثمار الممولة بموارد خارجية. وقد بلغت هذه الأخيرة 37,1 مليار أوقية في نهاية 2011 بزيادة 23,4 مليار كتعبير عن الزيادة في تعبئة الموارد الخارجية لصالح تمويل برنامج الاستثمارات العمومية بعد الطاولو المستديرة التي نظمها الممولون في يونيو 2010 في بروكسل. ومن جانبها، فإن النفقات الاستثمارية لموارد الدولة والتي بلغت 54,6 مليار أوقية عام 2011 قد زادت بنسبة 6,2% بعد الارتفاع البالغ 39,4% الذي سجل عام 2010.

أما نفقات إعادة الهيكلة والقروض الصافية فقد كان انخفاضها قويا حيث بلغت 2,2 مليار أوقية مقابل 13,4 مليار عام 2010 حيث تم دفع 10 مليار أوقية لشركة الكهرباء (صوملك) في إطار برنامج إعادة هيكلتها. وبالمقابل، بقيت النفقات المقام بها على الاحتياطي المشترك على حالها أي عند 13 مليار أوقية تقريبا.

وفي عام 2011، أبرز تطور النفقات ارتفاعا في حصة النفقات الرأسمالية مقارنة بالمجموع حيث انتقلت من 23% عام 2010 إلى 26,8% عام 2011. بينما بقيت النفقات الجارية مستقرة عند 72% وانتقلت نفقات القروض الصافية والاحتياطي المشترك من 9,4% إلى 4,3%.

## 5.3 رصيد الميزانية وتمويله

خلاصة، كانت نتيجة تنفيذ الميزانية لعام 2011 عبارة عن عجز بلغ 16,9 مليار أوقية أي 1,4 من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز 19,2 مليار أوقية أو 1,9% من نفس الناتج عام 2010.

وتتميز تطور تمويل عجز الميزانية في عام 2011 بتراجع استدانة الخزينة لدى البنوك وبزيادة الموارد المعبأة بقروض خارجية. واختتم التمويل الداخلي للخزينة عام 2010 بتدفق صاف وسالب بلغ 0,6 مليار أوقية معبرا عن تراجع الاستدانة الداخلية للخزينة العامة لدى البنوك بشكل خاص. وعلى هذا الأساس، بلغت أدونات الخزينة مستحقة الوفاء لدى البنوك مع نهاية 2011، ما يناهز 50 مليار أوقية أي بانخفاض 20 مليار أوقية مقارنة مع مستوى المستحقات في دجنبر 2010 نتيجة تحسن سيولة الدولة.

وقد تم تعويض هذا الانخفاض بزيادة ديون البنك المركزي على الخزينة بمبلغ 8,5 مليار أوقية وبزيادة مستحقات أدونات الخزينة غير المصرفية بمبلغ 9,8 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، بلغت قيمة الموارد المالية المتأتية من القروض الخارجية 42,6 مليار أي بزيادة 26,6 مليار أوقية. ونظرا لسداد الدين فإن تدفق رأس المال الأجنبي كان برصيد موجب بلغ 29,7 مليار أوقية بدل 3,2 مليار عام 2010. أما التمويل الاستثماري الذي هو عبارة عن جدولة الدين، فقد بلغ 4,1 مليار أوقية بانخفاض 1,6 مليار نتيجة حلول أجل القروض الخاضعة للجدولة.

ومن جانبه، تلقى الصندوق الوطني للعائدات النفطية 22,9 مليار أوقية من إيرادات النفط لعام 2011 مقابل إنفاق 9,6 مليار لتمويل عجز الميزانية وهو ما يشير إلى تحسن في رصيده البالغ 13,3 مليار أوقية عام 2011.

## VI. النقود

### 6.1 السياسة النقدية

بالرغم من محيط دولي يطبعه ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة إضافة إلى وضع يتميز بزيادة السيولة في النظام المصرفي المحلي، فقد ساهمت السياسة النقدية التي نهجها البنك المركزي عام 2011 في السيطرة على التضخم. وكان متوقعا أن تكون نسبة التضخم بحدود 7% لكن تم التحكم فيها عند 6% خلال السنة واستقر عند معدل سنوي قدره 5,7%. وجاءت هذه النسبة ثمرة لسياسات نقدية وصرفية مناسبة اتبعتها السلطات النقدية من جهة، وللإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية للتحكم في ارتفاع أسعار المواد الأساسية من جهة أخرى.

وقد بنيت الإسقاطات الأصلية على توقع نمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 15% وبزيادة في الكتلة النقدية بـ 13,3% ومن شأن إنجاز هذا الهدف أن يؤدي في آن واحد إلى زيادة الإقراض للقطاع الخاص وفقا لاحتياجات الاقتصاد والتقليل من اللجوء إلى الخزينة العامة لتمويل البنوك مع تحسن في الحساب الخارجي.

وأدى ظهور الظرفية المتميزة بنقص تساقطات المطر وتأثيرها على القطاع الزراعي والرعي وتباطؤ إنتاج القطاع المنجمي إلى مراجعة نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الانخفاض ليكون بحدود 4% عام 2011. غير أن زيادة الكتلة النقدية كانت أهم مما هو متوقع نظرا إلى تعزيز مستوى العائدات الخارجية الصافية بالارتباط مع التحسن الملحوظ في إيرادات التصدير.

وفي نهاية عام 2011، بلغت الزيادة في الكتلة النقدية 21,7% كوتيرة سنوية مقابل 11% عام 2010. وكانت هذه الزيادة التي فاقت الهدف المرسوم نتيجة توسع كبير في العائدات الخارجية الصافية بالتزامن مع زيادة القروض الداخلية. وفي غياب ضغوط تضخمية، فإن السلطات النقدية أبقت على نسبة الفائدة المركزية دون تغيير أي عند 9%.



## 6.2 المجاميع النقدية

في عام 2011، تسارع نمو الكتلة النقدية بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 21,7% مقابل 11% عام 2010 و 15,1% عام 2009. ونتج خلق النقود هذا عن زيادة ملحوظة في العائدات الخارجية الصافية بالإضافة إلى زيادة معتدلة في الإقراض الداخلي.

### 6.2.1 الكتلة النقدية M2

استقرت الكتلة النقدية في نهاية دجنبر 2011 عند مبلغ 374,2 مليار مسجلة زيادة سنوية بنسبة 21,7% مقابل 11% عام 2010. وأثر هذا التطور على مكونات الكتلة النقدية عبر توسع قوي في النقود بشكلها الورقي والمعدني وعلى الودائع تحت الطلب في حين أن الودائع لأجل لم تسجل إلا زيادة معتدلة.

إن حركة النقود بشكلها والبالغة 100,9 مليار في نهاية دجنبر 2011 زادت بـ 16,4% مقابل 5,4% في العام السابق. وقد واصل الطلب على الأوراق والقطع المعدنية اتجاها تصاعديا خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، وبلغ أعلى مستوى له في شهر أغسطس نتيجة النفقات المترتبة على شهر رمضان وعيد الفطر. وفي نهاية شهر سبتمبر تراجعت حركة النقود قبل أن تعود إلى الانتعاش في نوفمبر وتهبط في شهر دجنبر.

ومن جانبها، سجلت الودائع لأجل تغيرا خفيفا خلال الربع الأول من العام قبل أن تزيد بشكل غير منقطع ما بين إبريل وأكتوبر بعد زيادة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك. وفي نهاية دجنبر 2011 بلغت الودائع تحت الطلب 222,9 مليار مسجلة زيادة بنسبة 29,6% مقابل 15,5% عام 2010.

وفيما يتعلق بالودائع لأجل، فقد بلغت في نهاية شهر دجنبر 2011 ما مجموعه 50,3 مليار أي بزيادة 3,1% مقابل 6,3% في العام السابق. وهكذا، فإن حصتها من الكتلة النقدية تراجعت إلى 13% مقابل 15,9% في عام 2010. أما حصة حركة النقود بشكلها والودائع تحت الطلب فقد انتقلت على التوالي إلى 27% و 59,6% مقابل 28,2% و 55,9% عام 2010.

الجدول 14: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
التغير (11/10)	2011	التغير (10/09)	2010	2009	
25,2%	323,8	11,9%	258,7	231,2	النقدية (M1)
16,4%	100,9	5,4%	86,7	82,2	الورقية نية
29,6%	222,9	15,5%	172,0	149,0	
3,1%	50,3	6,3%	48,8	45,9	
21,7%	374,2	11,0%	307,5	277,1	النقدية (M2)

/ :

### 6.2.2 مقابلات الكتلة النقدية

يعود سبب الزيادة في الكتلة النقدية عام 2011 إلى الارتفاع الكبير في العائدات الخارجية الصافية وبدرجة أقل إلى زيادة القروض إلى القطاع الخاص والديون الصافية على الدولة.

جدول 15: مقابلات الكتلة النقدية (مليار أوقية)					
2009	2010	تغير (10/09)	2011	تغير (11/10)	
-3,5	9,4	12,9	70,8	61,4	الخارجية الصافية
420	465,9	45,9	502,7	36,8	قروض داخلية صافية
172,9	182	9,1	187,2	5,2	ديون صافية
247,1	283,8	36,7	315,5	31,7	
-139,4	-167,7	-28,3	-199,3	-31,6	بنود أخرى صافية

/ :

وبالعكس، شهدت البنود الأخرى انخفاضا يكاد يكون مشابها لما حدث عام 2010. وفيما يتعلق بالبنود الصافية الأخرى، التي تمثل نسبة الفائض في الموارد غير النقدية إلى الاستخدامات غير النقدية للنظام المصرفي، فقد بلغت 199,3 مليار عام 2011 مسجلة زيادة سنوية قدرها 18,8% تعود أساسا إلى زيادة الأموال الخاصة للبنوك.

### 6.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية

شهدت العائدات الخارجية الصافية ارتفاعا بلغ 61,4 مليار أوقية عام 2011 لتستقر في نهاية السنة عند 70,8 مليار مقابل 9,4 مليار فقط في نهاية 2010. ويعود هذا الأداء إلى تزايد العائدات الخارجية الصافية في البنك المركزي بمبلغ 53,9 مليار أوقية، أما عائدات البنوك التجارية فاقترنت زيادتها على 7,6 مليار أوقية عام 2011.

جدول 16: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
2009	2010	تغير (10/09)	2011	تغير (11/10)	
1,5	13,3	11,8	67,1	53,8	عائدات خارجية صافية البنك المركزي الموريتاني
62,3	81,2	18,9	144,7	63,5	عائدات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-60,8	-67,9	-7,1	-77,5	-9,6	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-4,9	-3,9	1,0	3,7	7,6	عائدات خارجية صافية البنوك
33,3	30,9	-2,4	38,6	7,7	عائدات خارجية البنوك
-38,2	-34,9	3,3	-34,9	-	التزامات خارجية البنوك
-3,4	9,4	12,8	70,8	61,4	

/ :

### 6.2.2.2 القروض الداخلية

سجلت القروض الداخلية الصافية زيادة سنوية بنسبة 7,8% لتستقر عند 502,3 مليار أوقية في نهاية 2011 وذلك بعد ارتفاع المستحقات الصافية على الدولة وخاصة القروض إلى الاقتصاد.

جدول 17: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)					
2009	2010	تغير % (10/09)	2011	تغير % (11/10)	
420,0	465,9	10,9%	502,3	7,81%	قروض داخلية
172,9	182,0	5,3%	187,2	2,88%	ديون صافية على الدولة
124,5	122,3	-1,7%	145,5	18,93%	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
48,5	59,7	23,2%	41,8	-30,01%	ديون صافية للبنوك
247,1	283,8	14,9%	315,6	11,19%	

/ :

### 6.2.2.3 المستحقات الصافية على الدولة

بلغت المستحقات الصافية على الدولة 187,2 مليار أوقية عام 2011 مسجلة زيادة سنوية قدرها 5,2 مليار أوقية أي 2,9%. ويشمل هذا التطور زيادة المستحقات الصافية للبنك المركزي على الدولة وانخفاضا لمستحقات البنوك. وهكذا فقد زادت الأولى بمبلغ 23,2 مليار لتستقر في نهاية دجنمبر عند 145,5 مليار أوقية بسبب انخفاض ودائع الدولة لدى هيئة الإصدار بـ 16,5 مليار أوقية فضلا عن زيادة 6,1 مليار في المستحقات الإجمالية على الدولة. وبشكل مواز، فإن مستحقات أدونات الخزينة التي بحوزة البنوك قد تقلصت بـ 14,5 مليار أوقية عام 2011. نتيجة تناقص لجوء الخزينة العامة إلى التمويلات المصرفية وهو ما يعزى إلى حسن الأداء في مجال تعبئة الإيرادات وخاصة الضرائب.

### 6.2.2.4 دعم الاقتصاد

ارتفع دعم الاقتصاد إلى 315,6 مليار أوقية أي بزيادة 11,2% مقابل 14,9% عام 2010. ويعود السبب في تدني وتيرة زيادة القروض إلى الاقتصاد إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي الملاحظ في 2011.

وقد بلغت القروض قصيرة الأجل التي تمثل أساس الدعم الممنوح من البنوك إلى الاقتصاد، 246,5 مليار أي بزيادة 9,5% مقارنة مع 2010. وكانت حصة هذه القروض من مجموع الدعم إلى الاقتصاد مع نهاية 2011 تعادل 82,7% مقابل 83,6% عام 2010.

أما القروض المصرفية على المدى المتوسط والطويل فقد بلغت 37,2 مليار عام 2011 مسجلة زيادة سنوية قدرها 5,6 مليار أوقية أو 17,6%. وقد تحسنت حصتها قليلا من مجموع القروض حيث انتقلت من 11,8% عام 2010 إلى 12,5% عام 2011.

وفيما يتعلق بتوزيع القروض حسب القطاع، فقد تميز بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع 80% من المجموع في نهاية 2011، أما الدعم لصالح القطاعين الأول 6,7% 12,1%.

### 6.3 تطور السيولة المصرفية



تميزت السيولة المصرفية عام 2011 بتوسع قدره 36,8 مليار أوقية بعد انخفاض بلغ 4,2 مليار في نهاية العام السابق. وقد كان للعوامل المستقلة للسيولة تأثير توسعي بلغ 70,7 مليار أوقية يعزى أساسا إلى زيادة العائدات الخارجية الصافية (+102,8 مليار) وهو ما عوض الآثار المقيدة لحركة النقود (-4,2 مليار) والعوامل الأخرى

(-26 مليار)، علما أن عمليات الخزينة العامة توجت بتأثير توسعي صاف (+8,1 مليار).

وتعلق التأثير المقيد الشامل بالسيولة المصرفية والذي يعود إلى عمليات السياسة النقدية وسياسة الصرف، بمبلغ 36,9 مليار وهو أقل شأنا من التأثير التوسعي الذي سببته العوامل المستقلة.

## VII. سوق رؤوس الأموال

في عام 2011، شهد نشاط السوق النقدي زيادة مطردة تميزت بارتفاع كبير في حجم العمليات التي عولجت ومستوى مشاركة الفاعلين. وكان الحدث الأبرز في هذه الفترة هو الانخفاض القوي للمعدل الترجيحي لأذونات الخزينة اعتبارا من النصف الثاني من عام 2011. وقد انتقلت هذه النسبة مهما كانت آجال السداد من 8,6% إلى 2,7%. وتؤكد هذا الاتجاه التنازلي أيضا على مستوى معدلات نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني وإن بدرجة أقل حيث هبطت النسبة من 8,18% إلى 5,25%.

وكان المستوى الذي وصلت إليه هذه النسب هو ما جعل سوق أذونات الخزينة أقل جذبا اعتبارا من النصف الثاني من السنة مما أدى إلى زيادة قوية في الاحتياطي الحر للبنوك. كما أن تحسن المركز الصافي للحكومة أدى إلى انخفاض طلبات التمويل في سوق أذونات الخزينة.

وكما هو الحال في الماضي، بقيت بنية السوق دون تغيير. ويسيطر عليها دائما سوق أذونات الخزينة قصيرة المدى.

وتتمثل الأدوات المستخدمة في إطار هذا السوق في: أذونات الخزينة وعمليات السوق المصرفي البيني وإعادة التمويل الذي يقوم به البنك المركزي عبر مبادلة أذونات الخزينة بالسندات. ولا تزال السوق الثانوية وسوق السندات الأخرى القابلة للتفاوض كإفادات الودائع وأوراق الخزينة وأذونات البنك المركزي غير عاملة لحد الآن.

### 7.1 سوق أذونات الخزينة

تتم الإصدارات على شكل عروض وهي مفتوحة أمام البنوك والشركات العمومية والخصوصية والأفراد. وتجري عمليات البيع مرة واحدة في الأسبوع وتتمثل السندات الصادرة في أذونات الخزينة وهي بآجال 4 أسابيع و13 أسبوعا و26 أسبوعا و50 أسبوعا و90 أسبوعا و100 أسبوع. ولا توزع الإعلانات المعلن عنها في كل دورة.

وتميزت السنة المالية 2011 باهتمام حقيقي بإصدارات السندات العمومية وخاصة في النصف الأول من العام. وبلغ حجم القروض المتراكمة ما مجموعه 730,8 مليار مقابل 486 مليار عام 2010 أي بزيادة 50,1%. ووجهت الإصدارات أساسا نحو العمليات قصيرة الأجل أي 4 و 13 أسبوع. ولا يزال المتدخلون مترددين بشأن الآجال الطويلة نظرا لبنية الودائع التي تتوفر عليها البنوك (تتألف من ودائع قصيرة الأجل). ورغم ارتفاع العروض فإن المبالغ المقررة لم تشهد تغيرات كبيرة. وبلغ متراكم الأموال التي عبأتها الخزينة هذا العام 493 مليار أوقية مقابل 486,7 مليار عام 2010. ويبين الجدول التالي الحالة الشهرية للكتابات في أذونات الخزينة في عام 2011.

جدول 18: الأذونات المعروضة (مليون أوقية)													
بنود	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
أذونات 4 أسابيع	مبالغ مطروحة	25 500	22 200	27 500	24 400	32 600	30 725	20 674	15 918	36 500	25 500	30 400	28 517
فوائد محتسبة	169	146	183	163	220	204	114	55	101	55	70	60	1 539
أذونات 13 أسبوعا	مبالغ مطروحة	10 150	6 982	17 200	13 000	17 800	9 275	7 100	10 682	16 500	5 800	18 000	15 683
فوائد محتسبة	212	150	360	275	379	199	123	111	167	40	117	106	2 240
أذونات 26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	2 100	800	3 100	700	2 531	3 200	1 000	400	300	200	0	14 331
فوائد محتسبة	88	35	133	29	103	136	39	11	5	3	0	0	583
أذونات 50 أسبوعا	مبالغ مطروحة	1 000	100	0	480	1 650	3 301	0	0	0	0	0	6 531
فوائد محتسبة	79	8	0	37	123	263	0	0	0	0	0	0	510
أذونات 76 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0	0	0	0	1 315	0	0	0	0	0	0	1 315
فوائد محتسبة	0	0	0	0	156	0	0	0	0	0	0	0	156
أذونات 90 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0	0	0	0	0	0	1 026	0	0	0	400	1 426
فوائد محتسبة	0	0	0	0	0	0	147	0	0	0	35	0	181
أذونات 100 أسبوع	مبالغ مطروحة	0	0	0	0	1 315	0	0	0	0	0	0	1 315
فوائد محتسبة	0	0	0	0	205	0	0	0	0	0	0	0	205
		38 750	30 082	47 800	38 580	57 211	46 501	29 800	27 000	53 300	31 500	48 800	44 200
													493 524

لأسواق وتسيير السيولة / :

وقد ساهم وكلاء القطاع غير المصرفي في حدود 19,5% من السندات العمومية الصادرة عام 2011، بينما كان مستوى مشاركتهم عام 2010 يمثل 22,4%. وكان أعلى مستوى من الإصدار قد تحقق في شهر مايو وهو بمبلغ 57,2 مليار أوقية بينما كان شهر أغسطس هو الذي شهد أدنى مستوى من السندات المعروضة أي 27 مليار أوقية. واستقر المعدل الشهري عند 41,1 مليار.

ومثلت الأذونات التي يفوق أجلها 13 أسبوعا حوالي 5,1% من المبلغ الإجمالي للمبيعات مما يشير على تفضيل المشاركين للأجل القصيرة. وفي عام 2010 كانت حصة الأذونات التي تزيد على 13 أسبوعا بحدود 7,7%.

وعرف غلاف أذونات الخزينة زيادة مطردة منذ انطلاق السوق عام 2006. فمن 40 مليار أوقية عام 2006 زاد مبلغ المستحقات ليصل 79,5 مليار عام 2011. وإذا قسنا ذلك بالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا السوق يمثل 6,7%.

وقد تراجع مقارنة مع مستواه عام 2010 الذي كان عند 8,9%. وشهدت هذه المستحقات تطورا متباينا عام 2011. ففي النصف الثاني زاد مستوى المستحقات من أدونات الخزينة ليصل 94,7 مليار أوقية. ويعزى هذا الوضع إلى الحاجة في تمويل الخزينة العمومية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الفائدة.

وانقلب هذا الاتجاه في النصف الثاني حيث شوهد مدى توفر السيولة لدى الدولة وذلك بالارتباط مع استلام إتاوات الصيد وغيرها من الإيرادات غير الضريبية مما أدى إلى تخفيض المستحقات والأدونات والتراجع الحاد لنسب الفائدة.

ويبرز تركيب المحفظة أن القطاع المصرفي يتوفر على غالبية سندات الدولة. ولوحظ في عام 2011 أن محفظة القطاع المصرفي شهدت انخفاضا بالمقارنة مع مستواها عام 2010 القطاع غير المصرفي الذي تسيطر عليه شركة الصناعة والمناجم. ويستحوذ القطاع غير المصرفي على 37,1% من إجمالي المستحقات (29,5 مليار أوقية)

جدول 19: تطور مخزون أدونات الخزينة (مليون أوقية)						
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
49.971	69.950	54.125	52.840	41.360	34.650	
29.516	19.752	22.117	28.015	13.250	5.360	غير مصرفي
<b>79.487</b>	<b>89.702</b>	<b>76.242</b>	<b>80.855</b>	<b>54.610</b>	<b>40.010</b>	

للأسواق وتسيير السيولة / :

## 7.2 السوق المصرفي البنيني

لا يزال حجم التعاملات المصرفية البنينية ضعيفا بسبب توفر السيولة لدى البنوك إضافة إلى المشاكل البنوية ذات العلاقة بهذا النوع من الأسواق (قلة عدد المتدخلين، غياب تقاليد في مجال التعاملات المصرفية البنينية وغيرها...). وقد انخفضت نسبة الفائدة المعمول بها في هذا السوق خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام. وانتقل معدل الفائدة الترجيحي من 8,3% في شهر يناير إلى 5,3% في دجنبر وكان أدنى مستوى قد سجل في شهر نوفمبر وهو 5,2%.

وهكذا، فإن مجموع التعاملات المتعلقة بالسيولة ما بين البنوك التجارية خلال عام 2011 قد بلغ 168,7 مليار. وفي عام 2010 كان حجم التبادلات النقدية بين البنوك 148,6 مليار أوقية. وفيما يتعلق بالعمليات مع البنك المركزي تمت إعادة تمويل 5 بنوك من خلال اللجوء إلى مبادلة السيولة بالسندات لفترة تراوحت بين يوم واحد و 4 أيام. وكان إجمالي مبلغ إعادة التمويل يعادل 36 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 112% مقارنة مع 2010.



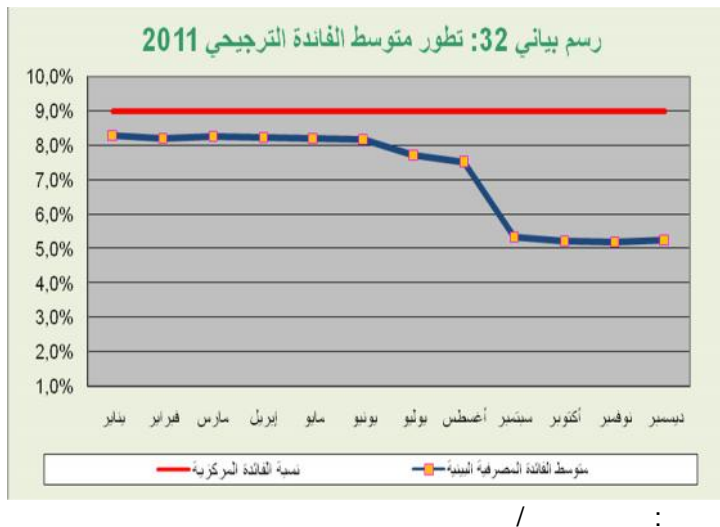
### 7.3 نسب الفائدة على أدونات الخزينة



واصلت الدولة خلال النصف الثاني من السنة سياسة تخفيض ديونها الداخلية وخاصة اللجوء إلى التمويل عبر بيع أدونات الخزينة وذلك نتيجة تحسن إيراداتها. ولغاية 2011/12/31 قلصت الدولة مستحققاتها من أدونات الخزينة بـ 9,8 مليار مقارنة مع مركزها في 2010/12/31 مما نتج عنه اتجاه نسب الفائدة نحو الهبوط اعتباراً من يونيو 2011.

وأدى هذا الانخفاض في نسب الفائدة في النصف الثاني من 2011 إلى تراجع ملموس في معدل نسبة الفائدة الشهري الترجيحي الذي استقر في نهاية دجنبر 2011 عند 2,7% ومن ثم إلى ارتفاع الاحتياطي الحر للبنوك.

### 7.4 نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني



تتم عمليات الإقراض والتسليف بين البنوك لقرارات تتراوح بين 1 و 5 أيام في العادة. كما أن نسب الفائدة تراوحت بين 5,2% و 8,3%. وبلغت نسبة الفائدة الترجيحية حوالي 7,2%. وبالنسبة للعمليات المبرمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية فقد كانت النسبة المطبقة هي نسبة الفائدة المركزية أي 9%.

### 7.5 عمليات غرفة المقاصة

خلال عام 2011، بلغ عدد المعاملات على مستوى غرفة المقاصة 100.681 عملية. ومثلت الشيكات معظم العمليات التي عولجت (83%).

وفيما يتعلق بحجم العمليات، فإن عددها زاد في عام 2011 بنسبة 18,8% مقارنة مع عام 2010. وبلغت قيمة العمليات 532,9 مليار أوقية أي بزيادة 30,9% مقارنة مع عام 2010. ويعزى هذا الوضع أساساً إلى انضمام مصرفين جديدين هما QNB و BIM إلى الشبكة.

جدول 20: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة				
	كمبيالات	شيكات		
2011	16.268	83.707	706	100.681
2010	14.177	69.939	651	84.767

/ :

## 7.6 عمليات التتقيد الالكتروني

خلال عام 2011، تميزت الأنشطة التي قامت بها منظومة جيمتيل بانطلاق مركز جديد لشخصنة البطاقات المصرفية قادر على إنتاج 120 بطاقة كل ساعة ووبربط بنك جديد (التجاري بنك) وتركيب تجهيزات للاتصال تعمل بنظام VSAT وسيتمكن ذلك من ربط جيمتيل بشبكة الدفع الدولية "فيزا" وبالتالي تشجيع عرض أجود لخدمات أجود في مجال الدفع.

كما أن الخدمات المصرفية القائمة تعززت بفضل منح بنك التجارة والصناعة BCI إفادة كمعتمد بموجب نظام فيزا الدولي، واعتماد البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI كبنك إصدار للبطاقات المصرفية الدولية.



: جيمتيل

كما أن شبكة جيمتيل قامت بتوفير حواسيب متنقلة للدفع تعمل بنظام GPRS وذلك لتحسين جودة الدفع الالكتروني والحركية وتوفير الخدمات.

وفيما يتعلق بإصدار البطاقات المصرفية، فإن إنتاج المركز قد حقق زيادات ملحوظة حيث انتقل من 9731 بطاقة عام 2010 إلى 16411 بطاقة عام 2011 أي بزيادة 68,6%.

وبالنسبة لعمليات السحب بواسطة البطاقات فإن عام 2011 شهد زيادة بحدود 12%. ويجسد هذا التطور المتصاعد اهتمام الزبناء بالخدمات التي يوفرها مركز جيمتيل. ومن حيث حجم العمليات، فقد تم سحب أكثر من 1,5 مليار أوقية. ولا تأخذ هذه العمليات في الحسبان عمليات السحب المحلية التي يقوم بها الزبناء على مستوى جهاز التوزيع الأوتوماتيكي في بنوكهم الأصلية.





: جيمتل

وسجلت عمليات الدفع بواسطة حواسيب الدفع الإلكتروني في العام 2011 مبلغا قدره 337,5 مليون أوقية هي عبارة عن 1937 عملية.



: جيمتل

## VIII. الإشراف المصرفي

تواصلت الجهود الرامية إلى عصرنه وتقوية استقرار القطاع المالي عام 2011. وفي هذا الإطار، جاء الأمر الصادر عن المحافظ حول إجراءات الإدارة المؤقتة وتصفية مؤسسات القرض التي صودق عليها عام 2011 ليكمل المنظومة القانونية المعمول بها منذ عام 2010.

ويجري وضع اللمسات الأخيرة على نصوص محسنة تتعلق بما يلي:

- إجراءات الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض؛
- شروط التدقيق الخارجي؛
- علاقات مؤسسات القرض مع الأقارب؛
- معامل اقتسام المخاطر؛
- الحد الأدنى لرأس المال وقواعد حساب الأموال الخاصة الصافية؛
- التوازن بين الأموال الخاصة الصافية والأصول الثابتة.

وتدخل جهود العصرنة هذه في إطار المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وبالتشاور مع مؤسسات القرض وشركائنا في التنمية.

### 8.1 مكونات القطاع المالي

يتكون النظام المالي الموريتاني من 12 بنك تجاري ومن مؤسستين ماليتين و8 شركات تأمين و 97 هيئة تمويل خفيف (منها 51 صندوقا للادخار والقرض (كابيك) و20 صندوقا للادخار والقرض المتخصص في تنمية المواشي) إضافة إلى المصالح المالية للبريد وهيئتين للضمان الاجتماعي. ويغطي النظام المصرفي بشكل واسع على القطاع المالي. وفي عام 2011، أنشئ بنك إسلامي تمتلك رأسماله الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهو عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ويتركز نشاطه حول العمليات المصرفية الإسلامية.

#### 8.1.1 البنوك

يتألف النظام المصرفي الموريتاني من 12 بنك تجاري منها 5 يملك أجنب غالبة رأسمالها. وارتفع عدد وكالات هذه الشبكة المصرفية من 79 إلى 83 وكالة لغاية 31 دجنبر 2011 وتتواجد في جميع العواصم الجهوية للبلاد. ويوجد 45% من هذه الوكالات في أكبر مدينتين هما نواكشوط ونواذيبو، كما لا تزال نسبة الصيرفة ضعيفة إلى حد ما.

#### 8.1.2 المؤسسات المالية الأخرى

هناك مؤسستان ماليتان غير مصرفيتين، ويتعلق الأمر بمؤسسة الإيجار المالي والمؤسسة المالية للاستشارة والاستثمارات (FCI).

وقد بلغت القروض الصافية الموزعة من طرف شركة الإيجار المالي 6,9 مليار أوقية في نهاية 2011، غير أن هذه القروض لم تعرف تغيرا يذكر مقارنة بعام 2010.

أما مؤسسة FCI فإن حجم قروضها لغاية دجنمبر 2011 بلغ 162 مليون أوقية أي بانخفاض 38% مقارنة مع العام السابق.

وتقيدت المؤسسات بجميع نسب الحيلة في مجال التسيير لغاية 2011/12/31 وذلك باستثناء نسبة السيولة على مستوى الموريتانية للإيجار المالي.

### 8.1.3 نشاط الرقابة والإشراف

يحرص البنك المركزي على استقرار النظام المالي عبر ممارسة الرقابة اللازمة على البنوك والمؤسسات المالية. وتتم هذه الرقابة عبر فحص الوثائق والتفتيش الميداني. وفي هذا الإطار، تم القيام بالأنشطة التالية عام 2011:

- التفتيش العام لجميع البنوك للسنة المالية 2010؛
- عمليات تفتيش مختلفة تتعلق بمواضيع محددة؛
- الرقابة الدائمة لوثائق البنوك وهيئات التمويل الصغرى.

### 8.1.4 معاملات الحيلة

#### 8.1.4.1 السيولة

بشكل عام تقيدت المصارف بالحد الأدنى لمعامل السيولة والبالغ 20% على الأقل. وبلغت هذه النسبة على العموم 56,7% في دجنمبر 2011 مقابل 59,3% في نهاية 2010.

21: نسبة السيولة			
11	10	09	(ألف أوقية)
157 527 244	129 143 302	131 402 299	1. أصول نقدية
276 405 631	217 906 657	191 984 381	2. مستحقات قصيرة الأجل
%56,99	%59,27	%68,44	20%
			(1/2)

/ :

#### 8.1.4.2 الأموال الخاصة الصافية

سجلت الأموال الخاصة الصافية للبنوك ما بين 2010-2011 زيادة بحدود 2 مليار أوقية. ويدخل هذا التطور في إطار الزيادة المتدرجة لرأسمال كل بنك وذلك لبلوغ الحد الأدنى من الأموال الخاصة المطلوبة وهي 6 مليارات في نهاية 2012. ويشكل دعم المركز المالي للبنوك هدفا أساسيا للسلطات النقدية كما يوصي بذلك الأمر رقم 07/محافظ/2009.

22: قاعدة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية (ألف أوقية)			
2011	2010	2009	
79 320 865	77 323 376	71 142 479	40 000 000 *
25 320 865	32 323 376	31 142 479	(+)
			(-)
			في الأموال الخاصة الصافية
*الحد الإلزامي الأدنى لجميع البنوك اعتبارا من 2008/12/31			

/ :

### 8.1.4.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

في عام 2011، كانت نسبة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة دون مستواها المطلوب قانونياً وذلك رغم تزايد الأصول الثابتة بنحو 21,4% مقارنة مع 2010 (جدول 26 أدناه).

جدول 23: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة				
(ألف أوقية)				
2011	2010	2009		
96 145 025	96 131 924	89 672 807	1. أموال خاصة وما شابهها	
49 361 498	40 657 396	34 720 025	2.	
46 783 527	55 474 528	54 952 782	(-)	(+)
%51,34	%42,29	%38,72	%100	(2/1)

/ :

### 8.1.4.4 تغطية المخاطر

بلغت نسبة تغطية المخاطر وهي عبارة عن تغطية الأموال الخاصة الصافية للبنوك للالتزاماتها الترحيحية حسب درجة المخاطرة، وبلغت 30,7% لغاية 31 دجنبر 2011. ورغم التقيد بالقاعدة القانونية المطلوبة، لا تزال هذه النسبة مستمرة في التناقص بالنظر إلى تطور القروض إلى الاقتصاد.

جدول 24: تغطية المخاطر (ألف أوقية)				
(ألف أوقية)				
11	10	09		
79 107 280	77 075 558	70 894 661	1. أموال خاصة صافية مصححة	
257 683 729	223 137 201	190 359 960	2.	
%30,70	%34,54	%37,24	%10	(1/2)

/ :

### 8.1.5 مرد ودية البنوك

بلغت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي حسب المعطيات المتوفرة 5,5 مليار أوقية مقابل 1,6 مليار للعام السابق.

وكانت نسبة المردودية المؤقتة للأموال الخاصة تعادل 7% مقابل 1,2% للأصول.

جدول 25: تشكل مردودية نشاط البنوك التجارية (مليون أوقية)					
البيان (مليون أوقية)	دجنمبر 07	دجنمبر 08	دجنمبر 09	دجنمبر 10	دجنمبر 11
عوائد مالية لعمليات الزبناء	14 872	14 326	15 490	15 512	15 508
- أعباء مالية لعمليات الزبناء	5 565	3 573	4 023	5 567	4 474
= هامش مالي	9 307	10 753	11 467	9 945	11 034
+ عمولات	3 896	9 293	10 900	9 849	14 928
أ = هامش تشغيل البنوك	13 203	20 046	22 367	19 794	25 962
عوائد على استثمار السيولة	3 875	4 706	4 581	7 464	4 073
- أعباء على اقتراض السيولة	787	2 233	2 301	631	1 983
ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة	3 088	2 473	2 280	6 833	2 090
عائدات تكميلية	3 827	123	157	91	96
إعانات تم استلامها	0	0	0	0	0
ج = عوائد تكميلية	3 827	123	157	91	96
أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي	20 118	22 642	24 804	26 718	28 148
تكاليف العمال	4 241	4 625	5 284	5 502	6 401
ضرائب ورسوم	665	846	621	357	540
مصاريف تسيير متفرقة	7 098	7 725	10 827	7 438	10 800
- أعباء مسترجعة	811	950	933	305	494
= مصاريف التشغيل	11 193	12 246	15 799	12 992	17 247
= ربح التشغيل المصرفي	8 925	10 396	9 005	13 726	10 901
- مخصصات الانذار	2 571	1 567	1 700	1 741	2 038
ديون ميئوس منها	706	609	1 076	342	913
- مخصصات الحيلة	6 057	8 876	8 938	10 718	6 589
+ استرجاع مخصصات الحيلة	857	4 004	7 107	1 640	3 387
= ربح جاري	448	3 348	4 398	2 565	4 748
أرباح وخسائر عن السنوات السابقة	-116	1 313	-362	-838	1 003
خسائر وأرباح استثنائية	1 599	1 910	1 278	1 004	1 145
- ضرائب على الشركات	503	590	533	1 133	1 348
= ربح صافي	1 428	5 981	4 781	1 598	5 546

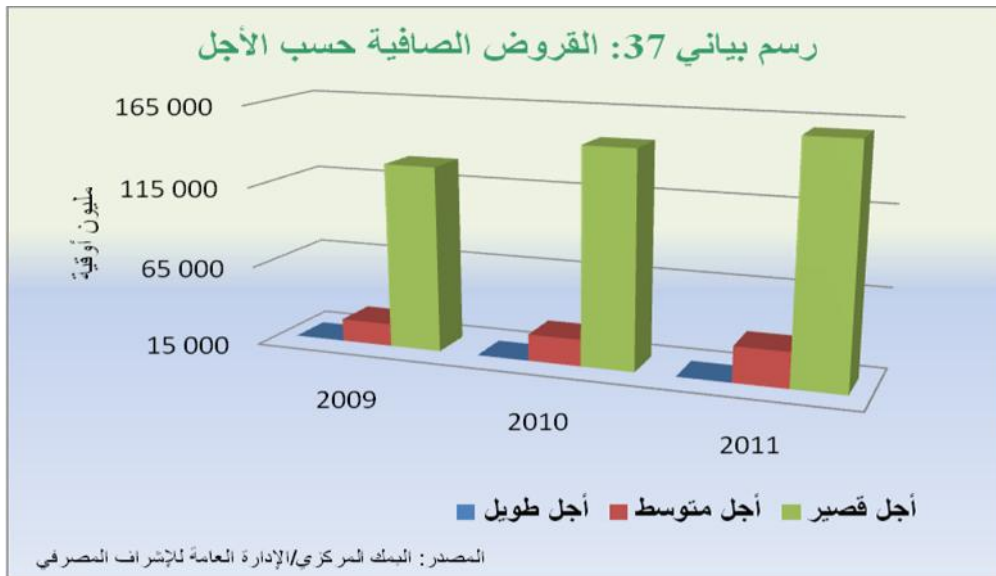
/ :

## 8.2 نشاط القطاع المالي

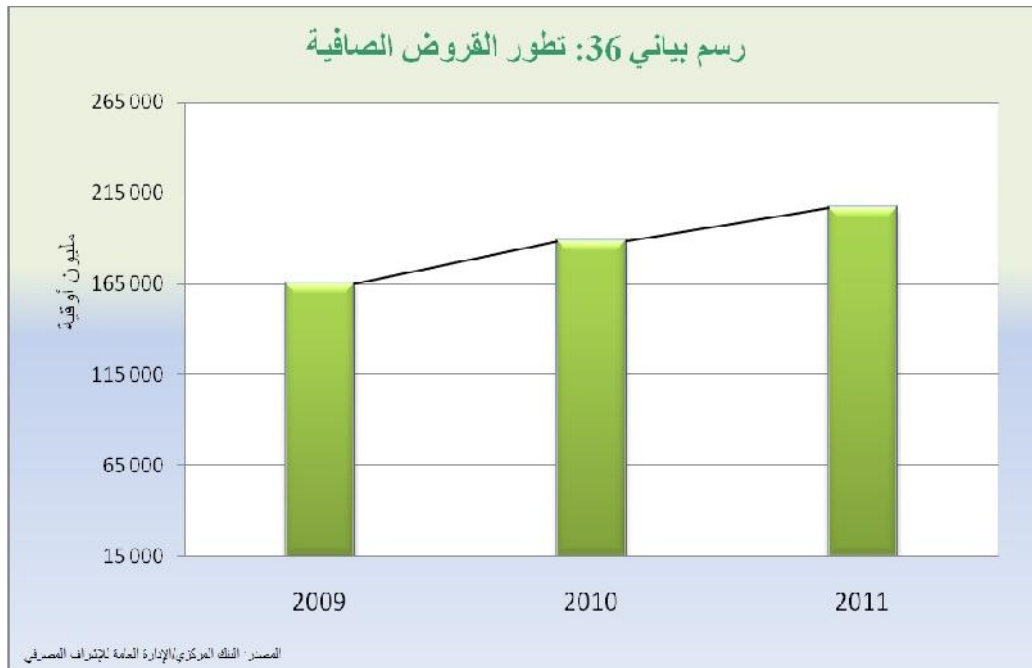
### 8.2.1 البنوك

#### 8.2.1.1 توزيع القروض المصرفية

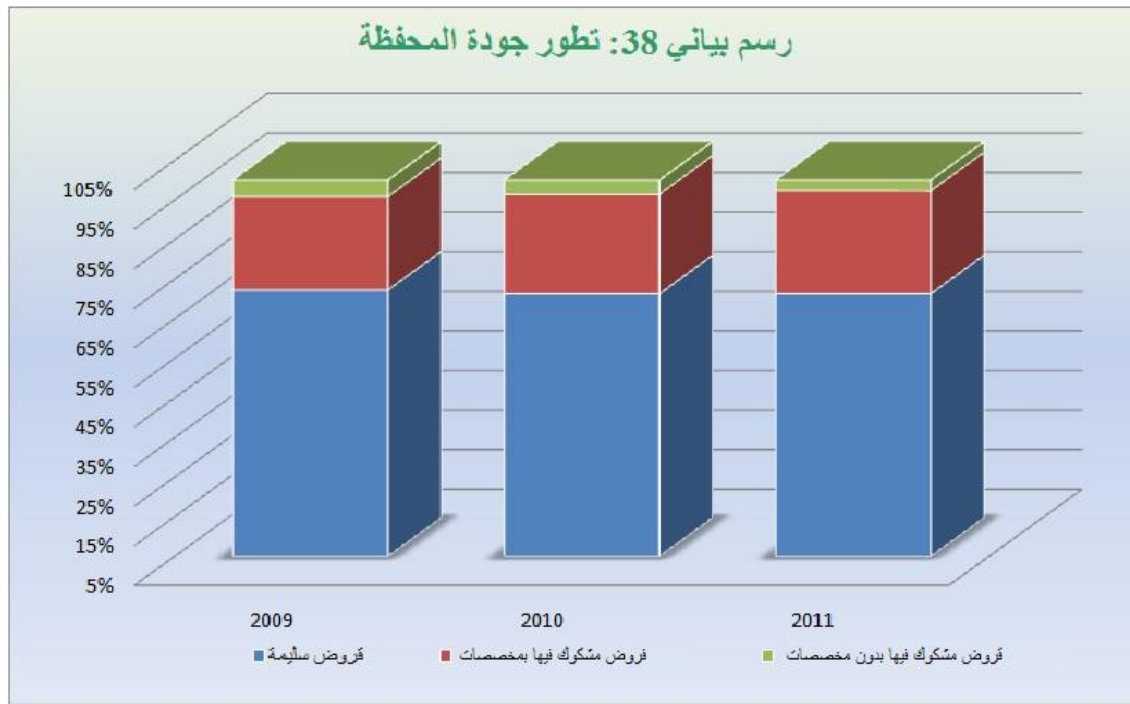
سجلت القروض المصرفية المجمعة للبنوك زيادة 10% تقريبا حيث انتقلت من 188 مليار أوقية عام 2010 إلى 206 مليار في نهاية 2011.



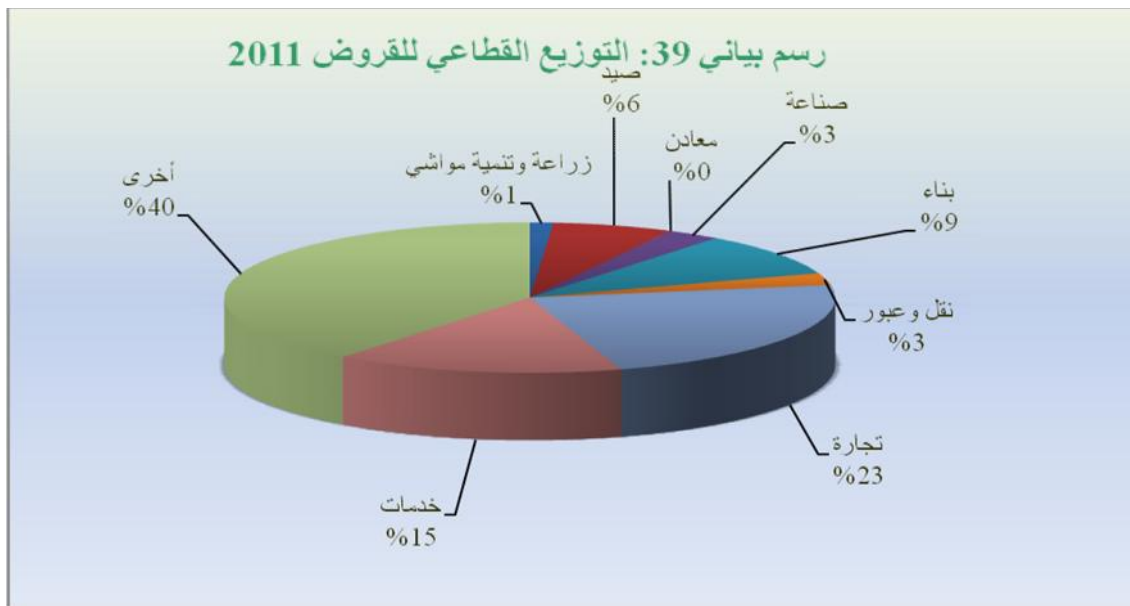
لم تتغير تركيبة القروض لأجل. كما أن القروض قصيرة الأجل ظلت تمثل، كما في السابق، 78% من القروض المقدمة للاقتصاد.



سجل مستوى الديون المتعثرة زيادة من 72 مليار عام 2010 إلى 80 مليار أوقية عام 2011. ويجب أن تبذل البنوك جهداً لتقليص حجم القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض، التي مثلت 28% في نهاية 2011. وانتقلت نسبة تغطية القروض المتعثرة التحوطية من 89% إلى 91% في نهاية 2011. ومن شأن تحسن نسبة أرصدة تغطية الديون المتعثرة أن يقلل من المخاطر كما أوصت بذلك سلطة الإشراف المصرفي.



/ :



/ :

في عام 2011، أظهر التوزيع القطاعي للقروض المقدمة للاقتصاد أن 78% منها تتعلق بالاستهلاك والخدمات والتجارة العامة. ولم يدخل تغير يذكر على تركيبة القروض القطاعية منذ عدة سنوات.



/ :

في عام 2011، زادت الودائع المجمعة بـ 20% مقابل 13% عام 2010. ويتعلق هذا التطور أساساً بالودائع تحت الطلب. وجاء اعتماد بنكين وبدء نشاطهما في 2011 ليساهم في زيادة هذه الودائع.



جدول 26: تركيبة وتطور الودائع (مليون أوقية)			
11	10	09	
248 967	196 645	172 957	ودائع تحت الطلب (أ)
11 233	20 567	19 469	ودائع لأجل (ب)
22 897	18 809	15 931	حساب ادخار (ج)
<b>283 097</b>	<b>236 021</b>	<b>208 358</b>	<b>ودائع</b>
%88	%83	%83	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
%4	%9	%9	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
%8	%8	%8	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع

/ :

لم تتغير تركيبة الودائع ومثلت الودائع لأجل وحسابات الادخار 12% من موارد الزبناء على مستوى البنوك.

جدول 27: توزيع الودائع (مليون أوقية)			
11	10	09	
27 106	23 955	23 779	ودائع عمومية ( )
255 991	200 019	184 579	ودائع خصوصية ( )
<b>283 097</b>	<b>223 974</b>	<b>208 358</b>	
<b>%10</b>	<b>%11</b>	<b>%11</b>	<b>% ( ) /</b>

/ :

بقيت الودائع العمومية ثابتة ومثلت 10% من الحجم الإجمالي للودائع.

جدول 28: مقارنة الودائع والقروض (مليون أوقية)			
11	10	09	بيان
9 162	8 422	5 712	قروض طويلة الأجل
37 233	31 655	29 113	قروض متوسطة الأجل
160 339	148 444	130 195	قروض قصيرة الأجل
<b>206 735</b>	<b>188 521</b>	<b>165 020</b>	<b>قروض صافية</b>
72 660	63 407	51 020	مخصصات تحوطية
<b>279 395</b>	<b>251 929</b>	<b>216 040</b>	<b>مجموع القروض</b>
248 967	196 645	172 957	ودائع تحت الطلب
34 130	39 376	35 401	ودائع لأجل
<b>283 097</b>	<b>236 021</b>	<b>208 358</b>	<b>ودائع</b>
<b>3 702</b>	<b>-15 908</b>	<b>-7 682</b>	<b>فرق : ودائع - قروض</b>
<b>76 363</b>	<b>47 500</b>	<b>43 338</b>	<b>فرق : ودائع - قروض صافية</b>
<b>%101,32</b>	<b>%93,69</b>	<b>%96,44</b>	<b>نسبة مئوية : ودائع / قروض</b>
<b>%136,94</b>	<b>%125,20</b>	<b>%126,26</b>	<b>نسبة مئوية : ودائع / قروض صافية</b>

/ :

كانت الودائع تغطي القروض مثلت 101,3% من القروض الخام في نهاية 2011.

جدول 29: تطور سيولة البنوك (مليون أوقية)			
11	10	09	
<b>164 075</b>	<b>129 809</b>	<b>129 685</b>	<b>أ. استخدامات السيولة (مليون أوقية)</b>
<u>81 172</u>	<u>40 015</u>	<u>45 783</u>	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
<u>32 932</u>	<u>24 844</u>	<u>29 777</u>	وكلاء محليون وأجانب
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	سوق نقدي
<u>49 971</u>	<u>64 950</u>	<u>54 125</u>	سندات خزينة
<b>14 500</b>	<b>5 834</b>	<b>4 691</b>	<b>إ. موارد السيولة</b>
<u>749</u>	<u>20</u>	<u>217</u>	هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
<u>10 724</u>	<u>2 811</u>	<u>1 781</u>	وكلاء محليون وأجانب
<u>334</u>	<u>309</u>	<u>0</u>	سوق نقدي
<u>2 693</u>	<u>2 693</u>	<u>2 693</u>	إعادة تمويل البنك المركزي
<b>149 574</b>	<b>123 975</b>	<b>124 994</b>	<b>رصيد عمليات الخزينة (2 - 1)</b>

/ :

مثل رصيد السيولة لدى النظام المصرفي 149,6 مليار أوقية في دجنبر 2011 مقابل 124 مليار في دجنبر 2010 أي أنه تحسن بـ 25,6 مليار أوقية. ويتألف معظم الأصول في السيولة من أدونات الخزينة (30%) ومن رصيد الحساب الجاري في البنك المركزي (49,5%) ومن العائدات لدى الوكلاء (20%).

## 8.2.2 هيئات التمويل الصغرى

تواصلت جهود التصحيح الرامية إلى ضمان فاعلية القطاع خلال عام 2011. وفي هذا الإطار، تقرر بعد الفحص الميداني سحب اعتماد إحدى مؤسسات التمويل الصغير خلال عام 2011. وتم اتخاذ قرار طوعي بتصفية هيئة أخرى للتمويل الصغير مما أفقدها اعتمادها.

وفي نهاية 2011، كان عدد مؤسسات التمويل الصغرى المعتمدة فضلا عن شبكة صناديق الادخار والقرض واتحاد صناديق القرض المتخصصة في تنمية المواشي وشبكة القرض الزراعي، يناهز 25 هيئة يوجد معظمها في نواكشوط. وتتميز شبكتان كبيرتان وهما صناديق الادخار والقرض واتحاد تعاونيات القرض الزراعي عن البقية بعدد الزبناء وحجم المستحقات وبالقرب من المستفيدين. كما أن الصناديق المتخصصة في تنمية المواشي تنتظم ضمن شبكة وإن كانت تعمل على نطاق محدود في الوقت الحالي. أما هيئات التمويل الصغرى المعتمدة وذات رأس المال الخاص، فقد وصلت إلى مستوى من التنمية يختلف باختلاف المركز المالي.

### 8.2.2.1 القروض

لغاية 2011/12/31، كانت مستحقات القروض الصافية لهيئات التمويل الصغرى تمثل 14 مليار أوقية أي بزيادة 6% مقارنة مع 2010/12/31. وبلغت حصة اتحاد القرض الزراعي 89,1% مقابل 5,7% و 5,2% على التوالي للصناديق الشعبية للادخار والقرض (كابيك) وغيرها من هيئات التمويل الصغرى. وفي 2011/12/31 مثل إجمالي القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الصغرى 7% من القروض الصافية التي وزعها النظام المصرفي في نفس الفترة.

جدول 30: أنشطة التمويل الصغرى (مليون أوقية)		
بيان	2010	2011
قروض صافية	13.287	14.086
ادخار	5.184	4.948
تسليف	7.982	7.545
أموال خاصة	1.534	1.996

/ :

### 8.2.2.2 الودائع

انخفض مبلغ الودائع بـ 4,6% مقارنة مع 2010 ليستقر عند 4,9 مليار. ويعزى ذلك إلى تخفيض مستوى الودائع لدى اتحاد القرض الزراعي. ويوجد لدى صناديق الادخار والقرض 81,9% من الودائع بينما يتوفر اتحاد تعاونيات القرض الزراعي والهيئات الأخرى على التوالي على 12,8% و 5,3%.

ويمثل هذا الحجم من الودائع 2% فقط من الودائع لدى النظام المصرفي لغاية 2011/12/31.

### 8.2.2.3 السلف

سجلت السلف انخفاضا بنسبة 5,5% في 2011 مقارنة مع 2010. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض السلف المبرمة مع اتحاد تعاونيات القرض الزراعي. ومثلت التزامات هذا الأخير 80% من مجموع السلف.

### 8.2.2.4 الأموال الخاصة

بالرغم من المصاعب المالية التي عرفتتها شبكة كابيك للادخار والقرض، فإن الأموال الخاصة سجلت عام 2011 زيادة 30% مقارنة مع 2010. وتعزى هذه لزيادة إلى رفع مستوى الأموال الخاصة في كل من اتحاد القرض الزراعي وهيئات التمويل الصغرى الأخرى.

### 8.2.2.5 قواعد الحيطة

جدول 31: نسبة السيولة		
(مليون أوقية)	10	11
1. سيولة وما شابهها	3 117 502	3 329 336
2. ودائع تحت الطلب وما شابهها	5 183 809	4 947 595
قسمة (2/1)	60% (الحد الأدنى 25%)	67%

/ :

تقيدت مؤسسات التمويل الصغرى بشكل واسع بنسبة السيولة. وكانت تتمتع بمعامل سيولة مرتفع نسبيا.

جدول 32: نسبة القدرة على الوفاء			
(ألف أوقية)	مطلوب	دجنمبر 10	دجنمبر 11
1. أموال خاصة صافية		1 200 468	1 662 574
2. أصول صافية مرجحة		9 985 382	11 995 463
قسمة (2/1)	(الحد الأدنى 15%)	%12	%14

/ :

عرفت نسبة القدرة على الوفاء في عام 2011 تحسنا خفيفا مقارنة بعام 2010 كنتيجة لزيادة الأموال الخاصة الصافية وخصوصا على مستوى شبكة التعاونيات الزراعية وغيرها من هيئات التمويل الصغرى.

جدول 33: نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط			
(ألف أوقية)	مطلوب	دجنمبر 10	دجنمبر 11
1. استخدامات أجل متبقي يفوق سنة واحدة		11 271 629	11 562 896
2. موارد ثابتة		11 256 069	11 847 805
قسمة (2/1)	(الحد الأعلى 100%)	%100	%98

/ :

جدول 34: نسبة تغطية الأصول الثابتة			
(ألف أوقية)	مطلوب	دجنمبر 10	دجنمبر 11
1. سندات استثمار وأصول ثابتة		785 132	772 094
2. أموال خاصة صافية		1 200 468	1 662 574
(1/2)	(الحد الأعلى 75%)	%65	%46

/ :

في عام 2011، تعززت نسبة تغطية الأصول الثابتة بعد زيادة الأموال الخاصة الصافية.

### 8.3 مكافحة غسيل الأموال

في مجال مكافحة غسل الأموال تميز عام 2011 بتعزيز المنظومة القانونية عبر توقيع مقررين لتطبيق القانون المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- مقرر حول ضرورة إنشاء جهاز داخلي لمكافحة غسيل الأموال لدى المؤسسات ذات المهن غير المالية؛
- مقرر يحدد الإجراءات المتعلقة باعتماد المحاسبة وتسيير الحسابات المصرفية وتلقي وتسيير الهبات بالنسبة للروابط والمنظمات التي لا تتوخى الربحية.

وعلى صعيد آخر، شاركت خلية تحليل البيانات المالية في عدد من اللقاءات الدولية التي وفرت فرصا لتبادل التجارب وسمحت بالتعريف بما أحرزته موريتانيا من تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال. واستفاد العاملون في هذه الهيئة من تعزيز القدرات بفضل دورات تكوينية نظمت في إطار ملتقيات لهذا الغرض.

## IX. الكشوف المالية للبنك المركزي عام 2011



تم إعداد حسابات الموازنة والتشغيل العام والأرباح والخسائر في البنك المركزي للعام المالي المنتهي بتاريخ 2011/12/31 باستخدام أساليب التقييم المطبقة خلال السنوات المالية السابقة والقواعد المتعارف عليها في هذا المجال أي:

- تقييم عائداتنا من الذهب حسب سوق لندن بتاريخ 2011/12/31؛
- تقييم عائداتنا وديوننا بأسعار الصرف في يوم ختم الحسابات؛
- حساب أصولنا الثابتة حسب مبدأ الكلفة التاريخية؛
- تطبيق مبدأ الحيطة وربط الأعباء بالعائدات وعدم التعويض وفصل السنوات المالية عن بعضها.

### 9.1 حسابات الموازنة

تتوازن حسابات موازنة البنك المركزي الموريتاني للسنة المنتهية في 2011/12/31 من حيث الأصول والخصوم عند 375.455.821 ألف أوقية مقابل 300.243.958 ألف أوقية في 2010/12/31، أي بزيادة في القيمة المطلقة قدرها 75.211.863 ألف أوقية تمثل نسبة 25,05.

#### أ. الأصول

##### 1. الذهب والعائدات من العملات الصعبة

في 2011/12/31 بلغت عائداتنا من الذهب والعملات الصعبة 144.701.026 ألف أوقية مقابل 81.160.793 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 63.540.233 ألف أوقية وقيمة مطلقة قدرها 78,29.

##### 1.1 الذهب

بعد إعادة التقييم في سوق لندن بتاريخ 2011/12/31، بلغت قيمة عائداتنا من الذهب 5.199.746 ألف أوقية مقابل 4.553.962 ألف أوقية في 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 645.784 ألف أوقية تمثل نسبة 14,18. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الذهب من 1.410,25 دولار للأونصة في 2010/12/31 إلى 1.574,50 دولار للأونصة يوم 2011/12/31.

##### 1.2 من العملات الصعبة

زادت العائدات من العملات الصعبة بـ 82,10% أي 62.894.449 ألف أوقية كقيمة مطلقة. وقد ارتفعت من 76.606.831 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 إلى 139.501.280 ألف أوقية في 2011/12/31.

ويلاحظ أن عائداتنا تحت الطلب سجلت زيادة خفيفة بنسبة 0,08%، وبالمقابل كانت عائداتنا لأجل قد سجلت زيادة قوية قدرها 129,31 بالقيمة النسبية أي ما يعادل 62.873.247 ألف أوقية بالقيمة المطلقة.

## 2. صناديق النقد

سجل هذا البند اكتتاب البنك المركزي بالأوقية في رأسمال كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وكذا العائدات بحقوق السحب الخاصة اعتباراً من عام 2006 حيث أصبحت هذه الاكتتابات باسم البنك المركزي وفقاً للاتفاق المبرم بين الدولة والبنك المركزي الموريتاني.

### 2.1

لغاية 2011/12/31، بلغ الاكتتاب بالأوقية 34.359.144 ألف أوقية مقابل 32.180.961 ألف أوقية يوم 2010/12/31 أي بزيادة 2.178.183 ألف أوقية بالقيمة المطلقة، أي ما يعادل 6,77 بالقيمة النسبية. ويعزى هذا التقدم إلى تغير سعر حقوق السحب الخاصة الذي انتقل من 406,94 بتاريخ 2010/04/30 إلى 440,64 بتاريخ 2011/04/30 (الجدول أدناه).

جدول 1: الاكتتابات				
طبيعة الاكتتاب	2010-12-31	211-10-31	تغير القيمة المطلقة	تغير %
اكتتابات بالأوقية – صندوق النقد الدولي	26 207 199 502,77	28 377 294 945,65	2 170 095 442,88	8,28
اكتتاب في رأسمال صندوق النقد العربي	5 973 761 383,00	5 981 848 693,00	8 087 310,00	0,14
مجموع	32 180 960 885,77	34 359 143 638,65	2 178 182 752,88	6,77

شهد اكتتابنا في رأسمال صندوق النقد الدولي تقدماً خفيفاً بلغ 8,28 كقيمة نسبية. وتعزى هذه الزيادة إلى تغير قيمة حقوق السحب الخاصة من 406,94 بتاريخ 2010/04/30 إلى 440,64 بتاريخ 2011/04/30.

جاءت زيادة 0,14 كقيمة نسبية لاكتتابنا بالأوقية في رأسمال صندوق النقد العربي، ثمرة لتغير الدينار العربي من سنة مالية لأخرى. وقد انتقل من 1.220,83 بتاريخ 2010/12/31 إلى 1.321,92 بتاريخ 2011/12/31.

### 2.2

بعد تكفل البنك المركزي بحسابات صندوق النقد الدولي باسم الدولة، تم نقل رصيد الحساب 103 "عائدات من حقوق السحب الخاصة" إلى الحساب 101 02 10 "عائدات من حقوق السحب الخاصة تحت الجذر 101 بدل 103 وهو يمثل مع نهاية السنة المالية مبلغ 439.948 ألف أوقية.

في الفئة I وفي جانب أصول الموازنة يحتل بند "مستحقات على الدولة" مكاناً مرموقاً كما يتبين من البنود التالية:



### 3. ديون على الدولة

في السنة المنتهية سجل هذا البند زيادة في القيمة المطلقة بلغت 6.729.234 ألف أوقية مقارنة بمستواه بتاريخ 2010/12/31 أي 4,33 بالقيمة النسبية. وتعود هذه الزيادة بين أمور أخرى إلى المتأخرات في الاتفاقية المبرمة بين البنك المركزي والدولة بمبلغ 3.634.021 ألف أوقية كفوائد وعمولات على الخزينة بمبلغ 2.467.620 ألف أوقية، كما تعود إلى ارتفاع سعر حقوق السحب الخاصة من 432,36 بتاريخ 2010/12/31 إلى 444,89 بتاريخ 2011/12/31. واستقر مستوى ديون الدولة عند 162.181.829 ألف أوقية في نهاية السنة المنتهية.

جدول 2: تطور الديون على الدولة				
البيان	تغير		2011-12-31	2010-12-31
	نسبي	مطلق		
حسابات البريد	- 0,01	- 800,00	7 481 176,92	7 481 976,92
مستحقات أخرى على الدولة	- 3,81	- 2 800 000 000,00	70 700 000 000,00	73 500 000 000,00
اعتمادات بحقوق السحب الخاصة - البنك المركزي/الدولة	2,90	627 593 556,26	22 283 327 792,55	21 655 734 236,29
مستحقات على الدولة قيد التسوية	80,14	8 901 641 135,18	20 009 785 226,26	11 108 144 091,08
عمليات أخرى مع الدولة	0,00	0,00	49 181 234 747,29	49 181 234 747,29
مجموع	4,33	6 729 233 891,44	162 181 828 943,02	155 452 595 051,58

### 4. فارق الصرف

تجدر الإشارة إلى أن مستوى فارق الصرف بتاريخ 2011/12/31 زاد بـ 18,96 بالقيمة النسبية مقارنة بمستواه لغاية 2010/12/31 حيث بلغت قيمته المطلقة 487.219 ألف أوقية كما أن فارق الصرف كان موضوع احتياطي تكميلي في نهاية السنة بمبلغ 777.979 ألف أوقية.

منذ تحرير النظام المصرفي، يحتل بند "قروض إلى الاقتصاد" مكانة لا يستهان بها في مجموع الموازنة كما هو مبين في الفقرة التالية:

### 5. القروض إلى الاقتصاد

في نهاية السنة المالية كان رصيد هذا البند 15.813.220 ألف أوقية مقابل 15.791.220 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 22.000 ألف أوقية و 0,14 كقيمة نسبية وتعزى هذه الزيادة إلى سلفة قابلة للسداد لصالح مجموعة جيمتيل بمبلغ 22.000 ألف أوقية للترويج للتقيد.

### 6. سندات المساهمة

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية وتشمل سندات مساهماتنا وهي محسوبة بكلفتها التاريخية 3 مساهمات في الهيئات التالية: UBAF ، AFREXIM BANK و GIMTEL.

جدول 3: تطور السندات				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير ب %
اتحاد البنوك الإفريقية (إيباف)	115 132 800,00	115 132 800,00	0,00	0,00
أفركسيم بانك	49 212 000,00	75 567 316,51	26 355 316,51	53,55
جيمتل	81 045 000,00	81 045 000,00	0,00	00,00
مجموع	245 389 800,00	271 745 116,51	26 355 316,51	10,74

يأتي هذا التغير باتجاه الزيادة نتيجة للحصول على 9 أسهم جديدة لدى أفريكزيم بانك بفضل حاصل مقسوم الأرباح المتراكمة للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 وذلك في أعقاب اجتماع المجلس العام لهذه الهيئة يوم 10 دجنمبر 2011.

## 7. الأصول الثابتة

بلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول الثابتة لغاية 2011/12/31 ما قيمته 1.206.454 ألف أوقية مقابل 1.298.826 ألف أوقية في العام السابق، أي بانخفاض 92.371 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 7,11 كقيمة نسبية.

جدول 4: تركيبة الأصول الثابتة (القيمة المحاسبية الصافية)				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير ب %
قطع أرضية	75 238 820,00	75 238 820,00	0,00	0,00
بنايات	525 815 215,20	464 802 098,45	-61 013 116,75	-11,60
تنظيم	135 085 341,36	130 700 108,09	-4 385 233,27	-3,25
معدات وأثاث مكتبي	75 472 769,75	84 408 006,81	8 935 237,06	11,84
تجهيزات معلوماتية	37 603 870,57	33 856 602,16	-3 747 268,41	-9,97
لوازم الصندوق	94 526 524,37	66 457 712,27	-28 068 812,10	-29,69
وسائل نقل	23 131 338,23	0,00	-23 131 338,23	-100,00
ودائع وكفالة مالية	781 016,40	781 016,40	0,00	0,00
مقدم أشغال/ صفقات	265 666 771,91	284 705 825,31	19 039 053,40	7,17
أصول ثابتة جاري اقتناؤها	65 503 951,73	65 503 951,73	0,00	0,00
	1 298 825 619,52	1 206 454 141,22	-92 371 478,30	-7,11

## 8. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

بلغ بند الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الأصول ولغاية 2011/12/31 ما مجموعه 13.864.980 ألف أوقية مقابل 11.543.970 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 أي بزيادة 2.321.010 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 20,11 كقيمة نسبية.

جدول 5: تطور الحسابات النظامية				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير ب %
صناديق تسليف	2 301 564,04	2 313 732,00	12 167,96	0,53
سلف إلى العمال	2 926 261 981,06	3 171 872 903,06	245 610 922,00	8,39
أوراق تجارية لم تسدد في المقاصة				
مدينون متفرقون	412 315 486,13	454 635 275,71	42 319 789,58	10,26
سعر تكلفة التسليم	1 769 745 063,97	1 895 203 721,43	125 458 657,46	7,09
شيكات وقيم قيد القبض	21 156 006,00	48 521 384,00	27 365 378,00	129,35
حساب تسوية الأصول	6 412 189 537,16	7 935 172 759,88	1 522 983 222,72	23,75
حساب سوق الصرف				
سك نقود ورقية		266 808 048,00	266 808 048,00	
حساب ارتباط		90 452 037,00	90 452 037,00	
مجموع	11 543 969 638,36	13 864 979 861,08	2 321 010 222,72	20,11

## ب. الخصوم

### 1. الأوراق والنقود المعدنية في التداول

بلغت النقود الورقية والمعدنية في التداول لغاية 2011/12/31 ما مجموعه 113.862.158 ألف أوقية مقابل 69.784.141 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بزيادة 17.078.016 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 17,65 كقيمة نسبية.

جدول 6: تطور الإصدارات والمقبوضات				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير ب %
إصدار نقود ورقية نوع 2004	122 030 000 000,00	139 269 000 000,00	17 239 000 000,00	14,13
إصدار نقود معدنية	836 825 930,00	882 425 930,00	45 600 000,00	5,45
مقبوضات	- 26 082 684 552,40	- 26 289 268 395,42	- 206 583 843,02	0,79
مجموع	96 784 141 377,60	113 862 157 534,58	17 078 016 156,98	17,65

### 2. الحسابات الجارية والودائع

تسجل في هذا البند جميع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية التابعة للمجموعات المحلية والبنوك التجارية، كما يحتوي البند على ودائع البنوك والهيئات المالية الأجنبية المقيمة في موريتانيا وكذلك عمال البنك.

وبلغ رصيده لغاية 2011/12/31 ما مجموعه 119.443.648 ألف أوقية مقابل 78.253.472 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 أي بزيادة 41.190.176 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 52,64 كقيمة نسبية.

جدول 7: تطور الودائع				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيد	تغير ب %
مجموعات وهيئات عمومية	46 388 424 093,95	32 517 646 031,61	- 13 870 778 062,34	- 29,90
بنوك ومؤسسات مالية	21 279 329 334,84	55 137 285 450,18	33 857 956 115,34	159,11
حساب البنوك بالعملة	6 597 693 564,34	7 285 038 171,43	687 344 607,09	10,42
مؤسسات مالية أجنبية	48 042 979,86	160 489 421,61	112 446 441,75	234,05
مؤسسات غير مصرفية	41 872 883,45	20 258 783 228,99	20 216 910 345,54	4 881,63
ودائع المؤسسات العمومية بالعملة الصعبة	826 698 428,59	1 100 930 804,45	274 232 375,86	33,17
ودائع البنوك التجارية لدى سوق الصرف	1 800 073 806,00	1 613 583 470,26	- 186 490 335,74	- 10,36
حسابات العمال	1 264 694 467,07	1 363 248 845,91	98 554 378,84	7,79
أرباح مقسمة على العمال	6 641 812,12	6 641 812,12	0,00	0,00
حساب خاص	1 073,00	1 073,00	0,00	0,00
<b>مجموع</b>	<b>78 253 472 443,22</b>	<b>119 443 648 309,56</b>	<b>41 190 175 866,34</b>	<b>52,64</b>

### 3. صندوق النقد الدولي - الخصوم

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة المحلية كمقابل لاكتتاباتنا في الأصول (حساب بند صندوق النقد والحساب رقم 1) وكذلك مبلغ الاعتمادات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2.

وكان المركز الصافي لبند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم عند 55.813.144 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 52.870.263 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 أي بزيادة 2.942.881 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 5,57 كقيمة نسبية.

جدول 8: تطور مركز صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير ب %
دعم بحقوق السحب الخاصة	26 661 631 158,36	27 434 298 006,39	772 666 848,03	2,90
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 1	399 764 823,34	399 764 823,34	0,00	0,00
سندات صندوق النقد الدولي	25 807 434 679,43	27 977 530 122,31	2 170 095 442,88	8,41
فرق إعادة تقييم مشاركة صندوق النقد الدولي	1 432 303,35	1 551 276,48	118 973,13	8,31
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2				
<b>مجموع</b>	<b>52 870 262 964,48</b>	<b>55 813 144 228,52</b>	<b>2 942 881 264,04</b>	<b>5,57</b>

انتقل بند "الاعتمادات من حقوق السحب الخاصة" من 26.661.631 ألف أوقية في العام الماضي إلى 27.434.298 ألف أوقية لهذا العام، أي بزيادة 2,90 كقيمة نسبية وهو ما يناهز 772.667 ألف أوقية بسبب تقلبات سعر حقوق السحب الخاصة التي انتقلت من 432,36 أوقية في 2010/12/31 إلى 444,89 أوقية في 2011/12/1.

وفيما يتعلق بالبندين "سندات صندوق النقد" و"صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2" فقد سجلا على التوالي زيادات بنسب 8,41 و 8,31 كقيمة نسبية بعد تحيينهما وفق سعر حقوق السحب الخاصة التي حددها صندوق النقد الدولي في 2011/04/30 (وحدة الحساب تساوي 440,64 أوقية).

#### 4. صندوق النقد العربي - الخصوم

يمثل مبلغ 105.754 ألف أوقية مقابل رصيد حساب صندوق النقد العربي البالغ 80.000 دينار عربي وهو جزء من اكتتابنا في الأصول.

ويجدر التنويه بأن سندائنا لدى هذه المؤسسة تبلغ 184 سهما منذ 2006/12/31 بعد منح 84 سهما مجانا.

#### 5. ودائع البنوك الأجنبية

يشمل هذا البند من جهة الودائع لأجل لبعض البنوك الأجنبية لدى البنك المركزي ومن جهة أخرى الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في إطار التسهيلات التي منحتها الهيئتان.

وقد استقر رصيد الحساب عند 49.882.486 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 41.052.587 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 8.929.899 ألف أوقية وزيادة نسبية بنحو 21,75.

ويمكن أن يعزى هذا التطور إلى:

- السحوبات التي تمت خلال 2011 بمبلغ إجمالي قدره 22.080 ألف حقوق سحب خاصة في إطار التسهيل الموسعة للقرض المقدم من طرف صندوق النقد الدولي،
- تحيين الودائع لأجل لكل من البنك المركزي الليبي وبنك الكويت والالتزامات الخارجية تجاه صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بتاريخ 2011/12/31.

#### 6. اتفاقيات الدفع

يحتوي هذا البند في آن واحد على اتفاقيات القرض والمقاصة.

##### 6.1 اتفاقيات القرض

يراعي هذا البند في جانب الخصوم من موازنتنا جميع الأرصدة غير المستخدمة من القروض الممنوحة للدولة الموريتانية من طرف بعض الهيئات المالية الأجنبية والتي تخصص لتمويل مختلف المشاريع المنجزة في موريتانيا في إطار التعاون بين بلادنا وهذه الهيئات وكذلك التزام البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الأجنبية.

وبلغ رصيده 4.507.119 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 396.832 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بزيادة 4.110.287 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 1.135,78 كقيمة نسبية.

##### 6.2 غرفة المقاصة

يتعلق هذا البند بالوضع الصافي للمعاملات التجارية بين بلادنا وبلدان شبه منطقتي غرب إفريقيا والمغرب العربي عبر آلية غرف المقاصة.

ولغاية 2011/12/31 كان رصيد هذا البند لاغيا مقابل رصيد بمبلغ 1.563 ألف أوقية بسبب عدم وجود أمور عالقة بين البنك المركزي والعملاء.

## 7. رأس المال وصندوق الاحتياط

بلغ هذا البند 2.525.097 ألف أوقية لغاية 2011/12/30 مقابل 200.000 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/30 أي بزيادة 2.325.097 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 1.162,55 كقيمة نسبية.

وتعود هذه الزيادة إلى إعادة تشكيل الاحتياطي القانوني والاختياري وفقا لمحضر المجلس العام للبنك بتاريخ 2011/06/23.

ويبين الجدول التالي هذا التغير:

جدول 9: تطور رأس المال وصندوق الاحتياط				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير القيمة المطلقة	تغير بـ %
رأس المال	200 000 000,00	200 000 000,00	-	-
احتياطي قانوني	0,00	100 000 000,00	100 000 000,00	
احتياطي اختياري	0,00	2 223 301 276,44	2 223 301 276,44	
مرحل	0,00	1 795 658,00	1 795 658,00	
مجموع	200 0 000,00	2 525 096 934,44	2 325 096 934,44	1 162,55

## 8. احتياطي إعادة تقييم العائدات من الذهب

يبين هذا البند إعادة تقييم مخزننا من الذهب سواء كان في الودائع أو في خزائن البنك المركزي. وهو يعطي تغيرا موجبا بمبلغ 645.784 ألف أوقية بعد زيادة سعر الذهب الذي انتقل من سنة لأخرى ما بين 1.410,25 دولار للأونصة لغاية 2010/12/31 إلى 1.574,50 دولار للأونصة بتاريخ 2011/12/31 حيث انتقل من 4.111.668 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 إلى 4.757.452 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31.

## 9. الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الخصوم

يحتوي هذا البند على العمليات للحفظ وتلك التي يتعين تسويتها في جانب الخصوم وكذلك احتياطي الخسارة والأعباء واحتياطي صندوق المساعدات والحيطة الاجتماعية وغير ذلك من الحسابات النظامية كالقيم المقبوضة وحسابات الارتباط والمبالغ المهيأة للدفع والعمليات التي يتعين خصمها.

واستقر عند 22.584.914 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 23.916.775 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بانخفاض 5,57% أي ما يعادل بالقيمة المطلقة 1.331.861 ألف أوقية. ويمكن تحليل الحسابات النظامية كالاتي:

**جدول 10: تطور الحسابات النظامية والمتفرقة**

بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			نسبي	مطلق
داننوتون متفرقون	2 210 310 386,16	1 141 373 466,05	- 48,36	-1 068 936 920,11
ضرائب نوعية	428 633 571,00	717 678 863,00	67,43	289 045 292,00
استقطاعات ضمان الأشغال والصفقات	9 200 699,00	0,00	-100,00	- 9 200 699,00
التزامات بالدفع	26 166 166,60	41 614 568,96	59,04	15 448 402,36
عمليات للاستقطاع	9 144 189,40	9 822 336,52	7,42	678 147,12
مخصصات	3 091 703 256,56	3 570 183 374,70	15,48	478 480 118,14
قيم تحت التحصيل غير قابلة للتصرف	1 523 759 206,00	68 652 149,00	-95,49	-1 455 107 057,00
حساب تسوية الخصوم	16 617 832 699,61	17 034 611 280,18	2,51	416 778 580,57
رأس مال صندوق النقد الدولي تحت التأسيس	25 000,00	25 000,00	-	-
حسابات الارتباط	0,00	953 013,00		953 013,00
<b>مجموع</b>	<b>23 916 775 174,33</b>	<b>22 584 914 051,41</b>	<b>- 5,57</b>	<b>-1 331 861 122,92</b>

## 9.2 حساب النتائج

ويضم حسابات التسيير والحسابات خارج التشغيل

### أ. حسابات التسيير

تتألف من أعباء وعائدات التشغيل:

#### 1. أعباء التشغيل

بلغت أعباء التشغيل 10.793.886 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 مقابل 13.071.304 ألف أوقية في 2010/12/31 أي بانخفاض 2.277.418 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يعادل 17,42 بالقيمة النسبية.

**جدول 11: مقارنة تركيبة الأعباء**

بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	نسبي
صيانة تداول إصدار النقود	763 616 512,47	925 864 461,88	162 247 949,41	21,25
مخصصات التجهيز	78 128 572,00	75 842 857,00	- 2 285 715,00	- 2,93
المجلس العام	24 813 331,00	30 500 000,00	5 686 669,00	22,92
مصاريف العمال	5 893 276 651,72	5 946 682 133,04	53 405 481,32	0,91
تكاليف سلع وأثاث ومباني	189 170 302,32	225 490 241,80	36 319 939,48	19,20
أسفار ونقل	264 145 245,02	214 112 857,56	- 50 032 387,46	- 18,94
توريدات خارجية	257 445 809,65	298 947 150,77	41 501 341,12	16,12
مصاريف عامة للتسيير	541 077 846,92	648 411 993,46	107 334 146,54	19,84
مصاريف مالية	702 694 842,94	688 842 825,60	- 13 852 017,34	- 1,97
خسائر صرف	0,00	349 193 408,68	349 193 408,68	
مخصصات للاندثار	260 595 843,36	217 103 190,49	- 43 492 652,87	- 16,69
مخصصات تحوطية	4 059 595 154,86	1 172 895 213,01	-2 886 699 941,85	- 71,11
نفقات للحفظ	36 744 291,87	0,00	- 36 744 291,87	- 100,00
<b>مجموع</b>	<b>13 071 304 404,13</b>	<b>10 793 886 333,29</b>	<b>-2 277 418 070,84</b>	<b>- 17,42</b>

## 2. عائدات التشغيل

بلغت عائدات التشغيل 12.244.791 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 7.488.208 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 4.756.583 ألف أوقية أي نسبة 63,52.

جدول 12: مقارنة تركيبة العائدات				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
فوائد على عائدات العملة الصعبة	221 183 343,08	688 202 527,61	467 019 184,53	211,15
فوائد على بروكيبك	0,00	50 005 520,83	50 005 520,83	
فوائد على الاتفاقيات مع الدولة	3 677 143 432,04	3 619 171 978,59	- 57 971 453,45	- 1,58
فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	31 609 955,39	44 254 321,09	12 644 365,70	40,00
عمولة على حركة ديون البنوك التجارية	0,00	0,00	-	
غرامات على مركز الصرف	0,00	37 674,00	37 674,00	
عمولات صرف	67 148 382,35	72 470 331,46	5 321 949,11	7,93
عمولات الصرف على العمليات في الحساب	1 367 288 421,75	2 329 202 906,20	961 914 484,45	70,35
عمولات على عمليات العملات الصعبة	0,00	0,00	-	
عائدات سوق الصرف	1 016 997 668,00	1 136 778 420,00	119 780 752,00	11,78
عائدات أخرى	867 306 091,15	3 221 603 868,48	2 354 297 777,33	271,45
فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي	0,00	0,00	-	
فوائد على بيع سندات البنك المركزي	7 472 500,00	12 623 750,00	5 151 250,00	68,94
استرجاع المخصصات	187 476 711,70	824 465 188,07	636 988 476,37	339,77
غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	32 513 441,87	0,00	- 32 513 441,87	- 100,00
عائدات غير جارية	12 068 000,00	19 866 000,00	7 798 000,00	64,62
أرباح الصرف	0,00	226 108 223,84	226 108 223,84	
مجموع	7 488 207 947,33	12 244 790 710,17	4 756 582 762,84	63,52

## ب. حسابات خارج التشغيل

يحتوي هذا البند على الأعباء والعائدات الفعلية غير المبرمجة في الميزانية:

### 1. الأعباء خارج التشغيل

بلغت الأعباء خارج التشغيل 1.011.972 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 مقابل 838.136 ألف أوقية في 2010/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 173.836 ألف أوقية 20,74.

جدول 13: مقارنة الخسائر خارج التشغيل				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
خسائر على السنوات المالية الماضية	39 371 270,55	222 890 301,20	183 519 030,65	466,12
خسائر استثنائية	9 682 702,00	-	- 9 682 702,00	- 100,00
مخصصات النفقات خارج التشغيل	789 081 959,20	789 081 959,20	-	-
مجموع	838 135 931,75	1 011 972 260,40	173 836 328,65	20,74



## 2. العائدات خارج التشغيل

بلغت العائدات خارج التشغيل 1.435.117 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 وسجلت بذلك تراجعاً قدره 7.545.105 ألف أوقية مقارنة مع مستواها في 2010 أي بانخفاض نسبي قدره 84,02 (راجع الجدول أدناه)

جدول 14 : مقارنة الأرباح 2010-2011				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
أرباح على السنوات المالية الماضية	65 218 400,00	35 516 981,08	- 29 701 418,92	- 45,54
أرباح استثنائية	8 915 004 028,99	1 399 600 343,93	- 7 515 403 685,06	- 84,30
مجموع	8 980 222 428,99	1 435 117 325,01	- 7 545 105 103,98	- 84,02

## 3. النتيجة الصافية

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 وبعد إدراج حساب الخسائر والأرباح، سجلت نتيجة البنك فائضاً بمبلغ 1.874.049 ألف أوقية

جدول 15: مقارنة النتائج 2010-2011				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
خسائر على السنوات المالية الماضية	39 371 270,55	222 890 301,20	183 519 030,65	466,12
خسائر استثنائية	9 682 702,00	-	- 9 682 702,00	- 100,00
مخصصات النفقات خارج التشغيل	789 081 959,20	789 081 959,20	-	-
أرباح السنة المالية	2 558 990 040,44	1 874 049 441,49	- 684 940 598,95	- 26,77
مجموع	3 397 125 972,19	2 886 021 701,89	- 511 104 270,30	- 15,05

جدول 16:				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
نتيجة الاستغلال	- 5 583 096 456,80	1 450 904 376,88	7 034 000 833,68	- 125,99
أرباح على السنوات المالية الماضية	65 218 400,00	35 516 981,08	- 29 701 418,92	- 45,54
أرباح استثنائية	8 915 004 028,99	1 399 600 343,93	-	-
مجموع	3 397 125 972,19	2 886 021 701,89	- 511 104 270,30	- 15,05

## 9.3 العمليات خارج الموازنة

بلغ إجمالي العمليات خارج الموازنة بتاريخ 2011/12/31 ما مجموعه 108.328.902 ألف أوقية مقابل 109.962.848 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 أي بانخفاض 1.633.946 ألف أوقية أي 1,49 كقيمة نسبية.

جدول 17: تركيبة المستحقات خارج الموازنة				
بيان	2010-12-31	2011-12-31	تغير	
			مطلق	مطلق
سندات خزينة صادرة	89 702 000 000,00	79 487 000 000,00	- 10 215 000 000,00	11,39
الاعتمادات المستندية	9 971 511 354,65	4 932 648 332,56	- 5 038 863 022,09	- 50,53
عائدات خارجية للدولة	9 467 711 997,60	23 022 953 184,78	13 555 241 187,18	143,17
اتفاقيات دولية	821 624 640,00	886 300 430,00	64 675 790,00	7,87
مجموع	109 962 847 992,25	108 328 901 947,34	- 1 633 946 044,91	- 1,49



## **X. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني**



البنك المركزي الموريتاني

شارع الاستقلال

ص.ب 623 نواكشوط

موريتانيا

أبيدجان بتاريخ 17 يونيو 2012

تقرير تدقيق الحسابات السنوية

للسنة المنتهية يوم 31 دجنبر 2011

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني،

لقد قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني وهي تضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذا المذكرات الملحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

**مسؤولية المحافظ فيما يتعلق بالحسابات السنوية**

يتحمل المحافظ مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيما وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا، ومذكرات مصلحة المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي يراه ضروريا لتحضير كشوف محاسبية، خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

**مسؤوليات المدقق**

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي انطلاقا مما قمنا به من تدقيق وفقا للقواعد الدولية في هذا الميدان والتي تتطلب منا التقيد بضوابط وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول من أن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

ويستوجب التدقيق العمل بإجراءات لجمع عناصر يعتد بها، تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الحسابات السنوية. ويعود اختيار الإجراءات إلى قرار المدقق وخاصة إلى تقييمه لمخاطر احتواء الحسابات السنوية لاختلالات هامة، سواء تعلقت بالاختلاس أو بالخطأ. وفي تقييمه للمخاطر، يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصور إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب

المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للحسابات السنوية.

ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لنؤسس عليها رأينا مشفوعا بعدد من الملاحظات.

### مبررات الرأي مع تحفظات

#### 1. ودائع البنك المركزي الكويتي

قيد البنك المركزي الموريتاني في موازنته ودائع تلقاها من بنك الكويت المركزي بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي. وقد تم احتساب الفوائد (6%) التي تقابل هذه الودائع من طرف البنك بمبلغ 8.169 مليون أوقية بتاريخ 31 ديسمبر 2011. وفي ردها المتعلق بالرصيد أوردت سلطة الاستثمار الكويتية التي أسند إليها البنك المركزي الكويتي تسيير الودائع أن هذه الفوائد بلغت 27.501 مليون أوقية بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

ويتباحث الجانبان حاليا لتكييف هذا المبلغ، على أساس النصف الأول من عام 2012. وبانتظار اتفاق نهائي، وفي غياب أي وثيقة أخرى، لا نستطيع تقدير المبلغ الذي يتعين تسجيله في سجلات البنك المركزي الموريتاني بخصوص المبالغ المستحقة للصندوق الكويتي عن أصل الدين والفوائد.

#### 2. ديون شركة سونيمكس

خلال عام 2008، منح البنك المركزي في إطار برنامج استعجالي سلفة بمبلغ 11.598 مليون أوقية لشركة سونيمكس وهي شركة ذات رأسمال مختلط تمتلك الدولة 51% من رأسمالها. وبلغت عائدات الفوائد على هذه المساعدة 2.468 مليون أوقية أي ما مجموعه 14.066 مليون أوقية بتاريخ 2011/12/31 ولم يسدد المبلغ كما لم تحدد خطة للسداد.

وفي مراسلة بتاريخ 05 سبتمبر 2011 التزم وزير المالية بسداد القرض الذي كان من المقرر أن تكتتبه شركة سونيمكس لدى الشركة الإسلامية لتمويل التجارة وهي أحد فروع البنك الإسلامي للتنمية وذلك لتمويل عملياتها بحدود 12.893 مليون أوقية أي 40 مليون دولار كأصل وفوائد.

ولم يتسن رصد قرض البنك الإسلامي المذكور كما أن الضمانة التي عبرت عنها الدولة لا تغطي كما يبدو لنا مستحقات البنك المركزي في حالة عدم قيام شركة سونيمكس بسدادها.

ولذلك، لا يمكننا تقييم مخاطر عدم سداد هذا الدين أو مستوى انخفاض القيمة الذي يمكن أن يطبق عليه بتاريخ 31 دجنبر 2011.

#### 3. الديون المستحقة على بنك باسم

قبل البنك المركزي خلال أعوام 2008/2007 عمليات إعادة شراء على البياض في صالح بنك باسم. وبتاريخ 31 دجنبر 2011 بلغت عمليات الشراء 2.693 مليون أوقية. ولم يجر أي تسديد لها منذ 2009.

وتنص المادة 3.2 من البرنامج التعاقدية الذي وقعه البنك والقائمون على شراء باسم بنك عام 2008 من جهة على اعتبار ما تبقى من المبلغ غير المسدد قرضا بنسبة فائدة تحدد وفقا لأفضل شروط السوق ومن

جهة أخرى على أن يقوم بنك بسداد أقساط جزئية تتأتى من تخصيص 60% من المستحقات الخاضعة للبرنامج والمستوفاة كسداد للقرض، على أن يتم السداد النهائي للمبلغ المتبقي في أجل أقصاه 11 مارس 2013.

وكان القرض المشار إليه موضوع اتفاق تصالح يوم 12 إبريل 2012 بين باسم بنك و ORAGROUP المساهم الرئيسي في البنك والبنك المركزي الموريتاني. وفي ختام الاتفاق تولى البنك المركزي عن 1.400 مليون أوقية على أن يسدد الباقي أي 1.293 مليون أوقية خلال 9 سنوات مع فترة سماح 5 سنوات على شكل أصل للدين بفائدة 1,5% للسنة.

وعلى أساس ما تقدم نوصي بأن يقيد المبلغ المتخلى عنه أي 1.400 مليون أوقية في حساب خسائر البنك المركزي بتاريخ 31 دجنبر 2011.

ومن جهة أخرى، يقيد البنك المركزي في حساباته المنتهية بتاريخ 31 دجنبر 2011 دينا بمبلغ 402 مليون أوقية على باسم بنك، ويتعلق من جهة بالأعباء التي تحملها البنك المركزي خلال فترة إدارته المؤقتة لهذا البنك عام 2007، ومن جهة بالغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة المذكورة.

ولم يعترف باسم بنك بهذا الدين في جوابه على طلبنا بإثبات الرصيد بتاريخ 31 دجنبر 2011. ونظرا لوجود نزاع وشك حول إمكانية تحصيل هذه المبالغ فإننا نوصي بحذفها بحدود 402 مليون أوقية من سجلات البنك المركزي.

#### 4. ديون مستحقة على هيئة FCI للمال والاستثمار

تبرز حسابات البنك المركزي الموريتاني ديونا بمبلغ 952 مليون أوقية على هيئة FCI للمال والاستثمار بتاريخ 31 دجنبر 2011. ويمثل هذا الرصيد المدين من جهة سداد كمبيالتين لم يتم الوفاء بهما عام 2009 بمبلغ 560 مليون أوقية و 194 مليون أوقية تم سحبهما على اتحاد UNCACEM وشركة سونمكس ومن جهة أخرى فوائد تعاقدية عن التأخير بمبلغ 198 مليون أوقية.

ولغاية تاريخ صياغة هذا التقرير يرى البنك أن القسط البالغ 560 مليون أوقية ستدفعه الدولة الموريتانية عبر تصفية الكفالة التي تم تقديمها ضمانا لهذا الدين. لكن لا تتوفر وثيقة تثبت التزام الدولة بذلك. ونظرا لتقادم الدين البالغ 560 مليون وفي غياب وثيقة تثبت أن الدولة ملتزمة بسداد هذه المتأخرات إلى البنك المركزي، فإننا نرى أن هذه الأصول يجب إسقاطها بالكامل.

كما أن فوائد التأخير يجب أن لا يلاحظها البنك المركزي إلا وقت سدادها تطبيقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وعليه، فإن عائدات الفوائد البالغة 198 مليون أوقية كان من المفترض إلغاؤها.

وفي حالة ما إذا لوحظ احتياطي للكمبيالة غير المدفوعة من قبل UNCACEM في حسابات السنة قيد الدراسة، فإنه يكون من الأجدر إسقاط النتيجة النهائية بحدود 768 مليون أوقية.

أما فيما يتعلق بالكمبيالة البالغة 200 مليون فقد كانت موضوع جدولة على مدى 11 شهرا بواقع مليون أوقية اعتبارا من فاتح يونيو مع قسط ثاني عشر لتصفية مبلغ 189 مليون أوقية. وقد تم قبض الأقساط الستة الأولى حيث أصبح الرصيد الجديد 194 مليون بتاريخ 31 دجنبر 2011.

## 5. ديون على الدولة لتسوية

قيد البنك المركزي في سجلاته دينا على الدولة بمبلغ 20.010 مليون أوقية لغاية 31 دجنبر 2011 ويتوزع المبلغ كالآتي:

- 1.574 مليون أوقية تتعلق بفارق الصرف لسنوات 2005 و 2006 الذي لم يكن موضوع استعادة رسمية من قبل الدولة الموريتانية؛
- 3.969 مليون أوقية تتعلق بخسائر السنتين 2008-2009 وكان يفترض حسب النصوص أن تعوضها الخزينة العامة في أجل أقصاه 6 أشهر بعد ختام كل سنة مالية؛
- 11.999 مليون أوقية تتعلق بمتأخرات الالتزامات الصافية للدولة للسنوات 2010-2011؛
- مبلغ 2.468 مليون أوقية الذي يقابل عمولات إصدار أذونات الخزينة للسنة المالية 2011.

وفي غياب تسوية هذه الديون أو اتفاق مع الدولة الموريتانية فإننا نرى أن تقيدها المحاسبي في سجلات البنك المركزي غير مناسب.

## رأي مع تحفظات

حسب رأينا ومراعاة للآثار التي قد تتركها المسائل المثارة في الفقرة "مبررات الرأي مع تحفظات" فإن الحسابات السنوية تعكس، في جميع جوانبها المهمة، صورة صادقة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني لغاية 31 ديسمبر 2011 وفقا للنظام المحاسبي الموريتاني ولمذكرات مصلحة المحاسبين.

عن أرنست ويانغ

كارولين زاموشينا أوريو

خبيرة محاسبة مبرزة



## 10.1 المصادقة على الكشف المالية من طرف المجلس العام

قام المحافظ وفقا للمادة 27 من الأمر القانوني 2007/004 بعرض الكشف المالية أمام المجلس العام للبنك المركزي لاعتمادها.

وقد صادق المجلس العام في اجتماعه بتاريخ 20 يونيو 2012 على الكشف المالية للبنك المركزي برسم سنة 2011.



## **.XI. الملحقات**



1: المؤشرات الاقتصادية والمالية					2011	2010	2009	2008	2007
التطور ب % ما لم يذكر غير ذلك									
<b>الإيرادات الوطنية والأسعار</b>									
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة					4,0	5,1	-1,2	3,7	1,0
الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة					4,1	5,6	-1,1	4,1	5,9
مخفض الناتج المحلي الإجمالي					12,1	21,8	-5,9	12,4	0,2
مخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول					11,7	21,5	-3,9	13,0	13,3
مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)					5,7	6,3	2,2	7,3	7,3
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)					5,5	6,1	4,9	3,9	7,4
<b>القطاع الخارجي</b>									
تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)					33,4	52,0	-23,7	22,9	6,4
منها التصدير خارج البترول					43,3	55,0	-21,6	31,1	54
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)					28,7	31,4	-22,9	35,6	22,7
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي 2/)					12,2	18,1	-20,5	8,6	35,1
التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول					3,0	3,0	2,2	3,8	2,6
رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)					-7	-8,7	-13,4	-16,9	-11,4
رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول 2/)					14,5	6,9	- 3,3	- 2,3	-10,1
الموازنة الإجمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)					6,3	6,7	-0,3	-1,4	0,6
<b>الاحتياطات الرسمية</b>									
الاحتياطات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) 3/					501,6	287,8	238	195	209
الاحتياطات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)					3,5	2,5	2,2	1,7	1,9
<b>النقد والقروض</b>									
النقد وما يشبه النقد					21,7	11,0	15,2	13,7	18,9
الأوراق والنقد المعدنية المتداولة					16,4	5,5	17,4	1,6	3,8
<b>العمليات المدعومة للحكومة</b>									
إجمالي العائدات					28,7	27,1	26,7	25,9	30,2
عائدات دون الهبات والبترول					26,0	24,6	24,1	22,8	24,9
الإيرادات البترولية 4/					2,0	1,4	1,8	2,2	2,9
المصروفات والقروض الصافية					30,2	29,1	32,1	32,9	32,0
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات					-1,4	-1,9	-5,4	-7,0	-1,8
الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات					-3,5	-3,4	-5,7	-9,8	-4,9
الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات					-4,2	-4,5	-6,0	-10,2	-7,3
<b>الدين الخارجي</b>									
الدين الخارجي الإسمي (مليون دولار)					2525,3	2259,4	1932,4	2 649,1	2 451,0
الدين الخارجي الإسمي (% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)					59,9	61,1	63,8	80,2	94
<b>للتذكير:</b>									
سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)					287,9	282,1	262,1	256,6	250,6
تصدير السلع فوب (مليون دولار)					2766,64	2073,5	1 364,1	1787,6	1454,4
استيراد السلع فوب (مليون دولار) 2/					2490,1	1935,3	1497,8	1941,2	1432,0
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار أوقية)					1184,3	1016,6	794,2	854,8	733,7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)					1130,1	972,4	757,6	797,6	678,4
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليون دولار)					4019,9	3524,6	2892	3299	2 08,0
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)					4217,0	3700	3 031	3 536	2 821,0
السكان (مليون)					3,4	3,3	3,2	3,1	2,96
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)					1248	1099	940	1 124	953,0
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو؛ نهاية المدة)					-1,4	6,5	-4,9	5,8	2,8
سعر النفط (دولار/برميل)					97,1	80,2	54	86	70
الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)					2,8	3,0	4,1	4,4	5,5
2/ صناعات نفطية ومناجم (خارج سني) مستثناة									
3/ خارج الحساب النفطي									
4/ بما فيه مقدم التوقيع									
الموريتاني									

ملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع بأسعار 1998					
2011	2010	2009	2008	2007	
66 073	67 853	63 388	63 124	58 386	القطاع الأول
10 837	13 730	11 536	11 369	8 811	1.1 الزراعة
43 697	43 871	42 801	41 555	40 358	1.2 تربية المواشي
11 539	10 251	9 051	10 200	9 217	1.3 الصيد
94 426	91 090	87 083	90 769	91 910	القطاع الثاني
48 832	49 928	49 005	49 972	47 920	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
44 760	45 612	43 149	43 663	40 544	2.1 معادن:
33 691	34 669	32 685	35 081	34 886	حديد
3 528	3 936	3 898	3 625	3 407	نحاس
7 541	7 007	6 566	4 957	2 251	ذهب
4 073	4 315	5 856	6 309	7 376	2.2 بترول
18 673	17 651	16 858	17 220	17 087	3. نشاطات معملية
26 921	23 512	21 219	23 577	26 903	4. بناء وأشغال عامة
183 641	172 236	164 983	165 473	158 402	القطاع الثالث
29 079	27 185	26 734	27 927	25 445	5. النقل والمواصلات
48 949	44 580	40 156	43 281	41 889	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
54 824	51 257	50 681	46 517	44 699	7. خدمات أخرى
293 351	281 965	268 041	271 617	262 329	مجموع النشاطات التجارية
50 788	49 213	47 412	47 748	46 369	8. إدارات عمومية
344 140	331 178	315 453	319 366	308 697	الناتج المحلي الإجمالي بـكلية عوامل الإنتاج
39 335	37 709	35 590	36 014	34 609	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
383 475	368 887	351 043	355 380	343 306	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
379 403	364 572	345 188	349 071	335 930	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
330 570	314 645	296 182	299 099	288 010	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 3 : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2007	2008	2009	2010	2011
<b>القطاع الأول</b>	4,6%	8,1%	0,4%	7,0%	-2,6%
1.1 الزراعة	6,4%	29,0%	1,5%	19,0%	-21,1%
1.2 تنمية المواشي	4,1%	3,0%	3,0%	2,5%	-0,4%
1.3 الصيد	5,0%	10,7%	-11,3%	13,3%	12,6%
<b>القطاع الثاني</b>	-8,2%	-1,2%	-4,1%	4,6%	3,7%
2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول	-17,2%	4,3%	-1,9%	1,9%	-2,2%
2.1 معادن:	14,7%	7,7%	-1,2%	5,7%	-1,9%
حديد	1,3%	0,6%	-6,8%	6,1%	-2,8%
نحاس	436,5%	6,4%	7,5%	1,0%	-10,4%
ذهب	684,3%	120,2%	32,5%	6,7%	7,6%
2.2 بترول	-67,3%	-14,5%	-7,2%	-26,3%	-5,6%
3. نشاطات معملية	6,6%	0,8%	-2,1%	4,7%	5,8%
4. بناء وأشغال عامة	2,5%	-12,4%	-10,0%	10,8%	14,5%
<b>القطاع الثالث</b>	4,7%	4,5%	-0,3%	4,4%	6,6%
5. النقل والمواصلات	9,1%	9,8%	-4,3%	1,7%	7,0%
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	4,4%	3,3%	-7,2%	11,0%	9,8%
7. خدمات أخرى	4,4%	4,1%	9,0%	1,1%	7,0%
مجموع النشاطات التجارية	0,0%	3,5%	-1,3%	5,2%	4,0%
8. إدارات عمومية	2,9%	3,0%	-0,7%	3,8%	3,2%
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	0,5%	3,5%	-1,2%	5,0%	3,9%
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	6,4%	4,1%	-1,2%	6,0%	4,3%
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1,0%	3,5%	-1,2%	5,1%	4,0%
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	5,9%	3,9%	-1,1%	5,6%	4,1%
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية	11,0%	3,9%	-1,0%	6,2%	5,1%

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حسب القطاع (مليون أوقية)					
2011	2010	2009	2008	2007	
<b>146 586,1</b>	<b>157 932,3</b>	<b>146 638,1</b>	<b>146 990,0</b>	<b>124 655,0</b>	<b>القطاع الأول</b>
30 239,4	40 364,3	33 721,2	32 424,0	23 417,0	1.1 الزراعة
68 428,4	79 706,0	77 384,5	75 497,0	68 335,0	1.2 تنمية المواشي
47 918,2	37 862,0	35 532,4	39 069,0	32 903,0	1.3 الصيد
<b>547 037,5</b>	<b>414 191,9</b>	<b>255 434,1</b>	<b>315 382,0</b>	<b>254 380,0</b>	<b>القطاع الثاني</b>
<b>449 057,5</b>	<b>330 707,1</b>	<b>184 989,7</b>	<b>244 378,0</b>	<b>182 978,0</b>	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
394 782,8	286 505,0	148 406,1	187 159,0	127 592,0	2.1 معادن:
248 915,1	179 841,7	94 672,7	146 473,0	99 989,0	حديد
41 820,8	36 062,1	23 253,9	21 894,0	20 254,0	نحاس
104 046,8	70 601,2	30 479,6	18 792,0	7 348,0	ذهب
54 274,7	44 202,1	36 583,6	57 219,0	55 386,0	2.2 بترول
36 984,1	33 074,9	29 718,0	29 615,0	27 387,0	3. نشاطات معملية
60 995,9	50 409,8	40 726,5	41 389,0	44 015,0	4. بناء وأشغال عامة
<b>397 521,0</b>	<b>358 685,6</b>	<b>325 189,5</b>	<b>316 106,0</b>	<b>284 365,0</b>	<b>القطاع الثالث</b>
40 602,4	36 885,8	35 070,9	36 309,0	31 829,0	5. النقل والمواصلات
110 382,3	95 814,3	81 113,1	85 293,0	76 934,0	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
112 029,0	99 091,8	92 171,3	82 535,0	73 913,0	7. خدمات أخرى
<b>956 637,3</b>	<b>803 916,1</b>	<b>610 427,5</b>	<b>666 509,0</b>	<b>561 711,0</b>	<b>مجموع النشاطات التجارية</b>
134 507,3	126 893,7	116 834,1	111 969,0	101 689,0	8. إدارات عمومية
<b>1 091 144,5</b>	<b>930 809,8</b>	<b>727 261,7</b>	<b>778 478,0</b>	<b>663 400,0</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج</b>
93 197,0	85 799,9	66 925,0	75 549,0	70 348,0	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
<b>1 184 341,6</b>	<b>1 016 609,6</b>	<b>794 186,7</b>	<b>854 027,0</b>	<b>733 748,0</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق</b>
<b>1 130 066,8</b>	<b>972 407,5</b>	<b>757 603,1</b>	<b>796 807,0</b>	<b>678 362,0</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط</b>
<b>735 284,1</b>	<b>685 902,5</b>	<b>609 197,0</b>	<b>609 648,0</b>	<b>550 770,0</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية</b>

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية



ملحق 5: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حسب القطاع					
2011	2010	2009	2008	2007	
-7,2%	7,7%	-0,2%	17,9%	12,4%	القطاع الأول
-25,1%	19,7%	4,0%	38,5%	14,1%	1.1 الزراعة
-14,1%	3,0%	2,5%	10,5%	11,7%	1.2 تنمية المواشي
26,6%	6,6%	-9,1%	18,7%	12,6%	1.3 الصيد
32,1%	62,2%	-19,0%	24,0%	-18,5%	القطاع الثاني
35,8%	78,8%	-24,3%	33,6%	-26,3%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
37,8%	93,1%	-20,7%	46,7%	44,0%	2.1 معادن:
38,4%	90,0%	-35,4%	46,5%	17,4%	حديد
16,0%	55,1%	6,2%	8,1%	679,9%	نحاس
47,4%	131,6%	62,2%	155,7%	731,2%	ذهب
22,8%	20,8%	-36,1%	3,3%	-65,3%	2.2 بترول
11,8%	11,3%	0,3%	8,1%	14,3%	3. نشاطات معملية
21,0%	23,8%	-1,6%	-6,0%	9,9%	4. بناء وأشغال عامة
10,8%	10,3%	2,9%	11,2%	15,4%	القطاع الثالث
10,1%	5,2%	-3,4%	14,1%	17,0%	5. النقل والمواصلات
15,2%	18,1%	-4,9%	10,9%	12,0%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
13,1%	7,5%	11,7%	11,7%	12,0%	7. خدمات أخرى
19,0%	31,7%	-8,4%	18,7%	-4,0%	مجموع النشاطات التجارية
6,0%	8,6%	4,3%	10,1%	20,4%	8. إدارات عمومية
17,2%	28,0%	-6,6%	17,3%	-0,9%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
8,6%	28,2%	-11,4%	7,4%	27,0%	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
16,5%	28,0%	-7,0%	16,4%	1,2%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
16,2%	28,4%	-4,9%	17,5%	20,0%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
7,2%	12,6%	-0,1%	10,7%	15,5%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 6: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي					
2011	2010	2009	2008	2007	
12,4%	15,5%	18,5%	17,2%	17,0%	القطاع الأول
2,6%	4,0%	4,2%	3,8%	3,2%	1.1 الزراعة
5,8%	7,8%	9,7%	8,8%	9,3%	1.2 تنمية المواشي
4,0%	3,7%	4,5%	4,6%	4,5%	1.3 الصيد
46,2%	40,7%	32,2%	36,9%	34,7%	القطاع الثاني
37,9%	32,5%	23,3%	28,6%	24,9%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
33,3%	28,2%	18,7%	21,9%	17,4%	2.1 معادن:
21,0%	17,7%	11,9%	17,2%	13,6%	حديد
3,5%	3,5%	2,9%	2,6%	2,8%	نحاس
8,8%	6,9%	3,8%	2,2%	1,0%	ذهب
4,6%	4,3%	4,6%	6,7%	7,5%	2.2 بترول
3,1%	3,3%	3,7%	3,5%	3,7%	3. نشاطات معملية
5,2%	5,0%	5,1%	4,8%	6,0%	4. بناء وأشغال عامة
33,6%	35,3%	40,9%	37,0%	38,8%	القطاع الثالث
3,4%	3,6%	4,4%	4,3%	4,3%	5. النقل والمواصلات
9,3%	9,4%	10,2%	10,0%	10,5%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
9,5%	9,7%	11,6%	9,7%	10,1%	7. خدمات أخرى
80,8%	79,1%	76,9%	78,0%	76,6%	مجموع النشاطات التجارية
11,4%	12,5%	14,7%	13,1%	13,9%	8. إدارات عمومية
92,1%	91,6%	91,6%	91,2%	90,4%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
7,9%	8,4%	8,4%	8,8%	9,6%	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
95,4%	95,7%	95,4%	93,3%	92,5%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
62,1%	67,5%	76,7%	71,4%	75,1%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته (مليار أوقية)					
2011	2010	2009	2008	2007	
2 102,2	1 732,4	1 325,7	1 500,2	1 239,4	موارد
1 184,3	1 016,6	794,2	854,0	734,0	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
917,9	715,8	531,6	646,1	505,5	واردات السلع والخدمات
2 102,2	1 732,4	1 325,7	1 500,2	1 239,4	الاستخدامات
869,5	886,1	731,3	802,1	675,2	الاستهلاك
177,6	165,6	154,9	161,0	158,5	استهلاك الإدارات العمومية
691,9	720,5	576,4	641,0	516,7	استهلاك الأسر
386,3	243,9	195,4	233,1	164,0	الاستثمار
70,5	58,9	56,2	55,6	43,8	استثمارات عمومية
315,8	185,1	139,2	177,5	120,2	استثمارات خصوصية
846,5	602,4	399,0	465,0	400,2	صادرات السلع والخدمات

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2011	2010	2009	2008	ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)
276,5	138,2	-108,4	-123,3	ميزان تجاري
2766,6	2073,5	1364,2	1787,6	صادرات
1470,6	997,0	521,6	823,4	حديد
220,7	297,3	218,0	325,8	بنترول
234,1	187,4	118,6	167,2	نحاس
404,2	309,5	234,0	168,6	ذهب
425,9	275,7	268,6	288,5	صيد
11,1	6,7	3,4	14,1	أخرى
-2490,1	-1935,3	-1472,5	-1910,9	واردات فوب
-290,8	-277,2	-322,2	-381,6	مواد غذائية
-547,6	-364,9	-247,9	-581,7	مواد بترولية
-87,1	-66,7	-50,1	-84,5	منها شركة سنيم
-43,5	-33,2	-23,3	-21,3	شركة نحاس موريتانيا
-64,6	-26,6	-14,6	-15,3	شركة تازيزات
-1202,4	-852,6	-477,3	-717,9	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
-361,6	-350,5	-205,3	-306,9	منها شركة سنيم
-153,4	-111,2	-147,7	-108,4	شركة نحاس موريتانيا
-573,6	-183,6	-107,8	-120,6	شركة تازيزات
-113,8	-207,4	-16,6	-181,9	استكشاف نفطي
-449,3	-440,6	-425,1	-229,7	واردات أخرى
-722,2	-619,5	-427,1	-596,2	خدمات وعائدات (صافية)
-555,5	-550,9	-479,2	-626,7	خدمات (صافية)
209,6	119,0	158,8	138,0	قروض
58,4	42,1	35,7	38,0	منها رخص صيد
-765,1	-669,9	-638,0	-764,7	ديون
-214,1	-236,1	-175,2	-230,4	منه شحن (بما فيه النفط والمعادن)
-166,7	-68,5	52,1	30,5	عائدات (صافية)
126,9	113,7	118,0	130,5	قروض
104,3	97,8	107,5	117,0	منها تعويضات الصيد
-293,6	-182,2	-65,9	-100,0	ديون
-49,3	-37,9	-22,4	-31,6	منه فوائد الدين
151,2	162,1	130,8	196,6	تحويلات جارية (صافية)
31,3	59,3	66,4	71,7	تحويلات خصوصية (صافية)
119,9	102,8	64,4	124,9	تحويلات رسمية
2,6	5,7	5,9	5,8	منها تخفيف المديونية مبادرة متعددة الأطراف 1/
-294,5	-319,1	-404,7	-522,9	ميزان المعاملات الجارية
499,3	550,7	212,1	408,6	حساب رأي المال والعمليات المالية
0,0	209,0	0,0	30,9	حساب رأس المال
0,0	209,0	0,0	30,9	منها مبادرة تخفيف المديونية 2/
499,3	341,7	212,1	377,7	حساب العمليات المالية
588,8	128,3	-3,1	338,4	استثمار مباشر (صافي)
76,8	83,3	-15,1	189,4	منه: الصناعات البترولية (صافي)
243,1	174,3	172,6	200,5	قروض رسمية على المدينين المتوسط والطويل
306,8	230,0	240,7	280,7	سحوبات
176,7	135,2	214,0	260,5	حكومية
130,1	94,8	26,7	20,2	شركة سنيم
-63,7	-55,6	-68,0	-80,2	أصل مستحق الأداء
-332,6	39,0	42,6	-161,2	معاملات رأسمالية خصوصية أخرى
48,3	4,4	184,3	69,0	خطأ وسهو
253,1	235,9	-8,3	-45,3	الميزان الإجمالي
-253,1	-235,9	8,3	45,3	تمويل
-221,3	-46,0	-24,3	-9,1	أصول خارجية صافية
-195,8	-40,8	32,2	10,9	البنك المركزي (صافي)
-230,0	-40,8	32,3	10,9	موجودات
34,2	0,0	-0,1	-0,1	التزامات
-25,5	-5,2	-56,5	-20,0	بنوك تجارية (صافي)
-46,2	-1,8	12,8	13,5	حسابات بترولية
14,4	-188,2	19,7	41,0	تمويل استثنائي

المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة الدراسات إدارة الدراسات والأسواق المالية

**ملحق 9: جدول العمليات المالية للحكومة (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)**

2011	2010	2009	2008	2007	
<b>324,8</b>	<b>263,8</b>	<b>202,2</b>	<b>206,3</b>	<b>205,2</b>	<b>إجمالي إيرادات وهبات</b>
294,2	238,7	182,4	182	169	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
184,7	145,6	106,6	114,6	106,8	إيرادات ضريبية
54,8	43,4	34,6	34,9	32,9	رسوم على الإيرادات والأرباح
100,4	79,2	53,8	59,8	52,7	رسوم على السلع والخدمات
22,3	17,6	14,2	17,4	19,1	رسوم على التجارة الدولية
7,2	5,4	4,1	2,5	2,1	إيرادات ضريبية أخرى
109,5	83,1	75,8	67,8	62,2	إيرادات غير ضريبية
36,9	42,3	41	38,7	41,4	منها: إيرادات قطاع الصيد
32,7	<b>13,3</b>	18,4	16,2	9,1	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
7,7	11,6	6,1	6,5	16,3	هبات
6,7	0,6	3,7	4	10	منها: مشاريع
<b>341,7</b>	<b>282,9</b>	<b>242,9</b>	<b>262</b>	<b>217,4</b>	<b>نفقات وقروض صافية</b>
247,8	204,5	186,7	206,4	158,9	نفقات جارية
89,1	83,6	77	71,3	64,6	رواتب وأجور
51,3	47,2	51,7	54	63,8	سلع وخدمات
65,4	27,0	20,3	42,8	15,2	تحويلات جارية
18,4	19,4	16,2	16,5	13,5	قوائد على الديون العمومية
8,4	7,5	5,1	5,8	4,4	خارجية
10,0	11,9	11,1	10,7	9,1	داخلية
11,0	12,6	5	6,8	1,8	حسابات خاصة
		'''	'''	'''	منها: تنمية القطاع النفطي
94,0	78,5	56,2	55,6	58,5	نفقات تجهيز وقروض صافية
37,1	13,7	14,9	12	28,6	استثمارات ممولة بموارد خارجية
54,6	51,5	36,9	43,6	29,9	استثمارات ممولة بموارد داخلية
2,2	13,4	4,4	0	0	إعادة هيكلة وقروض صافية
12,6	13,2	16,5	15,1	0	احتياطي مشترك
0,0	1,3		0	0	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-47,5	-44,2	-60,5	-79,6	-48,4	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-39,8	-32,7	-54	-73	-32,1	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
<b>-2,0</b>	<b>-23,0</b>	<b>-40,5</b>	<b>-61,8</b>	<b>-15,4</b>	<b>رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج</b>
22,9	13,5	13,7	17,4	19,9	إيرادات نفطية (صافية)
<b>-24,6</b>	<b>-30,8</b>	<b>-46,8</b>	<b>-62,1</b>	<b>-28,5</b>	<b>رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)</b>
<b>-16,9</b>	<b>-19,2</b>	<b>-40,7</b>	<b>-55,6</b>	<b>-12,2</b>	<b>رصيد إجمالي مع الهبات (عجز -)</b>
<b>19,9</b>	<b>20,4</b>	<b>40,7</b>	<b>55,63</b>	<b>12,2</b>	<b>تمويل</b>
-0,6	12,0	22,3	43,2	3	تمويل داخلي
-12,4	10,1	30,7	32,4	7,7	النظام المصرفي
8,5	-5,7	27,7	20	-0,2	البنك المركزي الموريتاني
		20,8			منها دعم بحقوق السحب الخاصة
-20,9	15,8	<b>3</b>	<b>12,5</b>	<b>7,9</b>	<b>بنوك تجارية</b>
9,8	-2,4	-5,9	14,8	5,5	تمويل غير مصرفي
-2,8	-2,8	<b>-2,8</b>	<b>-2,8</b>	<b>0</b>	<b>خصخصة وآخرون</b>
3,0	7,1	0,3	-1,2	-10,2	تغير المتأخرات الداخلية
-3,4	-0,1	<b>0,3</b>	<b>-0,2</b>	<b>-8</b>	<b>أموال عالقّة لدى الخزنة</b>
6,4	7,2	0	-1	-2,1	أخرى
<b>20,5</b>	<b>8,4</b>	<b>17</b>	<b>12,8</b>	<b>14,5</b>	<b>تمويل خارجي</b>
-13,3	-0,5	3,4	3,3	-2,8	حساب النفط (صافي)
-22,9	-13,5	-13,7	-17,4	-19,9	إيرادات نفطية صافية
<b>9,6</b>	13,0	17,1	20,7	17,1	مساهمة الحساب النفطي
<b>33,8</b>	8,9	<b>13,7</b>	<b>9,4</b>	<b>17,3</b>	<b>أخرى (صافية)</b>
29,7	3,2	8,9	4,1	9,2	اقتراض خارجي (صافي)
<b>4,1</b>	5,7	<b>4,7</b>	<b>5,4</b>	<b>8,1</b>	<b>تمويل خارجي استثنائي</b>
<b>0,0</b>	'''	'''	'''	0	مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
<b>3,0</b>	1,2	<b>-1,4</b>	<b>2,463</b>	<b>5,3</b>	<b>خطأ وسهو</b>

المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

2011	2010	2009	2008	2007	ملحق 10: العمليات المالية للدولة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)
27,4	26,0	25,5	24,2	28,0	إجمالي إيرادات وهيئات
24,8	23,5	23,0	21,3	23,0	إجمالي الإيرادات بدون الهيئات
15,6	14,3	13,4	13,4	14,6	إيرادات ضريبية
4,6	4,3	4,4	4,1	4,5	رسوم على الإيرادات والأرباح
8,5	7,8	6,8	7,0	7,2	رسوم على السلع والخدمات
1,9	1,7	1,8	2,0	2,6	رسوم على التجارة الدولية
0,6	0,5	0,5	0,3	0,3	إيرادات ضريبية أخرى
9,2	8,2	9,5	7,9	8,5	إيرادات غير ضريبية
3,1	4,2	5,2	4,5	5,6	منها: إيرادات قطاع الصيد
2,8	1,3	2,3	1,9	1,2	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
0,7	1,1	0,8	0,8	2,2	هبات
0,6	0,1	0,5	0,5	1,4	منها: مشاريع
28,9	27,8	30,6	30,7	29,6	نفقات وقروض صافية
20,9	20,1	23,5	24,2	21,7	نفقات جارية
7,5	8,2	9,7	8,3	8,8	رواتب وأجور
4,3	4,6	6,5	6,3	8,7	سلع وخدمات
5,5	2,7	2,6	5,0	2,1	تحويلات جارية
1,6	1,9	2,0	1,9	1,8	فوائد على الديون العمومية
0,7	0,7	0,6	0,7	0,6	خارجية
0,8	1,2	1,4	1,3	1,2	داخلية
0,9	1,2	0,6	0,8	0,2	حسابات خاصة
7,9	7,7	7,1	6,5	8,0	منها: تنمية القطاع النفطي
3,1	1,3	1,9	1,4	3,9	نفقات تجهيز وقروض صافية
4,6	5,1	4,6	5,1	4,1	استثمارات ممولة بموارد خارجية
0,2	1,3	0,6	-	-	استثمارات ممولة بموارد داخلية
1,1	1,3	2,1	1,8	-	إعادة هيكلة وقروض صافية
-	0,1	-	-	-	احتياطي مشترك
- 4,0	- 4,3	- 7,6	- 9,3	- 6,6	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
- 3,4	- 3,2	- 6,8	- 8,5	- 4,4	رصيد خارج النفط باستبعاد الهيئات (عجز -)
- 0,2	- 2,3	- 5,1	- 7,2	- 2,1	رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
1,9	1,3	1,7	2,0	2,7	إيرادات نفطية (صافية)
- 2,1	- 3,0	- 5,9	- 7,3	- 3,9	رصيد إجمالي باستبعاد الهيئات (عجز -)
- 1,4	- 1,9	- 5,1	- 6,5	- 1,7	رصيد إجمالي مع الهيئات (عجز-)
1,7	2,0	5,1	6,5	1,7	تمويل
- 0,0	1,2	2,8	5,1	0,4	تمويل داخلي
- 1,0	1,0	3,9	3,8	1,0	النظام المصرفي
0,7	- 0,6	3,5	2,3	- 0,0	البنك المركزي الموريتاني
-	-	2,6	-	-	منها دعم بحقوق السحب الخاصة
- 1,8	1,6	0,4	1,5	1,1	بنوك تجارية
0,8	- 0,2	- 0,7	1,7	0,7	تمويل غير مصرفي
- 0,2	- 0,3	- 0,4	- 0,3	-	خصخصة وآخرون
0,3	0,7	0,0	- 0,1	- 1,4	تغير المتأخرات الداخلية
- 0,3	- 0,0	0,0	- 0,0	- 1,1	أمور عالقة لدى الخزينة
0,5	0,7	-	- 0,1	- 0,3	أخرى
1,7	0,8	2,1	1,5	2,0	تمويل خارجي
- 1,1	- 0,0	0,4	0,4	- 0,4	منه: حساب النفط (صافي)
- 1,9	- 1,3	- 1,7	- 2,0	- 2,7	إيرادات نفطية صافية
0,8	1,3	2,2	2,4	2,3	مساهمة الحساب النفطي
2,9	0,9	1,7	1,1	2,4	أخرى (صافية)
2,5	0,3	1,1	0,5	1,3	اقتراض خارجي (صافي)
0,3	0,6	0,6	0,6	1,1	تمويل خارجي استثنائي
0,25	0,1	- 0,18	0,29	0,72	خطأ وسهو
					المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

2011	2010	2009	2008	2007	ملحق 11: العمليات المالية للدولة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)
28,7	27,1	26,7	25,9	30,2	إجمالي إيرادات وهبات
26,0	24,6	24,1	22,8	24,9	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول
16,3	15,0	14,1	14,4	15,7	إيرادات ضريبية
4,9	4,5	4,6	4,4	4,8	رسوم على الإيرادات والأرباح
8,9	8,1	7,1	7,5	7,8	رسوم على السلع والخدمات
2,0	1,8	1,9	2,2	2,8	رسوم على التجارة الدولية
0,6	0,6	0,5	0,3	0,3	إيرادات ضريبية أخرى
9,7	8,5	10,0	8,5	9,2	إيرادات غير ضريبية
3,3	4,4	5,4	4,9	6,1	منها: إيرادات قطاع الصيد
2,9	1,4	2,4	2,0	1,3	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
0,7	1,2	0,8	0,8	2,4	هبات
0,6	0,1	0,5	0,5	1,5	منها: مشاريع
30,2	29,1	32,1	32,9	32,0	نفقات وقروض صافية
21,9	21,0	24,6	25,9	23,4	نفقات جارية
7,9	8,6	10,2	8,9	9,5	رواتب وأجور
4,5	4,9	6,8	6,8	9,4	سلع وخدمات
5,8	2,8	2,7	5,4	2,2	تحويلات جارية
1,6	2,0	2,1	2,1	2,0	فوائد على الديون العمومية
0,7	0,8	0,7	0,7	0,6	خارجية
0,9	1,2	1,5	1,3	1,3	داخلية
1,0	1,3	0,7	0,9	0,3	حسابات خاصة
8,3	8,1	7,4	7,0	8,6	نفقات تجهيز وقروض صافية
3,3	1,4	2,0	1,5	4,2	استثمارات ممولة بموارد خارجية
4,8	5,3	4,9	5,5	4,4	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,2	1,4	0,6	0,0	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
1,1	1,4	2,2	1,9	0,0	احتياطي مشترك
0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-4,2	-4,5	-8,0	-10,0	-7,1	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-3,5	-3,4	-7,1	-9,2	-4,7	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-0,2	-2,4	-5,3	-7,8	-2,3	رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
2,0	1,4	1,8	2,2	2,9	إيرادات نفطية (صافية)
-2,2	-3,2	-6,2	-7,8	-4,2	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-1,5	-2,0	-5,4	-7,0	-1,8	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز-)
1,8	2,1	5,4	7,0	1,8	تمويل
-0,1	1,2	2,9	5,4	0,4	تمويل داخلي
-1,1	1,0	4,1	4,1	1,1	النظام المصرفي
0,7	-0,6	3,7	2,5	0,0	البنك المركزي الموريتاني
0,0	0,0	2,7	0,0	0,0	منها دعم بحقوق السحب الخاصة
-1,8	1,6	0,4	1,6	1,2	بنوك تجارية
0,9	-0,2	-0,8	1,9	0,8	تمويل غير مصرفي
-0,2	-0,3	-0,4	-0,4	0,0	خصخصة وآخرون
0,3	0,7	0,0	-0,2	-1,5	تغير المتأخرات الداخلية
-0,3	0,0	0,0	0,0	-1,2	أمور عالقة لدى الخزانة
0,6	0,7	0,0	-0,1	-0,3	أخرى
1,8	0,9	2,2	1,6	2,1	تمويل خارجي
-1,2	-0,1	0,4	0,4	-0,4	حساب النفط (صافي)
-2,0	-1,4	-1,8	-2,2	-2,9	إيرادات نفطية صافية
0,8	1,3	2,3	2,6	2,5	مساهمة الحساب النفطي
3,0	0,9	1,8	1,2	2,6	أخرى (صافية)
2,6	0,3	1,2	0,5	1,4	اقتراض خارجي (صافي)
0,4	0,6	0,6	0,7	1,2	تمويل خارجي استثنائي
					مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
0,3	0,1	-0,2	0,3	0,8	خطأ وسهو
					المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)					
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الأصول الخارجية الصافية	8,2	-9,5	-3,5	9,4	70,8
البنك المركزي	8,6	10,1	1,5	13,3	67,2
بنوك	-0,4	-19,6	-5	- 3,9	3,7
أصول داخلية صافية	203,4	250,1	280,6	298,1	303,3
قرض داخلي صافي	305,1	379,9	420	465,9	502,8
القرض الصافي للدولة	121,9	141,7	172,9	182,0	187,2
ديون	167,6	176	195,2	215,1	204,6
ودائع	-45,7	-34,3	-22,3	- 33,1	- 17,4
قروض للاقتصاد	183,2	238,2	247,1	283,8	315,6
بنود أخرى صافية	-101,7	-129,8	-139,4	-167,7	- 199,4
نقود بالمفهوم الواسع	211,6	240,6	277,1	307,5	374,2
نقود ورقية ومعدنية متداولة	68,9	70	82,2	86,7	100,9
ودائع تحت الطلب	102,1	133,1	149	172,0	222,9
ودائع لأجل وللاذخار	40,5	37,6	45,9	48,8	50,3
سلطات نقدية					
أصول خارجية صافية	8,6	10,1	1,5	13,3	67,2
أصول	52,4	51	62,3	81,2	144,7
خصوم	-43,8	-40,9	-60,8	- 67,9	- 77,5
أصول خارجية صافية	87,3	100,6	125,1	113,5	110,7
قروض داخلية صافية	93,7	113,7	142,0	141,0	164,4
قروض صافية للدولة	87,7	95,6	124,5	122,3	145,5
ديون	132,2	129,5	146,5	155,4	162,1
ودائع	-44,5	-33,9	-22	- 33,1	- 16,6
منها حساب جاري للخرينة	-26,1	-6,6	-9,3	14,0	- 5,6
ديون على القطاع الخاص	2,4	14,8	14,8	15,5	14,8
ديون صافية على البنوك	3,6	3,3	2,7	4,2	4,2
بنود أخرى صافية	-6,4	-13,1	-16,9	- 27,5	- 53,7
قاعدة نقدية	95,9	110,6	126,5	126,8	177,9
نقود ورقية ومعدنية متداولة	68,9	70	82,2	86,7	100,9
احتياطيات البنوك	27	40,6	44,3	40,1	77,0
منها: سيولة البنوك	8,5	8,2	9,1	10	12,8
ودائع البنوك بالأوقية	14,2	22,3	21,2	22	55,5
ودائع البنوك من العملات الصعبة	4,3	10	14	8,1	8,6
البنوك التجارية					
أصول خارجية صافية	-0,4	-19,6	-4,9	-3,9	3,7
أصول	25,6	18,4	33,3	31	38,6
خصوم	-26	-38	-38,2	-34,9	35,0-
أصول داخلية صافية	118,4	152,9	158,3	193,4	194,3
قرض صافي للدولة	34,2	46,2	48,5	64,5	43,3
ديون	35,4	46,6	48,7	64,5	42,6
منها: سندات خزينة	41,4	52,8	54,1	70	50,0
سندات مضمونة	-6	-6,3	-5,4	-5,5	7,4-
ودائع	-1,2	-0,4	-0,2	0	0,7
ديون على القطاع الخاص	180,8	223,4	232,3	269,5	300,8
بنود أخرى صافية	-96,6	-116,7	-122,5	-140,6	-149,8
المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة الدراسات إدارة الدراسات والأسواق المالية					

ملحق 13: السيولة المصرفية (مليون أوقية)	2010	2011
12 شهر	12 شهر	12 شهر
1 - نقود ورقية ومعدينية (-)	4 477	14 229
المركز الصافي للخرينة (+)	-2 122	23 116
مخزون سندات الخرينة المصرفية		
تغير سندات الخرينة	10 825	-14 979
2- رصيد صافي للإدارات العمومية خارج سندات الخرينة المطروحة للبيع	8 703	8 137
أصول خارجية صافية للبنك المركزي (+)	11 775	53 920
تدخلات صافية في سوق الصرف	58 225	48 831
3- أصول صافية على الخارج باستثناء تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف	70 031	102 751
4- عوامل أخرى صافية (+)	-10 838	-25 978
- عوامل أخرى (+)	-9 338	-25 978
إعادة التمويل (إعادة شراء السندات)	-1 500	0
أ- عوامل مستقلة للسيولة (-1+2+3+4)	63 419	70 681
5- طرح سندات الخرينة في السوق	-10 825	14 979
6- عمليات السوق المفتوحة	0	0
7- إعادة تمويل (إعادة شراء سندات)	1 500	0
8- احتياطات إلزامية	-1 469	-3 049
ب - عمليات السياسة النقدية (3+4+5+6)	-10 794	11 930
ج - تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف	-58 225	-48 831
د - عمليات السياسة النقدية والصرف	-69 049	-36 901
هـ - أصول حرة في الحساب الجاري	-5 631	33 780
ز - احتياطي البنوك	-4 162	36 829

المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة الدراسات إدارة الدراسات والأسواق المالية



**ملحق 14: مقارنة حساب الأرباح والخسائر 2010-2011**

مدین

تغیر 2011/2010		السنة		بنود
%	قيمة مطلقة	2011	2010	
466	183 519 031	222 890 301	39 371 271	خسائر السنوات السابقة
(100)	(9 682 702)	0	9 682 702	خسائر استثنائية
0	0	789 081 959	789 081 959	اعتمادات تحوطية خارج التشغيل
(27)	(684 940 599)	1 874 049 441	2 558 990 040	ربح السنة
(15)	(511 104 270)	2 886 021 702	3 397 125 972	مجموع

**ملحق 14: مقارنة حساب الأرباح والخسائر 2010-2011**

دائن

تغیر 2011/2010		السنة		بنود
%	قيمة مطلقة	2011	2010	
(126)	7 034 000 834	1 450 904 377	(5 583 096 457)	نتيجة التشغيل
(46)	(29 701 419)	35 516 981	65 218 400	أرباح السنوات السابقة
(84)	(7 515 403 685)	1 399 600 344	8 915 004 029	أرباح استثنائية
	0	0	0	استرجاع على المخصصات ذات الطابع الاحتياطي
	0	0	0	خسائر السنة
(15)	(511 104 270)	2 886 021 702	3 397 125 972	مجموع

**ملحق 15: حساب أرباح وخسائر البنك المركزي**

من 2011/01/01 إلى 2011/12/31

دائن		مدین	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
1 450 904 377	نتيجة التشغيل	222 890 301	خسائر السنوات السابقة
35 516 981	أرباح السنوات السابقة	0	خسائر استثنائية
1 399 600 344	أرباح استثنائية	789 081 959	اعتمادات تحوطية خارج التشغيل
0	استرجاع على المخصصات ذات الطابع الاحتياطي		
0	خسائر السنة	1 874 049 441	ربح السنة
2 886 021 702	مجموع	2 886 021 702	مجموع

**ملحق 16: حساب التشغيل العام المقارن 2010-2011**

مدین

التغير 2011/2010		السنة		البيان
%	قيمة مطلقة	2011	2010	
21	162 247 949	925 864 462	763 616 512	صيانة تداول إصدار النقود
(3)	(2 285 715)	75 842 857	78 128 572	مخصصات التجهيز
23	5 686 669	30 500 000	24 813 331	المجلس العام
1	53 405 481	5 946 682 133	5 893 276 652	مصاريف العمال
19	36 319 939	225 490 242	189 170 302	تكاليف سلع وأثاث ومباني
(19)	(50 032 387)	214 112 858	264 145 245	أسفار ونقل
16	41 501 341	298 947 151	257 445 810	توريدات خارجية
20	107 334 147	648 411 993	541 077 847	مصاريف عامة للتسيير
(2)	(13 852 017)	688 842 826	702 694 843	مصاريف مالية
	349 193 409	349 193 409	0	خسائر صرف
(17)	(43 492 653)	217 103 190	260 595 843	مخصصات للاندثار
(71)	(2 886 699 942)	1 172 895 213	4 059 595 155	مخصصات تحوطية
(100)	(36 744 292)	0	36 744 292	نفقات للحفظ
(126)	7 034 000 834	1 450 904 377	(5 583 096 457)	نتيجة التشغيل
<b>64</b>	<b>4 756 582 763</b>	<b>12 244 790 710</b>	<b>7 488 207 947</b>	<b>مجموع</b>

**ملحق 17: حساب التشغيل العام المقارن 2010-2011**

دائن

تغير 2011/2010		السنة		البيان
%	قيمة مطلقة	2011	2010	
211	467 019 185	688 202 528	221 183 343	فوائد على عائدات العملة الصعبة
	50 005 521	50 005 521	0	فوائد على بروتوكيبك
(2)	(57 971 453)	3 619 171 979	3 677 143 432	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة
40	12 644 366	44 254 321	31 609 955	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
	0	0	0	فوائد على مستندات.....
	0	0	0	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية
	37 674	37 674	0	غرامات على مركز الصرف
8	5 321 949	72 470 331	67 148 382	عمولات صرف
70	961 914 484	2 329 202 906	1 367 288 422	عمولات الصرف على العمليات في الحساب
	0	0	0	عمولات على عمليات العملات الصعبة
12	119 780 752	1 136 778 420	1 016 997 668	عائدات سوق الصرف
271	2 354 297 777	3 221 603 868	867 306 091	عائدات أخرى
	0	0	0	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي
69	5 151 250	12 623 750	7 472 500	فوائد على بيع سندات البنك المركزي
340	636 988 476	824 465 188	187 476 712	استرجاع المخصصات
(100)	(32 513 442)	0	32 513 442	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
65	7 798 000	19 866 000	12 068 000	عائدات غير جارية
		226 108 224	0	أرباح الصرف
<b>64</b>	<b>4 756 582 763</b>	<b>12 244 790 710</b>	<b>7 488 207 947</b>	<b>مجموع</b>

**ملحق 18: حساب التشغيل العام للبنك المركزي**  
**للفترة 2011/01/01 إلى 2011/12/31**

مدین		دائن	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
صيانة تداول إصدار النقود	925 864 462	فوائد على عائدات العملة الصعبة	688 202 528
مخصصات التجهيز	75 842 857	فوائد على بروتوكيبك	50 005 521
المجلس العام	30 500 000	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة	3 619 171 979
مصاريف العمال	5 946 682 133	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	44 254 321
تكاليف سلع وأثاث ومباني	225 490 242	فوائد على مستندات.....	0
أسفار ونقل	214 112 858	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية	0
توريدات خارجية	298 947 151	غرامات على مركز الصرف	37 674
مصاريف عامة للتسيير	648 411 993	عمولات صرف	72 470 331
مصاريف مالية	688 842 826	عمولات الصرف على العمليات في الحساب	2 329 202 906
خسائر صرف	349 193 409		
مخصصات تحوطية	1 172 895 213	عمولات على عمليات العملات الصعبة	0
		عائدات سوق الصرف	1 136 778 420
مخصصات للاندثار	217 103 190	عائدات أخرى	3 221 603 868
النتيجة الصافية للتشغيل	1 450 904 377	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي	0
		فوائد على بيع سندات البنك المركزي	12 623 750
		استرجاع المخصصات	824 465 188
		غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	0
		عائدات غير جارية	19 866 000
		أرباح الصرف	226 108 224
<b>مجموع</b>	<b>12 244 790 710</b>	<b>مجموع</b>	<b>12 244 790 710</b>

**ملحق 19: خصوم الموازنات المقارنة 2010-2011**

تغير (2011/2010)		2011		2010		البيان
%	قيمة مطلقة	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
18	17 078 016 157	113 862 157 535		96 784 141 378		أوراق ونقود معدنية في التداول
53	41 190 175 866	119 443 648 310		78 253 472 443		حسابات جارية وودائع
(30)	(13 870 778 062)		32 517 646 032		46 388 424 094	- تجمعات عمومية
159	33 857 956 115		55 137 285 450		21 279 329 335	- بنوك ومؤسسات مالية
10	687 344 607		7 285 038 171		6 597 693 564	- حسابات البنوك التجارية بالعملات
234	112 446 442		160 489 422		48 042 980	- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية
48 282	20 216 910 346		20 258 783 229		41 872 883	- مؤسسات غير مصرفية
0	0		1 073		1 073	- حسابات خاصة
(10)	(186 490 336)		1 613 583 470		1 800 073 806	ودائع البنوك التجارية في سوق الصرف
8	98 554 379		1 363 248 846		1 264 694 467	- حسابات العمال
0	0		6 641 812		6 641 812	- أرباح مخصصة - حوافز العمال
	0		1 100 930 804		826 698 429	ودائع المؤسسات العمومية بالعملات
6	2 942 881 264	55 813 144 229		52 870 262 964		صندوق النقد الدولي
3	3 6 848		27 434 298 006		26 661 631 158	- اعتمادات بحقوق السحب الخاصة
0	0		399 764 823		399 764 823	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1
8	2 170 095 443		27 977 530 122		25 807 434 679	- سندات صندوق النقد الدولي
	0		0		0	- فارق إعادة تقييم اكتتاب صندوق النقد الدولي
8	118 973		1 551 276		1 432 303	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2
8	8 087 310	105 753 893		97 666 583		حساب جاري صندوق النقد العربي
22	8 929 898 954	49 982 485 806		41 052 586 852		ودائع البنوك الأجنبية
1 031	4 108 724 206	4 507 119 281		398 395 075		اتفاقيات دفع
1 036	4 110 287 311		4 507 119 281		396 831 969	* اتفاقيات قرض
(100)	(1 563 106)		0		1 563 106	* اتفاقيات تعويض
1 163	2 325 096 934	2 525 096 934		200 000 000		رأسمال وصناديق احتياطي
0	0		200 000 000		200 000 000	- رأسمال
	100 000 000		100 000 000		0	- احتياطي قانوني
	2 223 301 276		2 223 301 276		0	- احتياطي اختياري
	1 795 658		1 795 658		0	- ترحيل
16	645 783 748	4 757 451 720		4 111 667 972		احتياطي لإعادة تقييم الذهب
(6)	(1 331 861 123)	22 584 914 051		23 916 775 174		حسابات نظامية ومتفرقة - خصوم
(27)	(684 940 599)	1 874 049 441		2 558 990 040		نتيجة السنة المالية
25	75 211 862 717	375 455 821 200		300 243 958 483		مجموع
						خارج الموازنة
0	0	79 487 000 000		79 487 000 000		أدوات خزينة صادرة
0	0	4 932 648 333		4 932 648 333		قروض مستندية
0	0	23 022 953 185		23 022 953 185		عائدات خارجية للدولة الموريتانية
0	0	886 300 430		886 300 430		اتفاقيات دولية
0	0	108 328 901 947		108 328 901 947		مجموع

2010-2011

:20

تغير (2011/2010)		2011		2010		البيان
%	قيمة مطلقة	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
78	63 540 233 175	144 701 026 194		81 160 793 020		ذهب وديون على الخارج
14	645 783 748		5 199 745 895		4 553 962 148	- عائدات من الذهب
82	62 894 449 427		139 501 280 299		76 606 830 872	- عائدات من العملات الصعبة
7	2 178 182 753	34 359 143 639		32 180 960 886		صندوق النقد الدولي
	0		0		0	- اكتتابات بالعملات الصعبة
	0		0		0	- عائدات بحقوق السحب الخاصة
8	2 170 095 443		28 377 294 946		26 207 199 503	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد الدولي
0	8 087 310		5 981 848 693		5 973 761 383	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد العربي
4	6 729 233 891	162 181 828 943		155 452 595 052		ديون على الدولة
(0)	(800)		7 481 177		7 481 977	- حسابات البريد
	0		0		0	- الخزينة العامة
(4)	(2 800 000 000)		70 700 000 000		73 500 000 000	ديون أخرى على الدولة
3	627 593 556		22 283 327 793		21 655 734 236	اعتمادات بحقوق السحب الخاصة للبنك المركزي/الدولة
80	8 901 641 135		20 009 785 226		11 108 144 091	دين على الدولة قيد التسوية
0	0		49 181 234 747		49 181 234 747	عمليات أخرى مع الدولة
0	22 000 000	15 813 220 362		15 791 220 362		قروض للاقتصاد
0	0		2 693 000 000		2 693 000 000	* سندات قصيرة الأجل
0	0		11 598 220 362		11 598 220 362	* سلفة لشركة سونمكس
0	0		1 500 000 000		1 500 000 000	* تمويل شبكة الصناديق الشعبية للدخار والقرض
	22 000 000		22 000 000		0	* سلفة لجيمتيل
11	26 355 317	271 745 117		245 389 800		سندات مساهمة
(7)	(92 371 478)	1 206 454 141		1 298 825 619		أصول ثابتة
20	2 321 010 223	13 864 979 861		11 543 969 638		حسابات نظامية ومتفرقة - أصول
19	487 218 837	3 057 422 943		2 570 204 105		فارق الصرف
	0	0		0		حسابات السنة المالية
25	75 211 862 717	375 455 821 200		300 243 958 483		مجموع
						خارج الموازنة
0	0	79 487 000 000		79 487 000 000		أذونات خزينة صادرة
0	0	4 932 648 333		4 932 648 333		قرض مستندي
0	0	23 022 953 185		23 022 953 185		عائدات خارجية للدولة الموريتانية
0	0	886 300 430		886 300 430		اتفاقيات دولية
0	0	108 328 901 947		108 328 901 947		المجموع

**ملحق 21: موازنة البنك المركزي (أصول)  
المنتهية يوم 2011/12/31**

البيان	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	%
<b>ذهب وديون على الخارج</b>		<b>144 701 026 194</b>	<b>39</b>
- عائدات من الذهب	5 199 745 895		1
- عائدات من العملات الصعبة	139 501 280 299		37
<b>صندوق النقد الدولي</b>		<b>34 359 143 639</b>	<b>9</b>
- اكتتابات بالعملات الصعبة	0		0
- عائدات بحقوق السحب الخاصة	0		0
- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد الدولي	28 377 294 946		8
- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد العربي	5 981 848 693		2
<b>ديون على الدولة</b>		<b>162 181 828 943</b>	<b>43</b>
- حسابات البريد	7 481 177		0
- الخزينة العامة	0		0
ديون أخرى على الحكومة	70 700 000 000		19
اعتمادات بحقوق السحب الخاصة للبنك المركزي/الدولة	22 283 327 793		6
دين على الدولة قيد التسوية	20 009 785 226		5
عمليات أخرى مع الدولة	49 181 234 747		13
<b>قروض للاقتصاد</b>		<b>15 813 220 362</b>	<b>4</b>
* سندات قصيرة الأجل	0		0
* سندات إيراد	0		0
* سندات تمويل (باسم بنك)	2 693 000 000		1
* مقدم لسونمكس	11 598 220 362		3
* تمويل شبكة الكابيك	1 500 000 000		0
* مقدم لجيمنتيل	22 000 000		
<b>سندات مساهمة</b>		<b>271 745 117</b>	<b>0</b>
<b>أصول ثابتة صافية</b>		<b>1 206 454 141</b>	<b>0</b>
<b>حسابات نظامية ومتفرقة - أصول</b>		<b>13 864 979 861</b>	<b>4</b>
<b>فارق الصرف</b>		<b>3 057 422 943</b>	<b>1</b>
<b>مجموع</b>		<b>375 455 821 200</b>	<b>100</b>
<b>خارج الموازنة</b>			
<b>أذونات خزينة صادرة</b>		<b>79 487 000 000</b>	<b>73</b>
<b>قرض مستندي</b>		<b>4 932 648 333</b>	<b>5</b>
<b>عائدات خارجية للدولة الموريتانية</b>		<b>23 022 953 185</b>	<b>21</b>
<b>اتفاقيات دولية</b>		<b>886 300 430</b>	<b>1</b>
<b>مجموع</b>		<b>108 328 901 947</b>	<b>100</b>

ملحق 22: موازنة البنك المركزي (الخصوم)

البيان	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البد	%
أوراق ونقود معدنية في التداول		113 862 157 535	30
حسابات جارية وودائع		119 443 648 310	32
- تجمعات عمومية	32 517 646 032		9
- بنوك ومؤسسات مالية	55 137 285 450		15
- حسابات البنوك التجارية بالعملات	7 285 038 171		2
- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	160 489 422		0
- مؤسسات غير مصرفية	20 258 783 229		5
ودائع البنوك التجارية في سوق الصرف	1 613 583 470		0
- ودائع العمال	1 363 248 846		0
- حساب خاص	1 073		0
- أرباح مخصصة - حوافز العمال	6 641 812		0
ودائع المؤسسات العمومية بالعملات	1 100 930 804		-
صندوق النقد الدولي		55 813 144 229	15
- اعتمادات بحقوق السحب الخاصة	27 434 298 006		7
- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1	399 764 823		0
- سندات صندوق النقد الدولي	27 977 530 122		7
- فارق إعادة تقييم اكتتاب صندوق النقد الدولي	-		-
- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2	1 551 276		0
صندوق النقد العربي		105 753 893	0
ودائع البنوك الأجنبية		49 982 485 806	13
اتفاقيات دفع		4 507 119 281	1
* اتفاقيات قرض	4 507 119 281		1
* اتفاقيات تعويض	-		-
رأسمال وصناديق احتياط		2 525 096 934	1
- رأسمال	200 000 000		0
- احتياطي قانوني	100 000 000		0
- احتياطي اختياري	2 223 301 276		1
- ترحيل	1 795 658		0
احتياطي لإعادة تقييم الذهب		4 757 451 720	1
تحيين احتياطي سندات المساهمة		-	-
حسابات نظامية ومتفرقة - خصوم		22 584 914 051	6
نتيجة السنة المالية		1 874 049 441	0
مجموع		375 455 821 200	100
أذونات خزينة في التداول		79 487 000 000	73
قروض مستندية للخزينة والتجمعات		4 932 648 333	5
عائدات خارجية للدولة الموريتانية		23 022 953 185	21
اتفاقيات دولية		886 300 430	1
مجموع		108 328 901 947	100

